اكويتي سيكوريتيز للوساطة العملات ذ.م.م

شروط وأحكام خدمات الوساطة المالية

اصدار رقم 3.0 - اب 2026

القسم 1 – الشروط العامة

إشعار تحذيري

إن منتجاتنا وخدماتنا ليست مناسبة للجميع وتنطوي على مخاطر، ولا سيما بالنسبة للعملاء الافراد. وبموافقتك على هذه الشروط، وفي كل مرة تستخدم فيها خدماتنا، فإنك تقرّ لنا بأنك قد قرأت وفهمت وقبلت المخاطر المحددة في هذه الشروط وفي الملاحق السارية على المنتجات ذات الصلة، وكذلك في إشعار التحذير من المخاطر المتاح على موقعنا الإلكتروني، بصيغته المعدلة من وقت إلى آخر.

1. نبذة عنا

1-1 اكويتي سيكوريتيز للوساطة العملات ذ.م.م شركة مرخصة وخاضعة لرقابة هيئة سوق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة (المعروفة سابقًا باسم هيئة الأوراق المالية والسلع) بموجب هيئة سوق المال الرخصة رقم (20200000026) ويقع مركز عملها الأساسي في بناية لامبورغيني، الطابق 2، شارع الشيخ زايد، دبي، 117814، الإمارات العربية المتحدة.

2. الاتفاقية بينك وبيننا

1-2 يُشير لفظ " **اكويتي** " أو "**نحن**" أو ضمائر المتكلم في هذه الشروط إلى اكويتي سيكوريتيز للوساطة العملات ذ.م.م (بما في ذلك أي خلف لها أو محال إليه). وإذا كنت منشأة، فإن الإشارات إلى "**أنت**" وضمائر المخاطب تشمل المنشأة (وأي خلف لها أو محال إليه) وأي أشخاص مفوضين. وترد المصطلحات المعرفة الأخرى في البند 85.

2-2 تشكل هذه الشروط والأحكام بما في ذلك الملاحق ("**الشروط**") بجانب أي وثائق مُشار إليها في هذه الشروط بما في ذلك إشعار التحذير من المخاطر وسياسة تنفيذ الأوامر وسياسة تعارض المصالح (وتعديلاتها من حين لآخر) وأي سياسة أخرى، وتنص على الاتفاق بينك وبين إكويتي ("**الاتفاقية**").

3-2 تحدد الشروط الماثلة الشروط العامة التي تحكم علاقتنا معك. وفي حال قيامك بالتداول في أي منتج محدد نقدمه من وقت لآخر، فإن الشروط المطبقة على هذا المنتج موضحة في الجدول ذي الصلة. يجب أن تقرأ وتوافق على هذه الشروط والجدول ذي الصلة الذي ينطبق على المنتجات التي تنوي تداولها.

4-2 في حال وجود أي تعارض بين أحكام ملحق وأحكام هذه الشروط، يُعمل بأحكام الملحق بالقدر اللازم.

5-2 في حال وجود أي تعارض بين أحكام هذه الشروط والأحكام الأخرى للاتفاقية، يُعمل بهذه الشروط بالقدر اللازم.

6-2 تقع على عاتقك مسؤولية زيارة موقعنا الإلكتروني بشكل دوري والاطلاع على أحدث نسخة من الاتفاقية. ويحق لنا تعديل هذه الشروط وفقاً للبند 70.

7-2 تلغي هذه الشروط أي اتفاق سابق بينك وبيننا بشأن نفس الموضوع وتُطبق على جميع المعاملات المنصوص عليها بموجب هذه الشروط.

8-2 تُطبق الاتفاقية عندما توافق صراحةً على هذه الشروط أو عندما تستخدم خدماتنا حيث يعتبر ذلك بمثابة قبول من جانبك للاتفاقية.

9-2 إذا كانت لديك أي استفسارات بشأن الاتفاقية، يرجى الاتصال بنا باستخدام التفاصيل الواردة في البند 8-1 أدناه.

10-2 تسري هذه الشروط اعتبارًا من اليوم الذي يتم فتح فيه حسابك. وإذا جرى تعديل هذه الشروط وفقًا للبند 70، فإن تلك التعديلات تسري وفقًا لأحكام البند 74. وتظل هذه الشروط سارية المفعول إلى أن يتم إنهاؤها.

3. المنتجات والخدمات

3-1 رهناً بأحكام هذه الشروط، يجوز أن نقدم لك خدمات غير استشارية وغير إدارية قاصرة على تنفيذ الأوامر فقط (بما في ذلك أي خدمات تداول إلكتروني) على النحو الوارد في البندين 5 و15 ("**الخدمات**") وأي خدمات أخرى قد نعرضها من حين لآخر بخصوص مجموعة متنوعة من الأدوات المالية ("المنتجات").

3-2 نحتفظ بالحق بأن لا نعرض عليك منتجاً واحداً أو أكثر وفقاً للاتفاقية والعوامل والاعتبارات الأخرى التي نحددها وفقاً لتقديرنا المطلق.

4. الإفصاح عن المخاطر

4-1 تنطوي الاستثمارات في بعض المنتجات (بما في ذلك عقود الفروقات وتبادل العملات الفوري "الفوركس الفوري") على درجة أعلى من المخاطرة وفقاً للموضح بالتفصيل في إشعار التحذير من المخاطر الصادر عنا، والمتاح على موقعنا الإلكتروني. وخدماتنا قد تكون غير مناسبة لك ما لم تكن لديك معرفة وخبرة بسوق المنتجات المالية وأنواع المعاملات والمنتجات الموصوفة في هذه الشروط.

4-2 بموجب إبرام هذه الشروط، فإنك تقر وتوافق على أنك تتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمة لاستخدام خدماتنا (بالقدر المتعلق بالمنتجات المحددة التي تتداولها)، وأنك تفهم المخاطر التي تنطوي عليها وأنك زودتنا بجميع المعلومات اللازمة لنا للتأكد من أن خدماتنا مناسبة لك (في الحالات التي يتطلب فيها إجراء تقييم للملاءمة بالنسبة إلى المنتجات التي تتداولها). **أما إذا كنت غير واثق مما إذا كانت خدماتنا مناسبة لك من عدمه، فإنه ينبغي عليك استشارة مستشار مالي مستقل قبل المتابعة.**

5. الأهلية

5-1 قد تختلف الصفة التي نعمل بها في المعاملات باختلاف المنتجات. وعند قيامك بما يلي:

(أ) تداول عقود الفروقات معنا (وفقًا للملحق (أ))، فإننا نعمل وسيط معالجة مباشرة ونعرض الأسعار المقدمة من مزوّدي السيولة من خلال خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بنا.

(ب) الاستثمار في الأوراق المالية معنا (وفقًا للملحق (ب))، فإننا نقوم بتوجيه الأوامر لتنفيذها عن طريق وسيطنا الخارجي.

5-2 لا يجوز لك إلا التصرف كطرف أصيل عند إبرام المعاملات أو استخدام خدماتنا. ولا يجوز لك في أي وقت التصرف بصفتك وكيل أو أمين بالنيابة عن أي شخص آخر.

6. البلدان المحظورة

6-1 قد لا نوفر خدماتنا بالكامل أو جزئياً للعملاء الكائن مقراتهم أو المقيمين في البلدان المحظورة. ويجوز لنا تغيير قائمة البلدان المحظورة، علاوة على الخدمات المتاحة في بلد محظور، من حين لآخر. يرجى الاتصال بنا إذا كنت بحاجة إلى مزيد من المعلومات.

6-2 في حال سفرك أو سفر الأشخاص المفوضين التابعين لك إلى بلد محظور أو عبره، ربما لا يمكنك الدخول إلى حسابك أو أي من خدماتنا أثناء سفرك. وينطبق هذا القيد حتى إذا لم تكن مقيماً بشكل معتاد في ذلك البلد أو الاختصاص القضائي. وإننا لا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر قد تنجم عن عدم قدرتك أنت أو الشخص المفوض التابع لك على الدخول إلى حسابك أو خدماتنا أو تأخر ذلك نتيجة لوجودك أو وجود الأشخاص المفوضين التابعين لك في بلد محظور.

7. التعليمات المعمول بها

7-1 تخضع هذه الشروط وجميع المراكز والمعاملات المبرمة بموجب هذه الشروط للتعليمات المعمول بها؛ بحيث أنه:

(أ) في حال وجود أي تعارض بين هذه الشروط وأي تعليمات معمول بها، فإنه يُعمل بأي تعليمات معمول بها وتسري على غيرها؛

(ب) يجوز لنا اتخاذ أي إجراء أو التغاضي عن اتخاذه حين نرى أنه من الضروري من أجل ضمان الامتثال لأي تعليمات معمول بها؛

(ج) أي إجراء نتخذه أو لا نتخذه من أجل الامتثال لأي تعليمات معمول بها يكون ملزماً لك؛

(د) أي إجراء نتخذه أو لا نتخذه من أجل الامتثال لأي تعليمات معمول بها لا يحملنا نحن أو أي من فريق العمل لدينا (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين والوكلاء والممثلين) أو الشركات التابعة لنا وموظفيها، المسؤولية تجاهك؛ و

(هـ) تخلو هذه الشروط من أي شيء يستثني أو يحظر أي التزام علينا تجاهك لا يمكن استبعاده أو حظره بموجب التعليمات المعمول بها.

8. المراسلات بينك وبيننا

التواصل معنا

8-1 يمكنك التواصل معنا من خلال الوسائل المذكورة في موقعنا الإلكتروني.

8-2 ورغم ذلك، لا يحق لك إصدار الأوامر إلا وفقاً للبند 25 وتسليم الإخطارات وفقاً للبند 67.

التواصل معك

8-3 يجوز لنا التواصل معك من خلال وسيلة واحدة أو أكثر من وسائل التواصل المتفق عليها، بما في ذلك البريد الإلكتروني، أو الإشعارات المرسلة عبر منصة التداول، أو بوابة العميل، أو الرسائل النصية القصيرة، أو الإشعارات الفورية، أو الهاتف، أو الإشعارات المنشورة على موقعنا الإلكتروني، أو أي وسيلة إلكترونية أخرى. وتتحمل مسؤولية التأكد مما يلي: (أ) أن بيانات التواصل معك صحيحة ومحدثة؛ (ب) أن بإمكانك تلقي المراسلات؛ و(ج) أن تتابع بانتظام جميع قنوات التواصل المتفق عليها. ويُعد أي إشعار مستلمًا بمجرد إرساله باستخدام بيانات الاتصال المتوافرة لدينا، سواء اطلعت عليه أو قرأته أم لا.

8-4 سنستخدم تفاصيل الاتصال التي قدمتها لنا عند التقدم بطلب بخصوص حسابك، وأي تحديثات قد أخطرتنا بها. وفي حالة تغيير تفاصيل الاتصال الخاصة بك (بما في ذلك بلد الإقامة أو الجنسية)، فإنك توافق على إبلاغنا على الفور قبل حدوث التغيير أو بمجرد حدوثه. وتتحمل مسؤولية التأكد مما يلي:

(أ) أن بيانات التواصل معك صحيحة ومحدَّثة؛

(ب) أن بإمكانك تلقي المراسلات؛ و

(ج) أن تتابع بانتظام جميع قنوات التواصل المتفق عليها.

المراسلات الإلكترونية

8-5 في حال قبولك لأي وثيقة عبر الوسائل الإلكترونية بما في ذلك الموافقة من خلال وضع علامة في مربع اختيار أو إرسال رسالة بريد إلكتروني أو التأكيد في المنصة، فإن ذلك هو التأكيد على موافقتك على الوثيقة.

8-6 في حال استخدام التوقيعات الإلكترونية في المراسلات بيننا، فإن هذه المراسلات تكون ملزمة كما لو أنها كانت موقعة كتابةً.

الاتصالات عبر الهاتف

8-7 إنك توافق على أنه يجوز لنا تسجيل جميع المحادثات الهاتفية أو أي اتصالات من خلال الوسائل الأخرى بينك وبيننا (بما في ذلك الاجتماعات المباشرة).

جميع المراسلات

8-8 يمكننا استخدام جميع المراسلات التي ترسلها لنا لأغراض التدريب أو لأغراض التحقيق في أي شكوى قد تقدمها أو في أي أغراض قانونية أو تنظيمية أخرى بما في ذلك كدليل في أي منازعة أو منازعة متوقعة بينك وبيننا. وسوف نحتفظ بسجلات لجميع المحادثات الهاتفية أو أي مراسلات عبر الوسائل الأخرى للمدة المطلوبة بموجب التعليمات المعمول بها. وسوف نزودك بنسخة من هذه السجلات في غضون فترة معقولة من طلبك لها ويجوز لنا فرض رسم بخصوص تقديم السجلات. وإنك تقبل بهذه السجلات كدليل على الأوامر المقدمة أو التعليمات الأخرى الصادرة عنك.

9. إجراءات الشكاوى

9-1 لدينا إجراءات داخلية بشأن التعامل مع الشكاوى بشكل عادل وفوري. ويحق لك تقديم شكوى إلينا بالكيفية الموضحة في إجراءات التعامل مع الشكاوى الخاصة بنا المنشورة على موقعنا الإلكتروني.

9-2 سوف نُرسل إليك إقراراً كتابياً باستلام شكواك في غضون خمسة أيام عمل من تلقيها. وسوف نزودك بمعلومات بشأن إجراءات الشكاوى الخاصة بنا ومتى وكيف يمكنك إحالة شكواك لهيئة سوق المال. يرجى الرجوع إلى سياسة التعامل مع الشكاوى الخاصة بنا إذا كنت ترغب في الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن كيفية تعاملنا مع الشكاوى.

القسم 2- فتح حسابك وإدارته

10. فتح الحساب

10-1 لن تتمكن من فتح حساب لدينا إلا إذا استكملت نموذج الطلب بنجاح.

10-2 أثناء سريان علاقة التداول معنا، سوف نطلب منك تزويدنا بالمعلومات التي نطلبها وفقاً لعمليات وإجراءات تسجيل العملاء لدينا. ويشمل ذلك، المعلومات التي تمكننا من تحديد هويتك والتحقق منها وإجراء تحريات الاحتيال والعقوبات وتحريات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأي تحريات أخرى مطلوبة بموجب التعليمات المعمول بها وسياساتنا وإجراءاتنا الداخلية.

10-3 إننا نحتفظ بالحق في رفض طلبك بشأن فتح حساب وفقاً لتقديرنا المطلق ودون إبداء أي سبب بالقدر المسموح به بموجب التعليمات المعمول بها.

10-4 إننا نحتفظ بالحق في تعليق حسابك أو إنهائه، في أي وقت، على الفور ووفقاً لتقديرنا المطلق متى تعذر علينا التحقق من هويتك.

11. تقييم الملاءمة وتصنيف العميل

11-1 رهناً بالتعليمات المعمول بها، يجوز لنا إجراء تقييم للملاءمة و/أو تقييم للمناسبة، لتحديد ما إذا كان المنتج ملائماً أو مناسباً لك. وإذا تبين لنا أن أحد المنتجات غير ملائم أو غير مناسب لك، فسنخطرك بذلك. وفي الحالات التي تجيزها التعليمات المعمول بها، يجوز لك اختيار المضي قدماً على مسؤوليتك الخاصة؛ ومع ذلك، نحتفظ بحقنا في رفض تقديم أي منتج أو خدمة إذا كان القانون يقتضي ذلك أو إذا رأينا أن من المناسب القيام بذلك. ويتعين عليك دائماً التأكد من أنك تفهم المخاطر المرتبطة بأي منتج قبل تقديم أي أمر.

11-2 يتعين علينا تصنيفك بوصفك "مستثمراً عادياً" أو "مستثمراً محترفاً" أو "طرفاً مقابلاً"، وذلك وفقاً للوائح المعمول بها. وينطبق تصنيفك على جميع المنتجات والخدمات التي نقدمها.

11-3 في إطار إجراءات تصنيف العملاء لدينا، قد نطلب منك تزويدنا ببعض المعلومات والمستندات المؤيدة. وتوافق على تزويدنا بمعلومات ومستندات صحيحة وكاملة ومحدثة، وتقر بأننا سنعتمد عليها في تحديد تصنيفك. وسنخطرك بتصنيفك بمجرد استكمال إجراءات التصنيف.

11-4 لن نصنفك ولن نتعامل معك كمستثمراً محترفاً أو طرفاً مقابلاً إلا إذا استوفيت معايير الأهلية ذات الصلة بموجب التعليمات المعمول بها. ولا يجوز تصنيفك إلا ضمن فئة واحدة. وإذا لم تستوف معايير التصنيف كمستثمر محترف أو طرف مقابل، فسنصنفك بوصفك مستثمراً عادياً.

11-5 إذا كنا قد صنفناك بوصفك مستثمراً محترفاً أو طرفاً مقابلاً، فيجوز لك أن تطلب منا، على سبيل الاستثناء، إعادة تصنيفك بوصفك مستثمراً عادياً.

11-6 كما يتعين عليك إخطارنا فوراً، أو في أقرب وقت ممكن بصورة معقولة، إذا طرأ أي تغيير على تلك المعلومات أو الظروف من شأنه أن يؤثر في تصنيفك في أي وقت.

11-7 إذا كنت قد صُنِّفت بوصفك مستثمراً محترفاً، فيتعين عليك إخطارنا في أقرب وقت ممكن بصورة معقولة إذا لم تعد تستوفي، أو علمت أنك لم تعد تستوفي، شروط التصنيف كمستثمر محترف بموجب دليل القواعد المعمول به.

8-11 إذا صُنِّفت بوصفك مستثمراً محترفاً أو طرفاً مقابلاً، فإنك تقر وتوافق على أنه قد تنطبق عليك مستويات مختلفة من الحماية التنظيمية، وأن بعض أوجه الحماية المتاحة للمستثمرين العاديين بموجب القانون المعمول به قد لا تنطبق عليك.

12. تزويد المعلومات

1-12 إنك توافق على القيام على الفور بتزويدنا، بناءً على طلبنا، بأي معلومات أو وثيقة قد نطلبها بموجب التعليمات المعمول بها أو بموجب سياساتنا وإجراءاتنا الداخلية. ويجوز لنا طلب المعلومات أو الوثيقة في أي وقت؛ بما في ذلك قبل فتح الحساب. ويشمل ذلك الظروف التي يتوجب علينا فيها إجراء فحوصات اعرف عميلك وفحوصات العناية الواجبة بالعميل الخاصة بنا أو تحديثها.

2-12 في حال حدوث أي تغيير في أي معلومات أو وثيقة قدمتها لنا بموجب الاتفاقية (بما في ذلك أي إقرارات مقدمة) أو أصبحت غير دقيقة أو مضللة، فإنه يتوجب عليك تزويدنا بمعلومات أو وثيقة محدثة في أقرب وقت ممكن.

3-12 يتعين أن تكون أي معلومات أو وثيقة تقدمها لنا، سواء أكانت تلك المعلومات أو الوثيقة المطلوبة بموجب الاتفاقية أم لا، كاملة ودقيقة وغير مضللة. وفي حال إخفاقك في تزويدنا بالمعلومات أو الوثيقة المطلوبة والتحديثات ذات الصلة بخصوص أي تغييرات، أو في حال تقديمك لأي معلومات خاطئة أو غير كاملة أو مضللة، فإننا لن نتمكن من فتح حساب لك، أو إذا كان لديك حساب بالفعل، فإنه يجوز لنا تعليق حسابك أو تجميده أو إغلاقه وفقاً لتقديرنا المطلق ودون تحمل مسؤولية أي خسائر ناتجة عن ذلك.

4-12 إنك توافق وتقر بأنه يجوز لنا الاستعانة بمؤسسات وجهات خارجية (بما في ذلك وكالات الاستعلام الائتماني) و/أو بمصادر عامة للتحقق من صحة أي معلومات قدمتها لنا.

5-12 توافق على أنه في إطار التحقق من عنوان إقامتك وعملك وشؤونك المالية، يجوز لنا إجراء عمليات بحث وتحريات دورية عنك لدى وكالات المراجع الائتمانية (بما في ذلك شركة الإتحاد للمعلومات الائتمانية والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ في دولة الإمارات العربية المتحدة)، باستخدام أدوات التحقق من الهوية أو قواعد البيانات للغير وأصحاب العمل عند الاقتضاء.

6-12 في إطار الامتثال لالتزامات أعرف عميلك/ مكافحة غسل الأموال الخاصة بنا، وتقييم جدارتك الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمانية ومنع الاحتيال (أو أي نشاط إجرامي آخر)، توافق على أنه يجوز لنا:

(أ) إجراء عمليات بحث وتحريات دورية عنك لدى وكالات المراجع الائتمانية بما في ذلك شركة الإتحاد للمعلومات الائتمانية، باستخدام أدوات التحقق من الهوية أو قواعد البيانات للغير وأصحاب العمل، إن أمكن؛

(ب) الكشف عن المعلومات إلى أي طرف خارجي "الغير" من أجل التحقق من معلوماتك والمؤسسات المعنية بمنع الاحتيال أو غسل الأموال؛

(ج) مشاركة المعلومات مع وكالات/مكاتب المراجع الائتمانية بما في ذلك شركة الإتحاد للمعلومات الائتمانية، واستخدام المعلومات المتاحة من المصادر العامة للتحقق من هويتك و/أو عنوان إقامتك؛

(د) طلب تقارير من وكالات مكاتب المراجع الائتمانية بما في ذلك شركة الإتحاد للمعلومات الائتمانية، لتقييم قدرتك على الوفاء بالتزاماتك تجاهنا دون موافقتك؛

(هـ) الحصول على المعلومات من شركات الاستثمار الأخرى التي يجمعها تعاملات معك والكشف عن تلك المعلومات فيما يتعلق بأي سداد أو تخلف عن السداد أو فيما يتعلق بأي استثمار يتعلق أو يرتبط بالمعاملات التي تطلب فتحها معنا؛ و

(و) الحصول على أي معلومات أخرى ذات صلة عنك من أي مصدر آخر تعتبره اكويتي ضروريا لتقييم قدرتك على الوفاء بالتزاماتك.

13. أمن الحساب

1-13 إنك توافق على الحفاظ على أمن وسرية المعلومات الأمنية المتعلقة بحسابك بما في ذلك كلمات السر المتعلقة بحسابك لدينا.

2-13 ينبغي عليك عدم تمكين أي طرف ثالث من الدخول إلى حسابك أو التحكم به. وفي حال تمكينك لأي شخص آخر من الدخول إلى حسابك أو التحكم فيه، فإنك تفعل ذلك على مسؤوليتك الشخصية وإننا لن نتحمل أي مسؤولية عن إي من أفعال أو قرارات ذلك الطرف الثالث.

3-13 إذا كنت منشأة، فإنه يجوز لك اختيار شخص مفوض واحد أو أكثر من الدخول إلى حسابك أو التحكم فيه على أن تفعل ذلك على مسؤوليتك. ويتعين عليك ضمان عدم إفصاح الأشخاص المفوضين عن المعلومات الأمنية المتعلقة بحسباك إلى أي شخص آخر داخل مؤسستك أو خارجها أو الإفشاء عن أمن حسابك بأي طريقة. وإنك تتحمل المسؤولية عن جميع قرارات الأشخاص المفوضين وأي طرف ثالث يتم الإفصاح له عن المعلومات الأمنية من قِبل شخص مفوض. يتعين عليك تزويدنا باسم الشخص المفوض، وإخطارنا على الفور بأي تغييرات تطرأ عليه. يتعين عليك أيضًا تزويدنا بأي معلومات أو مستندات نطلبها فيما يتعلق بالشخص المفوض.

4-13 إنك توافق على أنه لا يتوجب علينا الاستفسار أو التحقق منك بشأن صلاحية أي طرف ينفذ أي أمر أو معاملة أو قرار أو نشاط آخر على أو من خلال حسابك ويحق لنا افتراض أن جميع الأنشطة على حسابك تم تنفيذها من قبلك أو من قبل الأشخاص المفوضين التابعين لك أو أي شخص آخر بموجب تفويض منك. وبغض النظر عن المذكور أعلاه، يجوز لنا (لكننا غير ملزمين بذلك) تجميد دخولك إلى حسابك أو إلى خدماتنا في حال اعتقادنا أن ذلك ضروري لأسباب أمنية أو قانونية.

14. تعليق حسابك

في حال اعتقادنا – بشكل معقول - بأنك (أو أي طرف اخر) قمت أو قد تقوم بتصرف نراه – بشكل معقول - أنه ضار بنا والذي قد يكون متمثل بنشاط تداول غير مشروع أو غير قانوني أو غير عادل (بما في ذلك المضاربة السريعة أو اعتقادنا بقيامك بإساءة استغلال السوق)، فإنه يجوز لنا الحجز على الأموال في حسابك أو تعليق حسابك على الفور من أجل التحقيق. وقد يشمل ذلك تقييد دخولك إلى حسابك وتقييد قدرتك على اتخاذ أي إجراءات بخصوص حسابك (بما فيها على سبيل المثال لا الحصر تقييد قدرتك على التداول وسحب وإيداع الأموال) أو فرض أي قيود أخرى وفقاً لما نراه ضرورياً وفقاً لتقديرنا المطلق.

القسم 3 – خدماتنا

15. خدمات التنفيذ فقط

نقدم خدمات وساطة تقتصر على تنفيذ المعاملات المتعلقة بالمنتجات. وعند قيامك بما يلي:

(أ) تداول عقود الفروقات، فإننا نتصرف بصفة الوكيل والطرف المقابل (وفقًا للملحق (أ))؛ و

(ب) تداول الأوراق المالية، فإننا نقوم بتوجيه الأوامر لتنفيذها عن طريق وسيطنا الخارجي (وفقًا للملحق (ب)).

16. حظر تقديم مشورة استثمار أو توصية شخصية

1-16 إننا نتعامل معك على أساس التنفيذ فقط ولن نقدم لك أي:

(أ) استشاره بشأن مزايا مركز أو معاملة معينة؛

(ب) توصيات شخصية بخصوص أي مركز أو معاملة؛ أو

(ج) استشاره استثمارية أو قانونية أو تنظيمية أو محاسبية أو ضريبية أو أي أشكال أخرى من الاستشارات بخصوص مركز أو معاملة.

2-16 **عند إصدار أمر إلينا أو إبرام معاملة معنا، فإنك تقر بأنك أجريت تقيمك الشخصي المستقل لمخاطر المعاملة أو الاستثمار أو استراتيجية الاستثمار، وأنك توافق وتقر بأنك لن تعتمد على أي رأي أو بحث أو تحليل صادر أو منشور عنا أو بواسطة الشركات التابعة لنا بوصفه مشورة أو توصية بخصوص مركز أو معاملة.**

3-16 في إطار خدماتنا لك، يجوز لنا، وفقاً لتقديرنا المطلق، أن نقدم لك:

(أ) معلومات بخصوص مركز أو معاملة (خاصة فيما يتعلق بالإجراءات والمخاطر ذات الصلة وطريقة الحد من تلك المخاطر)؛ و

(ب) تحليل السوق أو أفكار التداول أو المعلومات الأخرى؛ بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمنتجاتنا وخدماتنا أو تقديم بيانات أخرى لك بشأن الاستثمارات واستراتيجية الاستثمار.

4-16 عندما نقدم هذه المعلومات، فإنك توافق على ما هو آت وتقر به:

(أ) تقديم المعلومات هو أمر ثانوي في علاقة التداول التي بينك وبيننا ولا يشكل استشارة؛

(ب) إننا لا نقدم إليك أي إقرار أو تعهد أو ضمان بشأن مزايا أو مخاطر أو ملاءمة أي أمر أو مركز أو معاملة أو استراتيجية استثمار أو وضع سوق؛

(ج) لا تشكل المعلومات المقدمة بواسطتنا توصية ولن تمثل تقيماً شاملاً أو متحقق منه للمركز أو السوق ذي الصلة. وإنك توافق على أنك لن تتعامل مع أي معلومات أو بيانات - بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمنتجاتنا وخدماتنا - وكأنها مشورة استثمار بشأن ملاءمة أي استثمار لك؛

(د) إننا لا نقدم أي إقرار أو تعهد أو ضمان بشأن دقة أو اكتمال المعلومات المقدمة بواسطتنا؛

(هـ) في حال اشتمال المعلومات أو الوثيقة المقدمة من قبلنا على قيود بشأن الشخص أو فئة الأشخاص الموجه إليها المعلومات أو الوثيقة أو موزعة إليها، فإنه لا يحق لك مشاركتها بما يخالف ذلك تلك القيود؛ و

(و) قد نقوم بالاعتماد على او التصرف بناءً على المعلومات قبل مشاركتها معك، وإننا لا نقدم أي إقرارات بشأن وقت تلقيك للمعلومات ولا يمكننا ضمان أنك سوف تتلقى تلك المعلومات في نفس وقت تلقي العملاء الآخرين لها.

17. حظر تقديم خدمات إدارة

إننا لن نقدم أي خدمات إدارة محفظة أو إدارة تقديرية لك.

18. انتفاء الواجب الائتماني

ما لم يتم الاتفاق بيننا بشكل خاص كتابةً، لن يؤدي تقديمنا لأي خدمة لك إلى نشوء أي واجبات ائتمانية أو انصافية من جانبنا أو من جانب الشركات التابعة لنا أو من جانب موظفينا. وإنك توافق على أن هذه الشروط تخلو من أي شيء يُنشئ أي علاقة ائتمان أو حفظ أمين أو وكالة أو مشروع مشترك أو شراكة بينك وبيننا أو بينك وبين الشركات التابعة لنا أو بينك وبين موظفينا.

19. الوسيط المُعرّف

1-19 في حال تقديمك إلينا وتعريفنا بك من خلال طرف ثالث ("**وسيط مُعرّف**")، فإنك تقر وتوافق على ما هو آت:

(أ) تتقيد مسؤوليتنا بخدماتنا، والتي هي ذات طبيعة تنفيذية فقط؛

(ب) إننا لا نتحمل أي مسؤولية أو التزام، ولا نقدم أي ضمان أو إقرار أو موافقة، بشأن سلوك أو تصرف أو إقرار أو مشورة أو توصية أو بيان من قبل أي وسيط مُعرّف قد استندت إليه، أو ربما استندت إليه، في وقت إبرام مركز أو خلال مدتها؛

(ج) مع مراعاة تعليمات هيئة سوق المال، إننا لا نتحمل أي مسؤولية أو التزام للتحقق من الوضع القانوني أو الوضع التنظيمي لأي وسيط مُعرّف؛ و

(د) ما لم نؤكد خلاف ذلك كتابةً:

(1) الوسيط المُعرّف هو وسيط مستقل؛

(2) الوسيط المُعرّف ليس وكيلاً أو ممثلاً أو موظف لنا أو شركة تابعة لنا؛ و

(3) الوسيط المُعرّف غير مفوض لتقديم أي إقرار أو بيان بشأننا أو بشأن الشركات التابعة لنا أو خدماتنا إلا بالقدر اللازم لتعريفك لنا.

القسم 4 – عروض الأسعار والتسعير

20. عروض الأسعار والأوامر

يجوز لك إجراء مركز أو إبرام معاملة معنا من خلال إصدار أمر "شراء" أو "بيع" بالأسعار التي نعرضها عليك (انظر البند 22 أدناه).

21. عروض الأسعار هي عروض ارشادية فقط

1-21 أي سعر أو عرض سعر نعرضه أو نقدمه فيما يتعلق بأي منتج يُعد استرشاديًا فقط ولا يشكل عرضًا لإبرام معاملة بذلك السعر. ولا يُنفذ أمرك إلا بعد قبوله وفقًا لهذه الشروط. ويُبيَّن في الملحق ذي الصلة وفي سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بنا الأساس الذي تُحدد بموجبه الأسعار لكل منتج، والعوامل التي قد تؤثر في سعر التنفيذ.

22. عرض السعر

طريقة التسعير تعتمد على المنتج. يوجد المزيد من المعلومات في الملحق ذي الصلة بخصوص كل منتج وفي سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بنا.

23. تحركات السوق والانزلاقات السعرية

1-23 قد تتغير أوضاع السوق ما بين الوقت الذي يُعرض أو يُقدم لك فيه السعر والوقت الذي يُنفذ فيه الأمر الصادر عنك. وربما تكون هذه الحركة لصالحك أو ضدك، وسيتم تنفيذ الأمر الصادر عنك بالسعر السائد في وقت تنفيذ الأمر و حسب السيولة المتوفرة من مزود السيولة على المنتج في ذلك الوقت. لا ينبغي لك تقديم أي أمر إلا إذا كنت تفهم مخاطر تحركات السوق والانزلاق السعري، وتكون مستعدًا لتحملها.

2-23 يُحدد السعر الذي يُنفذ به الأمر الصادر عنك على النحو الآتي:

(أ) فيما يتعلق بعقود الفروقات المتداولة وفقًا للملحق (أ)، يكون السعر هو السعر الذي نعرضه عليك، والمستمد من مزود (مزودي) السيولة لدينا. وقد تؤثر السيولة المتاحة لدى مزود (مزودي) السيولة لدينا في الوقت ذي الصلة وبالنسبة إلى المنتج ذي الصلة في سعر التنفيذ؛ و

(ب) فيما يتعلق بالأوراق المالية المتداولة وفقًا للملحق (ب)، يكون السعر هو السعر السائد في البورصة المعنية وقت التنفيذ.

3-23 الأسعار التي يجوز عرضها أو التداول بناءً عليها، من حين لآخر، بواسطة مزودي السيولة الآخرين أو الأطراف الأخرى لا تنطبق على عمليات التداول بيننا وبينك.

24. الخطأ الواضح وتداول على التأخير (latency trading)

1-24 من المحتمل، من حين لآخر، حدوث أخطاء في تسعير منتجاتنا. وبغض النظر عن الحقوق التي تتمتع بها بموجب تعليمات هيئة سوق المال، إننا نحتفظ بالحق في إلغاء أو تعديل شروط أي أمر أو معاملة نعتقد على نحو معقول، وفقاً لتقديرنا، أنها تشتمل على أو تستند إلى خطأ واضح ("**الخطأ الواضح**"). وعند تحديد ما إذا كان الخطأ هو خطأ واضح من عدمه، قد نأخذ في الاعتبار المعلومات ذات الصلة بما في ذلك حالة السوق أو السوق الأساسي في وقت الخطأ وأي خطأ أو عدم وضوح أي مصدر معلومات أو إعلان.

2-24 عندما نعتقد على نحو معقول أنك تقوم باستغلال زمن الاستجابة على المنصة أو المزايا أو المكونات الأخرى لنظامنا، فإنه يجوز لنا وفقاً لتقديرنا المطلق إلغاء جميع عمليات التداول أو إغلاقها أو شطب قيدها أو تعديلها ونُعيد إليك فقط الأموال التي أودعتها مخصوماً منها أي عمليات سحب سابقة، وقد نقوم عقب ذلك بإغلاق حسابك.

3-24 في حال عدم وجود احتيال أو إهمال جسيم من جانبنا وفقًا للبندين 62-1 و62-3 (د)، لن نتحمل أي مسؤولية تجاهك عن أي خسائر عقب:

(أ) ممارسة حقوقنا طبقاً للبند 24-2؛ أو

(ب) خطأ واضح.

القسم 5 – الأوامر والتعليمات

25. إصدار الأوامر

25-1 يجوز لك إصدار أمر أو تعليمات إلكترونياً من خلال المنصة ذات الصلة ما لم نخطرك بأنه يجوز اصدار التعليمات من خلال وسيلة بديلة.

25-2 لن نتصرف بناءً على أمر (ولن يتم فتح مركزك أو إغلاقها أو اكتسابها أو التصرف فيها) إلا عند تلقينا للأمر وقبولنا له، ولن نتحمل أي مسؤولية تجاهك عن أي خسائر قد تنشأ عن الاستلام المتأخر للأمر أو عدم استلام الأمر أو عدم قبولنا له.

26. إلغاء الأوامر أو تعديلها

26-1 يجوز لك إلغاء أو تعديل أوامرك قبل تنفيذنا للأمر.

26-2 لأغراض البند 26-1:

(أ) فيما يتعلق بعقود الفروقات، يُعد أننا قد اتخذنا إجراءً بشأن الأمر عند قبوله وتنفيذه؛ و

(ب) فيما يتعلق بالأوراق المالية، يُعد أننا قد اتخذنا إجراءً بشأن الأمر عند تنفيذه، كليًا أو جزئيًا، من خلال الوسيط الخارجي.

27. سلطة التنفيذ بناءً على أمر

27-1 إنك توافق على أنه يحق لنا التصرف بناءً على أي أوامر أو تعليمات أو مراسلات صادرة عنك عن طريق خدمات التداول الإلكتروني أو مفهوم أنها صادرة عنك أو عن الأشخاص المفوضين التابعين لك أو أي شخص مفوض بالنيابة عنك دون أي استفسار آخر بشأن صحتها أو سلطة أو هوية الشخص المُصدر لتلك الأوامر أو المفهوم أنه مُصدر لها وإنك تتحمل المسؤولية عن جميع الالتزامات التي نبرمها أو نتحملها بالنيابة عنك نتيجة أو بخصوص تلك الأوامر أو التعليمات أو المراسلات وتكون ملزماً بها.

27-2 إنك تتحمل المسؤولية عن أي خسائر نتكبدها نتيجة التصرف أو محاولة التصرف بناءً على أي أوامر صادرة عنك أو مفهوم أنها صادرة عنك أو عن أي شخص مفوض للتصرف بالنيابة عنك.

27-3 عندما يتم تقديم أمر أو تعليمات أو يتم التواصل بطريقة بديلة، يجوز لنا اتخاذ خطوات إضافية للتحقق من هوية الشخص الذي يصدر الأمر أو التعليمات أو الاتصال، وفقًا لما تقتضيه تعليمات هيئة سوق المال .

27-4 إذا كان الأمر غير مكتمل أو غير واضح أو غامض، فإنك توافق على أنه يجوز لنا وفقًا لتقديرنا المطلق ودون أي مسؤولية من جانبنا تنفيذ أو رفض تنفيذ الأمر بناءً على تفسيرنا لذلك الأمر - بحسن نية.

28. الحق في عدم قبول أمر

28-1 إننا غير ملزمين بقبول أي أمر. وفي حال رفضنا قبول أي أمر، لا يتوجب علينا إبداء أي سبب لكن قد نقوم بإبلاغك بذلك وفقاً لتعليمات هيئة سوق المال.

28-2 إنك توافق على أننا لن نتحمل المسؤولية عن أي خسائر قد تتكبدها نتيجة:

(أ) عدم قبولنا أي أمر؛

(ب) تقاعسنا أو تأخرنا في إبلاغك بأننا لم نقبل الأمر؛ أو

(ج) عدم قبولنا أي أمر لحين حل أي مشكلة عدم اكتمال أو تُزال أوجه عدم الوضوح أو غموض أو تعارض في الأمر.

29. إغلاق مركزك بعد قبول أمر

دون الإخلال بعمومية البندين 27 و28، في حال قبولنا لأمر وتشككنا عقب ذلك في أن الأمر، أو التعليمات، يُخالف أو قد يُخالف أي تعليمات معمول بها أو سياساتنا أو هذه الشروط، فإنه يجوز لنا، وفقاً لتقديرنا المطلق،

(أ) إغلاق تلك المراكز أو بيعها أو تصفيتها بأي طريقة أخرى بالسعر السائد آنذاك المعروض على المنصة، أو، حسبما ينطبق، بالسعر السائد في البورصة المعنية؛ أو

(ب) معاملة المركز على أنها مركز ملغية منذ البداية.

30. قيود من قبل السوق أو السوق الأساسي أو من قبلنا

30-1 يحق لنا، وفقاً لتقديرنا المطلق، فرض قيود ومعايير للتحكم في قدرتك على إصدار أمر أو إعطاء تعليمات وقد يتم فرض مثل هذه القيود عليك من قبل السوق أو السوق الأساسي أو الوسيط أو الوكيل ويجوز أن تشتمل القيود والمعايير (حسبما ينطبق) على:

(أ) ضوابط على متطلبات الهامش؛

(ب) ضوابط على تعرضنا الإجمالي لك؛

(ج) ضوابط على السعر الذي يجوز إصدار الأمر به (بما في ذلك ضوابط على أمر يكون بسعر مختلف عن سعر السوق في وقت إصدار الأمر)؛

(د) ضوابط على قدرتك على إصدار أوامر (بما في ذلك أي إجراءات التحقق من أن الأمر صادر عنك)؛

(هـ) ضوابط على حجم وقيمة أي أمر؛

(و) ضوابط على إجمالي تعرضك للسوق أو السوق الأساسي، أي الحدود المفروضة على حجم وعدد صافي المراكز المفتوحة التي يحق لك إصدارها فيما يتعلق بأداة مالية أو أكثر ("**ضوابط على صافي المراكز المفتوحة** "). عندما يتم فرض ضوابط على صافي المراكز المفتوحة، سيتم إخطارك كتابيًا بذلك، في أقرب وقت ممكن عمليًا قبل فرضها. إذا تخلفت عن الالتزام بضوابط على صافي المراكز المفتوحة:

(1) قد نلزمك بإغلاق المراكز المفتوحة لتقليل تعرضك للسوق؛

(2) يجوز لنا إغلاق أو إلغاء مراكزك المفتوحة نيابةً عنك؛ و

(3) قد يتم منعك من فتح مراكز جديدة أو اكتسابها،

وفي جميع الأحوال، لن نكون مسؤولين عن أي خسائر ناتجة عن ذلك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الخسائر الناتجة عن إغلاق أو إلغاء مراكز متحوطة؛ و

(ز) أي قيد أو معيار أو ضابط آخر قد يتعين علينا تطبيقه وفقاً للتعليمات المعمول بها أو سياساتنا أو هذه الشروط.

30-2 دون الإجحاف بما سبق، إنك توافق على الالتزام بجميع الأوامر الصادرة عنك بغض النظر عن مخالفة أي قيود أو معايير أو ضوابط مطبقة بواسطتنا.

31. قرارات الطرف الخارجي

31-1 في حال اتخاذ أي سوق أو مزوّد السيولة أو الوسيط الخارجي (أو الوسيط الثانوي أو الوكيل، متصرفاً بناءً على تعليمات السوق أو نتيجة إجراء متخذ من قِبل السوق) أو الجهة التنظيمية لأي إجراء يؤثر على مركز، فإنه يجوز لنا اتخاذ أي إجراء نرى أنه من الضروري – بشكل معقول - من أجل الحد من أي خسارة قد تتكبدها أو قد نتكبدها نحن، نتيجة لذلك الإجراء.

31-2 إنك توافق على الالتزام بالإجراءات التي نتخذها بموجب البند 31-1 أعلاه.

32. تنفيذ الأمر والتعامل معه

32-1 سوف نبذل قصارى ما بوسعنا من جهود من أجل تنفيذ الأمر على الفور، على أنه عند قبول الأمر الصادر عنك إننا لا نضمن أن سيكون من الممكن تنفيذ ذلك الأمر أو أن ذلك التنفيذ سيكون ممكناً وفقاً لتعليماتك أو وفقاً للسعر المعروض.

2-32 لا يتعين علينا تنفيذ الأمر إلا عندما يكون السوق أو السوق الأساسي ذي الصلة مفتوحاً للتداول. وأي أمر يتم تلقيه خارج ساعات العمل بالسوق أو السوق الأساسي سيتم تنفيذه في أقرب وقت ممكن وعندما يفتح ذلك السوق أو السوق الأساسي من بعدها لمزاولة الأعمال (وفقاً لقواعد ذلك السوق أو السوق الأساسي).

3-32 سوف نزودك بأفضل تنفيذ وفقاً للتعليمات هيئة سوق المال وسياسة تنفيذ الأوامر لدينا عندما ننفذ الأوامر بالنيابة عنك. نسخة من سياسة تنفيذ الأوامر متاحة على موقعنا الإلكتروني. وتشكل سياسة تنفيذ الأوامر جزءاً من الاتفاقية. ويتم التعامل مع إصدارك لأمر لدينا على أنه بمثابة تأكيد بأنك قرأت سياسة تنفيذ الأوامر (وتعديلاتها من حين لآخر) وموافقة مسبقة من جانبك على سياسة تنفيذ الأوامر.

33. تجميع الأوامر

1-33 يحق لنا تجميع الاوامر الصادرة عنك مع اوامر الصادرة عن العملاء الآخرين من أجل التنفيذ كأمر واحد. التجميع قد يؤدي إلى حصولك على سعر تفضيلي أو أقل أفضلية أو ربما يضر بك أو يكون ميزة لك فيما يتعلق بأمر معين. وإنك تقر وتوافق على أننا لن نتحمل أي مسؤولية تجاهك نتيجة ذلك السعر الأقل أفضلية.

2-33 عملياتنا وترتيباتنا بشأن تجميع الأوامر والتخصيص العادل للأوامر ومعاملة عمليات التنفيذ الجزئية موضحة في سياسة تنفيذ الأوامر لدينا، ومتاح نسخة منها على موقعنا الإلكتروني.

34. الكشوفات

1-34 مع مراعاة الشروط الخاصة للمركز، سوف نُرسل إليك كشف في نهاية كل شهر ميلادي يوضح تفاصيل المراكز، بالإضافة إلى أمور أخرى، معنا خلال ذلك الشهر. ويجوز أن نرسل بشكل دوري كشوفات إضافية وفقاً لتقديرنا المطلق. وسيتم إتاحة الكشف على المنصة أو في أي وسيلة إلكترونية أخرى نحددها.

2-34 إنك تتحمل المسؤولية عن إبلاغنا في حال عدم تلقيك للكشف، أو إذا كان الكشف أو المعلومات المتعلقة بمركز معينة غير صحيحة. وسوف يشكل تأكيد الاستلام، في حال عدم وجود خطأ واضح، دليلاً حاسماً وملزماً لك، ما لم نتلق أي اعتراض كتابي في غضون ثلاثة أيام عمل من استلام البيان.

3-34 في حال تلقي اعتراض بموجب البند 34-2 أعلاه، سنقوم بإجراء تحقيق وفقاً لإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء الخاصة بنا. وسيكون قرارنا نهائياً وملزماً لك.

القسم 6 – خدمات التداول الإلكتروني

35. الدخول إلى خدمات التداول الإلكتروني واستخدامها

1-35 يجوز لنا السماح لك بالدخول إلى واحدة أو أكثر من خدمات التداول الإلكتروني واستخدامها.

2-35 أي خدمة تداول الكتروني نوفرها لك هي خدمة مخصصة لاستخدامك الشخصي ويجوز لك الدخول إليها وفقاً لأحكام هذه الشروط. ولا يحق لك القيام - بشكل مباشر أو غير مباشر- بتقديم أو بيع أو تأجير أي خدمة من خدمات التداول الإلكتروني، أو أي جزء منها، لأي طرف ثالث دون موافقة كتابية مسبقة منا.

3-35 إنك تتحمل مسؤولية توفير وسيلة الدخول لتمكينك من الدخول إلى خدمة التداول الإلكتروني واستخدامها. وإنك تتحمل المسؤولية عن أي أخطاء أو أعطال في وسيلة الدخول.

4-35 إنك تتحمل المسؤولية عن جميع الأوامر الصادرة عنك أو بالنيابة عنك من خلال خدمات التداول الإلكتروني وسوف تتحمل المسؤولية الكاملة أمامنا عن أي مركز ناشئة عنها.

36. إنهاء خدمة التداول الإلكتروني وتعليقها وتغييرها

1-36 يحق لنا تعليق أي من خدمات التداول الإلكتروني أو إلغائها بشكل دائم، بموجب تزويدك بإخطار كتابي مسبق بعشرة أيام عمل.

2-36 إننا نتمتع بالحق بالقيام - دون إخطار وبأثر فوري - بما هو آت:

(أ) تعليق دخولك إلى أي من خدمات التداول الإلكتروني، أو أي جزء منها، وقدرتك على استخدامها أو إنهاء ذلك بشكل دائم؛

(ب) تغيير طبيعة أو مكونات أو إتاحة خدمة التداول الإلكتروني؛ و

(ج) تغيير أي قيود نطبقها على تداولك من خلال خدمة التداول الإلكتروني (بما في ذلك القيود التي نطبقها بموجب البند 30)؛

وذلك عندما نرى أنه من الضروري القيام بذلك نتيجة لما يلي:

(1) عدم امتثالك للتعليمات المعمول بها؛

(2) مخالفتك لأي أحكام منصوص عليها في الاتفاقية؛

(3) وقوع حدث تقصير؛

(4) خرق أمني ويكون تعليق أو إلغاء خدمة التداول الإلكتروني ضروري لحمايتك أو حمايتنا؛

(5) صيانة أنظمة وخدمات التداول الإلكتروني؛

(6) أخطاء النظام أو مشكلات الشبكة أو تعطل مصدر الطاقة؛

(7) تعطل السوق أو السوق الأساسي ذي الصلة أو غرفة المقاصة؛ أو

(8) أسباب أخرى، سواء أكانت متعلقة بخدمات التداول الإلكتروني أم غير متعلقة بها، شريطة أن نتصرف دائماً بنية حسنة.

3-36 قد يتم تلقائياً إلغاء صلاحيتك بالدخول إلى خدمات التداول الإلكتروني، أو أي جزء منها، واستخدامها:

(أ) عند إنهاء هذه الشروط؛

(ب) عند إنهاء أي رخصة ممنوحة لنا تتعلق بتوفيرنا لخدمات التداول الإلكتروني؛

(ج) عند إلغاء خدمة التداول الإلكتروني بواسطة أي سوق أو سوق أساسي؛ و

(د) عندما يتعين علينا إلغاء خدمة التداول الإلكتروني للامتثال لأي من التعليمات المعمول بها.

4-36 عند إلغاء صلاحيتك بالدخول إلى خدمات التداول الإلكتروني أو استخدامها لأي سبب مهما يكن، يتعين عليك بناءً على طلبنا أن تعيد إلينا أو شطب جميع الأجهزة والبرامج والوثائق التي قد نكون قدمناها لك بخصوص خدمة التداول الإلكتروني وكذلك أي نسخ منها.

37. خدمات التداول الإلكتروني من قبل طرف ثالث

1-37 يجوز لنا توفير خدمة التداول الإلكتروني بالكامل أو جزء منها بموجب رخصة من طرف ثالث ("**خدمة التداول الإلكتروني من قبل طرف ثالث**")؛ بما في ذلك المنصات. وإنك توافق على الالتزام بأي قيود إضافية مفروضة على دخولك إلى خدمة التداول الإلكتروني من قبل طرف ثالث، أو استخدامها، والتي نبلغك بها من حين لآخر، أو التي تخضع لاتفاق بينك وبين الجهات المرخصة المعنية.

2-37 إنك تتحمل المسؤولية عن مخاطر استخدامك لأي من خدمات التداول الإلكتروني من قبل طرف ثالث.

3-37 إنك تتحمل المسؤولية منفرداً عن تقييم فاعلية أي من خدمات التداول الإلكتروني من قبل طرف ثالث قبل تحميلها أو الدخول إليها أو إبرام مراكز معنا باستخدامها.

4-37 ويتم توفير خدمة التداول الإلكتروني من قبل طرف ثالث لك على أساس "حالتها الفعلية" دون أي تعهد أو ضمان أو إقرار من أي نوع، صريح أو ضمني، بما في ذلك ملاءمتها لك أو ملاءمتها لغرض معين.

38. معايير الاستخدام

1-38 في كل مرة تسجل دخول إلى خدمة التداول الإلكتروني أو تستخدمها، إنك توافق على وتتعهد لنا بما هو آت:

(أ) لن تستخدم أي برنامج أو خوارزمية تلقائية أو استراتيجية تداول أو ذكاء اصطناعي أو تقنية إدراج بيانات فائقة السرعة أو ضخمة أو تقنيات أخرى خلاف تلك التي نُتيحها لك في خدمة التداول الإلكتروني، الا بموافقتنا الكتابية مسبقة والتي قد تخضع لشروط وفقاً لتقديرنا المطلق؛

(ب) سوف تضمن أن تكون وسيلة الدخول الخاصة بك محافظ عليها في حالة جيدة (بما في ذلك تطبيق اختبارات الفيروسات المناسبة والدورية) ومناسبة للدخول إلى خدمة التداول الإلكتروني واستخدامها وتلبي أي متطلبات نخطرك بها من حين لآخر؛

(ج) عليك ابلاغنا على الفور بأي دخول غير مصرح به إلى خدمة التداول الإلكتروني أو أي أوامر أو تعليمات غير مصرح بها تعلم بها أو تشتبه فيها، –ووقف ذلك الاستخدام غير المصرح به عندك استطاعتك

(د) سوف تبلغنا على الفور بأي خلل جوهري أو عطل أو فيروس في وسيلة الدخول الخاصة بك أو في خدمة التداول الإلكتروني ووقف جميع أوجه الدخول إلى واستخدام خدمة التداول الإلكتروني حتى تلقيك تصريح منا باستئناف الدخول أو الاستخدام؛

(هـ) لن تتصرف بطريقة غير عادلة أو تعسفية أو تلاعبيه أو غير مشروعة عند استخدام خدمة التداول الإلكتروني (بما في ذلك تفادي أي مزايا أمنية لخدمة التداول الإلكتروني)؛ و

(و) لن تنفذ صراحة أو ضمنياً، أو تسهل تنفيذ أي شخص، أي من الأنشطة التالية، ما لم تحصل على موافقة كتابية مسبقة منا:

(1) نسخ خدمات التداول الإلكتروني، أو أي جزء منها، أو تعديلها أو تغييرها أو التدخل فيها أو العبث بها؛ أو

(2) عكس هندسة خدمات التداول الإلكتروني أو تفكيكها.

2-38 إنك توافق الالتزام بأي متطلبات بخصوص تقنية المعلومات أو الأنظمة أو البروتوكولات أو المعايير التي نخطرك بها من حين لآخر من أجل دخولك إلى أي من خدمات التداول الإلكتروني أو استخدامها.

39. التداول الإلكتروني

1-39 عندما تمكنك خدمة التداول الإلكتروني من الدخول إلكترونياً إلى سوق أو سوق أساسي والذي يجوز لك فيه تقديم الأوامر أو تلقي المعلومات أو البيانات، فإنك توافق على أنه يجوز لنا أن نطلب منك تزويدنا بالمعلومات المتعلقة باستخدامك لهذه الخدمة.

2-39 إنك توافق على أنه يجوز لنا مراقبة استخدامك لخدمة الدخول الإلكتروني ويتعين عليك الالتزام بأي شروط نفرضها. ويجوز لنا وفقاً لتقديرنا المطلق إلغاء دخولك الإلكتروني في أي وقت.

3-39 تتضمن هذه الشروط الحقوق والالتزامات الأساسية بينك وبيننا بخصوص توفيرنا للخدمات الإلكترونية إلى سوق أو سوق أساسي عليك المسؤولية بالالتزام بالتعليمات المعمول بها وقواعد أي سوق أو سوق أساسي المتعلقة باستخدامك للخدمات الإلكترونية. وإنك تقر وتوافق على أن هذه المسؤولية إضافية إلى الالتزامات التعاقدية بيننا بخصوص استخدامك للخدمات الإلكترونية الخاصة بنا.

40. الملكية الفكرية

1-40 إنك تقر بأن جميع حقوق الملكية في خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بنا مملوكة لنا ولأي جهات ترخيص خارجية مطبقة أو الأطراف الثالثة المزودين للخدمات المتعاقدين معنا ومحمية بموجب حقوق الطبع والنشر وقوانين العلامات التجارية وقوانين الملكية الفكرية والقوانين الأخرى المعمول بها. وتظل جميع حقوق الملكية الفكرية، سواء أكانت مسجلة أم غير مسجلة، المتعلقة بخدمات التداول الإلكتروني مخولة لنا والجهات المرخصة لنا ومزودي الخدمات لنا (حسب مقتضى الحال). وإنك لا تتلقى أي حقوق طبع ونشر أو ملكية فكرية أو حقوق أخرى في أي من خدمات التداول الإلكتروني باستثناء تلك المنصوص عليها في هذه الشروط.

2-40 نحتفظ نحن والجهات المرخصة لنا بحقوق الملكية الفكرية في جميع مكونات البرامج وقواعد البيانات المشتمل عليها في خدمات التداول الإلكتروني وإنك لن تحصل في ظل أي ظروف على أي ملكية أو مصلحة في تلك العناصر خلاف المنصوص عليه في هذه الشروط.

3-40 لا يجوز استخدام أي عناوين بروتوكول إنترنت مسجلة بشكل عام (**IP address**) مخصصة لك بواسطة اكويتي فيما يتعلق بخدمة التداول الإلكتروني إلا بخصوص خدمة التداول الإلكتروني. وفي حال وقف خدمة التداول الإلكتروني لأي سبب أو في حال إنهاء هذه الشروط، فإنك لا تملك أي حق آخر لاستخدام عناوين بروتوكول الإنترنت.

4-40 يتعين عليك الحفاظ على حقوق الملكية الخاصة بنا (وحقوق الجهات المرخصة لنا ومزودي الخدمات لنا) في خدمات التداول الإلكتروني وعدم انتهاكها ويتعين عليك الالتزام بطلباتنا المعقولة بشأن حماية حقوقنا التعاقدية والتشريعية وحقوقنا بموجب القانون العام (وكذلك حقوق الجهات المرخصة لنا ومزودي الخدمات لنا) في خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بنا. ويتعين عليك إخطارنا على الفور إذا أصبحت على دراية بأي انتهاك لهذه الحقوق.

القسم 7 – أموال العميل

41. متطلبات أموال العميل

1-41 يخضع البند 41 الماثل للبند 42.

2-41 ما لم تنص هذه الشروط على خلاف ذلك، سوف نتعامل مع الأموال التي نتلقاها منك أو نحتفظ بها لدينا وفقاً للوائح هيئة سوق المال.

3-41 يجوز لنا إيداع الأموال التي نتلقاها منك في حساب بنكي للعميل لدى بنك مركزي أو مؤسسة ائتمان أو بنك. ويجوز لنا أيضاً السماح لطرف ثالث آخر (بما في ذلك أي سوق أو سوق أساسي أو وسيط ثانوي أو وكيل تسوية أو مؤسسة إيداع أو غرفة مقاصة) بالاحتفاظ بأموال العميل من أجل تفعيل مركز واحدة أو أكثر من خلال ذلك الشخص أو بواسطته أو الوفاء بالتزامك بتقديم ضمان بخصوص مركز. وإنك توافق على أننا لا نتحمل أي مسؤولية أو التزام بشأن أي إفلاس أو تصرفات أو تقاعس من جانب أي بنك أو مؤسسة ائتمان أو طرف ثالث آخر نقلنا إليه الأموال التي تلقيناها منك. ويجوز للبنك أو مؤسسة الائتمان أو الطرف الخارجي الذي نقلنا إليه الأموال الاحتفاظ بها في حساب شامل مجمع.

4-41 إنك تقر وتوافق على أنه، وفقًا للتعليمات المعمول بها، يجوز لنا كسب فائدة أو أرباح على الأموال المستلمة منك أو التي نحتفظ بها نيابة عنك، وما لم يتم الاتفاق بيننا كتابيًا على خلاف ذلك، لا يحق لك استلام أي من هذه الأرباح أو الفائدة.

5-41 يجوز لنا إيداع أموالك لدى مؤسسة إيداع قد تملك حق ضمان أو رهن أو حق مقاصة بخصوص تلك الأموال في ظل ظروف معينة بالقدر المسموح به بموجب تعليمات هيئة سوق المال.

42. التوقف عن اعتبار الأموال كأموال عميل

<u>التوقف عن اعتبار الأموال كأموال عميل</u>

1-42 عندما تصبح أي التزامات مستحقة لنا عليك وواجبة الدفع، فإنه يجوز لنا التوقف عن معاملة أي مبلغ لك محتفظ لدينا يُعادل مبلغ تلك الالتزامات على أنه أموال عميل وفقاً للوائح هيئة سوق المال. وإنك توافق على أنه يجوز لنا استخدام تلك الأموال من أجل الوفاء بجميع أو جزء من تلك الالتزامات المستحقة والواجبة الدفع لنا ولغايات الالتزام بالتعليمات المعمول بها عند تحملك لأي من التزامات المذكورة أو تحملها بالنيابة عنك تصبح هذه الالتزامات مستحقة وواجبة الدفع على الفور دون إخطار أو طلب من جانبنا.

<u>أموال العميل غير المطالب بها</u>

2-42 إنك توافق على أنه إذا لم يطرأ أي نشاط على حسابك لمدة ثلاث سنوات، باستثناء المدفوعات أو المبالغ المحصلة المتعلقة بالرسوم أو الفوائد أو البنود المماثلة التي نبادر نحن بإجرائها، ولم نتمكن من التواصل معك بعد اتخاذ الخطوات المعقولة وفقًا للوائح المعمول بها، فيجوز لنا تصنيف الأموال المعنية على أنها أموال خاملة أو غير مطالب بها، والتصرف فيها وفقًا للوائح المعمول بها. وقد يشمل ذلك تحويل تلك الأموال إلى سجل الحسابات الخاملة والأموال غير المطالب بها، وعند الاقتضاء، تحويلها إلى المصرف المركزي. وتظل أي أموال من هذا القبيل خاضعة لأي حقوق في استردادها تكون متاحة لك بموجب التعليمات المعمول بها.

43. نقل الأعمال

إنك توافق على أنه يجوز لنا في إطار عملية نقل أعمالنا إلى كيان اخر، أن ننقل أرصدة أموال العميل الى ذلك الكيان، شريطة قيام الكيان المنقولة إليه تلك المبالغ المالية بالاحتفاظ بها لصالحك وفقاً للوائح هيئة سوق المال.

القسم 8 – التكاليف والرسوم

44. التكاليف والرسوم

الرسوم المفروضة بخصوص خدماتنا يتم توضيحها في موقعنا الإلكتروني أو من خلال أي وسائل أخرى نراها مناسبة وفقاً لتقديرنا المطلق.

45. رسوم عدم نشاط الحساب

في حال يكون حسابك غير نشط لمدة طويلة، فيجوز لنا تصنيفه كحساب غير نشط وفرض رسوم عدم النشاط عليه. ويجوز لنا تحديد المعايير التي يُعتد بها لاعتبار الحساب غير نشط، ومقدار أي رسوم واجبة التطبيق، وموعد استحقاق تلك الرسوم، كما يجوز لنا تعديلها من وقت إلى آخر. وسنوفر لك المعلومات المتعلقة برسوم عدم النشاط عبر البريد الإلكتروني أو من خلال أي وسيلة أخرى نراها مناسبة، وفقًا لتقديرنا المطلق.

القسم 9 – الدفوعات وعمليات الإيداع والسحب والفوائد والحوالات والعملات والحسابات

46. الدفعات

ما لم يتم تحديد خلاف ذلك بموجب هذه الشروط أو يتم الاتفاق على غير ذلك بينك وبيننا، جميع الدفعات المستحقة عليك وواجبة الدفع إلينا تكون مستحقة على الفور وعند مطالبتنا بها، ويتعين عليك سدادها بالكامل في حسابك (أو الى أي حساب بنكي آخر نحدده) وبالعملة التي نحددها من حين لآخر. ويتعين سداد جميع الدفعات المستحقة عليك دون أي خصم أو اقتطاع.

47. وعمليات الإيداع والسحب

47-1 يجوز لك إيداع الأموال في حسابك أو سحب الأموال من حسابك من خلال عدة طرق ومن خلال عدة مزودين خدمات الدفع؛ للمزيد من المعلومات يمكنك زيارة بوابة العميل أو الموقع الالكتروني.

47-2 إذا قمت بتقديم طلب إيداع أو سحب وكنت مديناً لنا بمبلغ، فإننا نحتفظ بالحق باستقطاع المبلغ المستحق لنا من الطلب وتسوية ذلك المبلغ وفقاً للشروط.

47-3 يتم معالجة طلبات الإيداع والسحب في أقرب وقت ممكن. هناك العديد من العوامل التي قد تؤخر معالجة الطلب، بما في ذلك فحوصات التحقق ووقت المعالجة لمزود خدمة الدفع والأمور الفنية. لن نكون مسؤولين عن أي تأخير من هذا القبيل.

47-4 قد يتم تنسيق عمليات الإيداع والسحب الخاصة بك أو تسهيلها أو معالجتها بواسطة واحد أو أكثر من الشركات التابعة لنا.

47-5 إنه من الممكن أن نخضع الأموال التي تودعها أو تسحبها لحد أدنى أو اقصى لكل معاملة. إذا قمت بتقديم طلب إيداع أو سحب بمبلغ يقل عن الحد الأدنى أو يتجاوز الحد الأقصى، سيتم رفض طلبك.

47-6 إنه من الممكن أن تخضع حركات السحب أو الإيداع لرسوم:

(أ) من قبل البنك الذي تتعامل معه؛

(ب) من قبل مزود بطاقة الخصم أو الائتمان؛

(ج) من قبل مزود خدمة الدفع؛

(د) من قبل البنك الذي نتعامل معه أو مزود خدمة الدفع البديل؛ أو

(هـ) شبكة الاصول المشفرة (إذا كنت تقوم بإيداع أو سحب أصول مشفرة من حسابك)؛ أو

(و) من قبلنا حيث يحق لنا فرض رسـوم إدارية لمعالجة مدفوعاتك والتي سـتعكس عمومًا التكلفة التي نتحملها في توفير طريقة الدفع المحددة لك. تكون هذه الرسوم مستحقة وواجبة السداد في وقت الدفع.

يجوز أن نخصم هذه الرسوم من مبلغ الإيداع أو السحب الخاص بك، أو أن نقيدها بشكل منفصل على حسابك.

7-47 إننا لا نستقبل ودائع من طرف ثالث (أي أنه يجب أن تكون طلبات الإيداع مقدمة منك، من خلال طريقة دفع تملكها وتتحكم فيها وباسمك). ينطبق هذا البند على كل من إيداعات الأصول الورقية والأصول المشفرة.

8-47 ما لم يتم إخطارك بخلاف ذلك، فإننا لا ندعم انقسام شبكة الأصول المشفرة أو عمليات الإنزال الجوي. لن تستفيد أي أصول تشفير تقوم بإيداعها إلى عنوان مدعوم من خلال حسابك من أي أصول تشفير إضافية قد تنتج بعد شبكة الأصول المشفرة أو الإنزال الجوي.

9-47 إننا نطبق سياسة الإرجاع إلى المصدر (return to source) حيث تتم معالجة طلب السحب بإرجاع المبلغ إلى مصدر الدفع المستخدم عندما قمت بالإيداع، مع إعطاء الأولوية لبطاقات الدفع، إلا إذا كانت التعليمات السارية أو الشروط أو سياساتنا أو غيرها من الشروط المعمول بها تتطلب خلاف ذلك. هذا يعني أننا سنعيد الأموال المودعة باستخدام بطاقات الدفع إلى تلك البطاقات أولاً، ثم ننتقل إلى إعادة الأموال المتبقية، إن وجدت، إلى مصادر الدفع الأخرى الخاصة بك.

10-47 إذا قمت بإيداع الأموال في حسابك باستخدام مصادر دفع متعددة وقمت بعد ذلك بتقديم طلب سحب، من الممكن ان نقوم بإرجاع المبلغ المطلوب سحبه إلى مصدر الإيداع، بنفس العملة المستخدمة عند الإيداع، إلا إذا كانت التعليمات السارية أو الشروط الماثلة أو سياساتنا أو غيرها من الشروط المعمول بها تتطلب خلاف ذلك. فيما يتعلق بالأرباح المكتسبة، سيكون لديك الحق باختيار الطريقة والعملة لإجراء السحب، إلا إذا كانت التعليمات السارية أو الشروط الماثلة أو سياساتنا أو غيرها من الشروط المعمول بها تتطلب خلاف ذلك. لتجنب الشك، لا يمكن سحب الأصول المشفرة إلا إلى عنوان المنشأ للأصول المشفرة.

11-47 تعليمات دفع الأصول المشفرة لأي إيداع أو سحب مرتبط بحسابك (**"تعليمات دفع الأصول المشفرة"**) ستكون غير صالحة ما لم تنشأ أو تم توجيهها إلى العنوان المدعوم الذي تتحكم فيه أو تملكه. بمجرد أن تصدر من قبلك، فإن تعليمات دفع الأصول المشفرة تصبح غير قابلة للإلغاء. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لن نقبل أي مسؤولية عن الخسائر المباشرة أو غير المباشرة بأي شكل من الأشكال التي قد تتكبدها نتيجة لأي تعليمات دفع الأصول المشفرة غير صحيحة أو خاطئة.

12-47 في حال حدوث خطأ فني أو أي خطأ آخر يؤثر على عملية إيداع أو سحب في حسابك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إذا تم تحويل أو إيداع مبلغ يتجاوز المبلغ الذي طلبت إيداعه أو سحبه، يحق لنا، دون الحاجة إلى إشعارك مسبقًا، اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد هذه المبالغ أو استرداد أي مبالغ زائدة تم تحويلها إليك، بما في ذلك عن طريق إجراء المقاصة.

13-47 يجوز لك سحب رصيدك النقدي المتاح في أي وقت. وإذا تغيرت قيمة رصيدك النقدي المتاح خلال الفترة اللازمة لمعالجة طلب السحب، بحيث لم يعد المبلغ المطلوب سحبه متاحًا، فسيتم رفض طلب السحب.

14-47 يكون لنا الحق (دون أن يكون ذلك التزامًا علينا) في تحويل الأموال الموجودة في حسابك إليك، وفقًا لأحكام البند 47-10، وبمبادرة منا، حتى إذا لم تكن قد قدمت طلبًا للسحب.

15-47 إذا قمت بتقديم طلب إيداع أو سحب و:

(أ) لم نتمكن من التحقق من تفاصيل طريقة الدفع الخاصة بك؛

(ب) لم نتمكن من التأكد من أن طريقة الدفع خاصة بك؛

(ج) يشتبه بشكل معقول أن المعلومات المقدمة في الطلب كاذبة أو غير كاملة أو غير دقيقة؛ أو

(د) كنا على اعتقاد أنه من المناسب القيام بذلك وفقًا للتعليمات المعمول بها أو سياساتنا (بما في ذلك تلك المتعلقة بمنع الاحتيال أو مكافحة تمويل الإرهاب أو الإعسار أو غسل الأموال أو الجرائم الضريبية)،

سيتم رفض طلبك، وإذا كان طلباً للإيداع، ستتم إعادة الأموال إلى مصدرها. في مثل هذه الحالة، لن نكون مسؤولين عن أي خسائر قد تنتج عن الايداع المرفوض ورفضنا لا يلغي التزامك بسداد الدفعة المستحقة لنا أو استحقاق أي فائدة. ونحتفظ بالحق في ممارسة جميع الحقوق التي قد تكون متاحة لنا.

16-47 في حالة حدوث خطأ فعلي أو مشتبه به أو احتيال أو إثراء غير مشروع أو غسل أموال أو تمويل إرهابي أو أي نشاط آخر مشبوه أو نشاط غير معتاد، وفقًا لتقديرنا الخاص، أو وفقًا لإخطارنا من قبل طرف ثالث بما في ذلك مقدمي خدمات الدفع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بأي طلب إيداع أو سحب، نحتفظ بالحق في القيام بواحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

(أ) تعليق الطلب ذو الصلة والتحقيق في الأمر؛ أو

(ب) رفض الطلب فورًا؛ أو

(ج) مقاصة أي مبالغ نعتبرها مستحقة لنا، أو لمزود خدمة الدفع؛ أو

(د) إنهاء علاقتنا معك وفقًا "للشروط والأحكام العامة"؛ أو

(هـ) اتخاذ أي إجراء آخر نراه مناسبًا بما يتماشى مع "التعليمات السارية" أو "الشروط والأحكام العامة" أو "سياساتنا" أو غيرها من الشروط المعمول بها.

17-47 إذا قمت بإجراء إيداع باستخدام بطاقة ائتمان أو خصم وطلبت لاحقًا استرداد المبالغ المدفوعة أو إلغاء الحركة، فستكون مسؤولاً عن رسوم رد المبالغ المدفوعة أو الإلغاء التي قد يطبقها مزود الدفع الخاص بك. إذا اشتبهنا وجود خداع في طلب رد المبالغ المدفوعة أو الإلغاء المقدم من قبلك، فإننا نحتفظ بالحق في ايقاف طلب السحب حتى يتم التحقيق في طلب رد المبالغ المدفوعة أو الإلغاء من قبل مزود خدمة الدفع ذي الصلة. إذا قرر مقدم خدمة الدفع بأن طلب رد المبالغ المدفوعة أو الإلغاء مخادع، فإننا نحتفظ بالحق في القيام بواحد أو أكثر مما يلي:

(أ) مقاصة أي مبالغ نعتبرها مستحقة لنا، أو لمزود خدمة الدفع؛

(ب) إنهاء علاقتنا معك وفقًا لـ"الشروط والأحكام العامة"؛ أو

(ج) اتخاذ أي إجراء آخر نراه مناسبًا بما يتماشى مع "التعليمات السارية" أو "الشروط والأحكام العامة" أو "سياساتنا" أو غيرها من الشروط المعمول بها.

48. البطاقات المدفوعة مسبقاً

في حال توفير بطاقات مدفوعة مسبقاً صادرة من قبل طرف ثالث. قد يسري على البطاقات المدفوعة مسبقاً شروط وأحكام منفصلة، وقد ينطبق عليها رسوم وأتعاب خاصة.

49. فائدة التخلف عن الدفع

سيتوجب عليك دفع فائدة إلينا عن أي مبالغ مستحقة وواجبة الدفع لنا تتخلف عن دفعها في تاريخ الاستحقاق ذي الصلة. وسوف تستحق الفائدة وتتركب على أساس يومي من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ تلقي الدفعة بالكامل بالأموال الخالصة، بمعدل نحدده من حين لآخر وتكون واجبة الدفع لنا عند الطلب.

50. العملة

1-50 يحق لنا إجراء أي تحويل للعملة بواسطتنا دون إخطارك، وذلك عندما نرى أنها ضرورية أو مطلوبة على نحو معقول لأغراض الوفاء بالتزاماتنا أو ممارسة حقوقنا بموجب هذه الشروط. ويتم إجراء أي تحويل للعملة بواسطتنا بالكيفية وبالمعدلات التي نراها مناسبة مع المراعاة الواجبة لأسعار العملة السائدة في السوق.

2-50 عند تقديم خدماتنا إليك، قد يخضع النشاط على حسابك لتكاليف ورسوم إضافية تتعلق بتحويلات العملة. من خلال الاستفادة من خدماتنا، بما في ذلك قيامك بالإيداع، أو السحب أو إجراء تحويل داخلي أو التداول بعملة غير العملة الأساسية لحسابك، يجوز لنا تطبيق تكاليف ورسوم إضافية على حسابك وسنقوم تلقائيًا بتحويل ربح أو خسارة المركز إلى العملة الأساسية المطبقة على حسابك وقت تنفيذ المركز.

3-50 نحتفظ بالحق في تغيير التكاليف والرسوم بموجب هذا البند 50.

4-50 يعتمد سعر الصرف لجميع أنواع تحويل العملات على سعر صرف العرض. أنت تقر بأن أسعار الصرف الإلكتروني تتقلب وقد تتغير بين الوقت الذي يتم فيه عرض سعر الصرف الإرشادي والوقت الذي يتم فيه تحويل المبالغ. عند الاقتضاء، سيُظهر تأكيد التحويل سعر الصرف المستخدم. عندما يكون من الضروري إجراء تحويل عملة، فسوف تتحمل جميع مخاطر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن أي عقد أو امتثالنا لالتزاماتنا أو ممارسة حقوقنا بموجب هذه الشروط.

51. طريقة الاحتساب

ما لم يتم تحديد طريقة احتساب خاصة بموجب هذه الشروط، يحق لنا تحديد طريقة الاحتساب المناسبة وإجراء جميع الاحتسابات بموجب هذه الشروط بحسن نية.

القسم 10 – رفع التقارير للجهات التنظيمية

52. رفع التقارير للجهات التنظيمية

52-1 إنك توافق على قيامنا بالإفصاح عن المعلومات أو البيانات المتعلقة بك وبمراكزك لدينا أو هذه الشروط إلى هيئة سوق المال والجهات التنظيمية الأخرى أو الأسواق بالقدر الذي نرى أنه مطلوب أو مسموح به أو ضروري من أجل الامتثال للتعليمات المعمول بها أو قواعد أي سوق. وقد يتعين علينا كذلك بموجب التعليمات المعمول بها تقديم بعض المعلومات العامة بشأن مراكزنا معك. وإنك تقر وتوافق على أنه يحق لنا تقديم تلك المعلومات والإفصاح عنها وأن المعلومات المحتفظ بها لدينا تشكل ملكية حصرية ومطلقة لنا.

52-2 إنك توافق على تزويدنا بجميع المعلومات التي نطلبها على نحو معقول لأغراض الوفاء بالتزاماتنا بموجب التعليمات المعمول بها. وإنك توافق لنا على تزويد أي طرف ثالث بمعلومات بشأنك وبشأن علاقتك معنا طبقاً لهذه الشروط (بما في ذلك مراكزك والأموال المحتفظ بها في حسابك) وفقاً لما نراه على نحو معقول مناسب أو مطلوب بموجب أي لائحة معمول بها أو حكم بموجب هذه الشروط.

53. حظر تقديم تقارير بالنيابة عنك

53-1 إنك تقر وتوافق على أنه ما لم يتم الاتفاق كتابةً على خلاف ذلك بينك وبيننا، لا يتوجب علينا تقديم أي تقارير بالنيابة عنك من الواجب عليك تقديمها بموجب أي تعليمات معمول بها.

53-2 لتفادي الالتباس، لا يتعين علينا تقديم أي تقرير بالنيابة عنك، ما لم نتفق على خلاف ذلك كتابةً وستظل مسؤولاً بشكل منفرد عن تقديم التقارير بشأن مراكزك. وعندما نوافق على تقديم التقارير بشأن المراكز بالنيابة عنك، فإنه يجوز لنا فرض رسم إضافي عليك وكذلك فرض الشروط الأخرى.

القسم 11 – تعارض المصالح

54. تعارض المصالح

54-1 هناك بعض المواقف التي قد ينشأ فيها تعارض مصالح بينك وبين:

(أ) اكويتي والشركات التابعة لنا ومديرينا وموظفينا وممثلينا المعينين ووكلائنا أو أي شخص مرتبط بهم بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث يكون تحت نفس السيطرة؛ أو

(ب) عميل آخر لشركة اكويتي.

54-2 دون تقييد تلك المصالح، تشمل الأمثلة عندما يمكن أن نكون نحن أو شركة تابعة لنا:

(1) التعامل مع وسيط ثانوي أو وكيل آخر قد يكون شركة تابعة لنا واستخدام خدماته؛

(2) نربط (مثلاً عن طريق تبادل) مركزك بمركز عميل آخر من خلال التصرف بالنيابة عنه وعنك في نفس الوقت؛ أو

(3) نشتري منك ونبيع مباشرة إلى عميل آخر، أو العكس صحيح؛ أو

(4) تربطنا علاقة تعاقدية أو علاقة وكالة مع وكلاء التسويق أو وسطاء التعريف الذين قد ينشدون أعمال الاستثمار منك مقابل عمولة أو خصم أو أجر مماثل واجب الدفع إلى هؤلاء الوكلاء أو الوسطاء.

54-3 يتعين علينا اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتحديد حالات تعارض المصالح هذه التي قد تنشأ في إطار تقديم خدمات الوساطة الخاصة بنا لك.

4-54 سياسة تعارض المصالح الخاصة توضح الظروف التي قد تشكل أو قد تؤدي إلى نشوء تعارض مصالح، والإجراءات التي نتبعها والإجراءات التي نطبقها لتحديد هذه التعارضات أو منعها أو الحد منها. متاح نسخة من سياسة تعارض المصالح الخاصة بنا على موقعنا الإلكتروني. وتشكل سياسة تعارض المصالح جزءاً من هذه الشروط. وبموجب قبول هذه الشروط، إنك توافق على سياسة تعارض المصالح.

القسم 12 – الإقرارات والتعهدات

55. الإقرارات والتعهدات

1-55 إنك تقر وتتعهد لنا بما هو آت:

(أ) ان لديك في جميع الأوقات الصلاحيات والموافقات والتراخيص والتفويضات اللازمة من أي سلطة حكومية أو سلطة أخرى وستلتزم بها وتفعل كل ما يلزم للمحافظة على سريانها وستبذل كافة الجهود المعقولة للحصول على ما يلزم منها في المستقبل؛

(ب) ستزودنا على الفور بمعلومات صحيحة وكاملة وغير مضللة بشأن وضعك المالي أو محل إقامتك أو أي معلومات أخرى قد نطلبها منك وسوف تخطرنا على الفور بأي تغيير في تلك المعلومات؛

(ج) ستستخدم في جميع الأوقات الخدمات المعروضة بواسطتنا بموجب هذه الشروط بنية حسنة؛

(د) ستخطرنا على الفور بوقوع أي حدث تقصير أو حدث تقصير محتمل بخصوصك فيما يتعلق بهذه الشروط؛

(هـ) ستقدم الإفصاحات اللازمة، في حال طلب ذلك، إلى السلطة المختصة. وإنك تقر وتوافق على أنه يحق لنا، بل وفي بعض الأحيان يتعين علينا، إبلاغ معلومات تتعلق بحسابك معينة لسلطة تنظيمية مختصة وفقاً للتعليمات المعمول بها؛ و

(و) ستتخذ جميع الخطوات المعقولة للتعاون معنا في امتثالنا لأي التزامات بموجب التعليمات المعمول بها وهذه الشروط وكل مركز؛

(ز) ستمتثل للتعليمات المعمول بها التي تخضع لها؛ بما في ذلك جميع قوانين وتعليمات الضرائب ومتطلبات التسجيل؛ و

(ح) ستزودنا بالمعلومات أو الوثائق التي قد نطلبها لإثبات النقاط المُشار إليها في البند 55 الماثل (إقراراتك وتعهداتك) أو الامتثال للتعليمات المعمول بها.

2-55 بالإضافة لما سبق، إنك تقر وتتعهد لنا أيضًا أنك وفي تاريخ دخول هذه الشروط حيز التنفيذ، وفي تاريخ تقديمك لأي أمر، وفي تاريخ فتح أي مركز أو اكتسابها أو إغلاقها أو التخلص منها، بما يلي:

(أ) أنك تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة لإبرام هذه الشروط ولا تخضع لأي قانون أو تعليمات تمنع امتثالك لها بموجب هذه الشروط أو تنفيذها؛

(ب) إذا كنت منشأة، أنه تم تأسيسك وقائم حسب الأصول بموجب قوانين محل تأسيسك؛

(ج) إذا كنت منشأة، أنك تتمتع بصلاحية امتلاك الأصول ومزاولة الأعمال وفقاً لما يتم مزاولته؛

(د) أنك تملك جميع السلطات والصلاحيات والموافقات والتراخيص والتفويضات اللازمة وقد اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لتمكينك من إبرام وتسليم وتنفيذ التزاماتك بموجب هذه الشروط ومنح حقوق وصلاحيات الضمان المُشار إليها في هذه الشروط؛

(هـ) أنك مفوض حسب الأصول لإبرام هذه الشروط وتفعيل كل مركز (وكل شخص يبرم هذه الشروط وكل معاملة بالنيابة عنك تم تفويضه حسب الأصول لفعل ذلك)؛

(و) أنك تبرم هذه الشروط وكل مركز لغايات تجارية سليمة؛

(ز) هذه الشروط والالتزامات بموجب كل مركز ملزمة لك وقابلة للتنفيذ ضدك ولا تتعارض مع:

(1) أي قانون أو لائحة أو أمر أو حكم محكمة أو جهة حكومية أخرى مطبق عليك أو على أي من أصولك؛

(2) قيد تعاقدي ملزم لك أو لأصولك أو يؤثر عليك أو على أصولك؛ أو

(3) رهن أو اتفاق تكون ملزماً به أو يخضع له أي من أصولك؛

(ح) إنك تتحمل المسؤولية منفرداً عن إجراء تقييمك وتحقيقك الشخصي المستقل بشأن مخاطر ذلك الإجراء والمركز أو أنك حصلت على مشورة مهنية مستقلة ولديك معرفة وخبرة كافية لفعل ذلك؛

(ط) أن لديك القدرة على تحمل مخاطر أي مركز تفتحها أو تستحوذ عليها أو تغلقها أو تتخلص منها؛

(ي) أن لديك الكفاءة المالية والاستعداد على تحمل خسارة كلية أو جزئية للأموال وأن تداول ذلك المنتج يشكل أداة استثمار مناسبة لك؛

(ك) أنك تتصرف بصفتك طرف أصيل وأنك المالك المستفيد الوحيد عند إبرام هذه الشروط وكل مركز (متى انطبق ذلك على نوع المركز المنصوص عليه) وأننا لا نتصرف كوكيل أو مستشار لك بخصوص ذلك المركز؛

(ل) أنك المالك المستفيد والوحيد للسيولة التي تحولها بموجب هذه الشروط أو أنك قد استلمت جميع الموافقات والاقرارات اللازمة لتحويلها؛

(م) أي معلومات تقدمها أو قدمتها لنا صحيحة وكاملة وغير مضللة بما في ذلك جميع التفاصيل المقدمة أثناء فتح الحساب؛

(ن) أنه لم يقع حدث تقصير أو حدث تقصير محتمل ومستمر من قبلك أو بخصوصك؛ و

(س) أنك ممتثل للتعليمات المعمول بها التي تخضع لها؛ بما في ذلك جميع قوانين وتعليمات الضرائب ومتطلبات مراقبة الصرف ومتطلبات التسجيل؛

(ع) لن ترسل أي أمر أو تتخذ أي إجراء تعتقد بأنه يُخالف التعليمات المعمول بها (بما في ذلك التعامل الداخلي والإفصاح غير المشروع عن المعلومات الداخلية أو التلاعب بالسوق)؛

(ف) سوف تلتزم بمعيار السلوك المتوقع من الأشخاص التي في نفس موقفك ولا تتخذ أي خطوة قد تتسبب في إخفاقنا في الالتزام بمعيار السلوك المتوقع من الأشخاص في موقفنا؛

(ص) لن تستخدم أسعار الخاصة بنا لأي غرض خلاف ما يكون لأغراض التداول الشخصية الخاصة بك، وإنك توافق على عدم مشاركة السعار الخاصة بنا مع أي شخص آخر سواء أكانت إعادة التوزيع لأغراض تجارية أم أغراض أخرى؛

(ق) لن تستخدم أي أجهزة إلكترونية أو برامج أو خوارزمية أو أي استراتيجية تداول أو أي ممارسات متاجرة تتلاعب بالكيفية التي نتبعها في إعداد أو تقديم أو نقل أسعار العرض الخاصة بنا أو أي من خدماتنا أو تحصل على ميزة غير عادلة منها؛ و

(ر) لن تستخدم أي خوارزمية برامج آلية أو استراتيجية تداول بخلاف ما يكون وفقاً لأحكام هذه الشروط.

القسم 13 – أحداث التقصير والإنهاء والوفاة

56. أحداث التقصير

56-1 تشكل الظروف التالية أحداث التقصير وكل ظرف مما يلي يكون حدث تقصير:

(أ) الشروع الطوعي أو غير الطوعي في إجراءات إشهار إفلاسك أو تصفيتك أو تعيين وصي أو حارس قضائي بخصوصك أو بخصوص أي من أصولك، أو في حال إجراءك لتسوية أو مصالحة مع دائنيك أو بدء أي إجراء مشابه أو مماثل بخصوصك أو اتخاذ أي إجراء شركة للتفويض بأي مما سبق.

(ب) إذا كنت شخصاً طبيعياً، فقدانك للأهلية؛

(ج) عدم قدرتك، على دفع ديونك (سواء أكانت مستحقة لنا أو لشركة تابعة لنا أو لأي طرف ثالث) عند استحقاقها؛

(د) إخفاقك في الوفاء بالتزاماتك (بالكامل أو جزئياً) وتنفيذها بموجب هذه الشروط أو ارتكابك لمخالفة جوهرية لأي من بنود هذه الشروط؛

(هـ) إخفاقك في سداد أي دفعة (بما في ذلك دفعة الهامش) عند استحقاقها بموجب هذه الشروط؛

(و) إنكارك لهذه الشروط أو تبرؤك منها أو تخليك عنها أو رفضك لها، بالكامل أو جزئياً، أو الاعتراض على صحتها أو أن قيامك لأي مما سبق يُفهم ضمنياً؛

(ز) إذا ترتب على مركز فتحتها، أو على الخسائر المحققة أو غير المحققة الناشئة عنها، تجاوزك حدًا ائتمانيًا أو أي حد آخر مفروض على تعاملاتك معنا، أو إذا كنت تتداول منتجًا ذا رافعة مالية، وأدى ذلك إلى: (1) انخفاض السيولة في حسابك إلى ما دون متطلبات الهامش؛ أو (2) عدم توافر هامش كافٍ لتغطية أي خسائر أو التزامات فعلية أو متوقعة تتعلق بحسابك؛

(ح) إذا تعذر عليك، أو لم ترغب، في إتمام، على النحو المُرضي لنا أو وفقاً للشروط الماثلة أو التعليمات المعمول بها، اجراءات اعرف عميلك واجراءات العناية الواجبة بالعميل، أو تزويدنا بالوثائق التي قد نطلبها من حين لآخر بشأن مصدر الثروة أو مصدر الأموال؛

(ط) اندماجك أو دمجك مع منشأة أخرى (بما في ذلك شركة تابعة لك) أو إجراء أي تنازل صريح أو ضمني عن جميع أصولك أو معظمها إلى تلك المنشأة؛

(ي) إذا كان أي إقرار أو ضمان أو تعهد مقدم بواسطتك، أو يتم اعتباره مقدم بواسطتك، بموجب هذه الشروط خاطئاً ومضللاً في أي جانب مادي في وقت تقديمه أو اعتباره تم تقديمه، أو يُصبح خاطئاً أو مضللاً في أي جانب مادي في أي وقت؛

(ك) إذا اشتبهنا، وفقًا لتقديرنا المطلق، في أنك تمارس تداولًا غير سليم وفقًا للبند 58؛

(ل) إذا اشتبهنا في:

(1) أن حسابك يُدار أو يُسيطر عليه أو يخضع لتأثير طرف ثالث؛ أو

(2) أن عدة حسابات مرتبطة ببعضها من خلال ملكية مشتركة، أو سيطرة مشتركة، أو مصادر تمويل مشتركة، أو أجهزة، أو وسائل وصول، أو أنماط تداول، أو أي عوامل أخرى ذات صلة،

وذلك في كلتا الحالتين، بما يشكل إخلالًا بالاتفاقية أو دون الإفصاح المسبق لنا عن ذلك.

(م) ما يكون ضرورياً أو مطلوباً لمنع ما نرى - على نحو معقول - أنه مخالفة لأي تعليمات معمول بها أو معايير السلوك أو معايير ممارسات السوق الجيدة؛

(ن) عندما نقرر أنه نظراً لوجود حدث أو ظرف (بما يختلف عن تصرف أو مخالفة من جانب طرف) أنه أصبح من غير القانوني الالتزام بهذه الشروط بموجب التعليمات المعمول بها؛

(س) تصبح خاضعًا لأي تحقيق فعلي، أو متوقع أو غرامة أو عقوبة تنظيمية أو غيرها أو رقابة من قبل أي سلطة، والذي، وفقًا لتقديرنا، سيكون له أو قد يكون له تأثير ضار علينا (بما في ذلك عملنا أو سمعتنا) أو عليك أو قدرتك على أداء أي من التزاماتك بموجب الشروط؛

(ع) أي إجراء متخذ بواسطة سلطة ضرائب، أو متخذ من قِبل محكمة مختصة، ضد طرف أو حدوث تغيير في تطبيق الضرائب أو تغيير في قانون الضرائب أو وجود احتمال كبير لحدوث تغيير في قانون الضرائب سوف (أو قد) يؤدي إلى مدفوعات أو خصومات أو استقطاعات إضافية بشأن الضرائب المفروضة على الدفعات بموجب هذه الشروط (أو أي جزء منها)؛

(ف) إذا كان ذلك من الضروري أو المطلوب من أجل حمايتنا أو في حال اتخاذ إجراء أو وقوع حدث نرى على نحو معقول أنه قد يكون له أثر مادي سلبي عليك أو على قدرتك على الوفاء بالتزاماتك بموجب هذه الشروط؛

(ص) عندما نعتقد على نحو معقول أنه يوجد ظرف (أو سوف يوجد ظرف في المستقبل) يتعرض بسببه:

(1) السوق الأساسي المتعلق بمركز؛ أو

(2) الوصول إلى مجمع السيولة الأساسي،

للتعليق أو الإغلاق أو يتضرر بشكل جوهري أو لا يمكن الاعتماد عليه؛

(ق) عندما نقرر أن السوق الأساسي المتعلق بمركز أو مجمع السيولة الأساسي يُعلن أنه توقف أو سيتوقف عن إدراج المنتج أو تداوله أو تسعيره بشكل علني لأي سبب ولا يتم على الفور إعادة إدراجه أو إعادة تداوله أو إعادة تسعيره في السوق الأساسي، حسب مقتضى الحال؛

(ر) عندما نقرر أنه لم يعد بمقدورنا، بعد بذل كافة الجهود المعقولة تجارياً، إنشاء معاملة، أو إعادة إنشائها أو استبدالها أو الإبقاء عليها أو الاستغناء عنها في مكان المرور الخاص بنا من أجل تسهيل تنفيذ تعليماتك؛

(ش) أي أحداث أخرى محددة في الملحق تنطبق على مركزك والتي تكون موصوفة بأنها حدث تقصير؛

(ت) وقوع أي حدث تقصير (مها يكن وصفه) بموجب أي اتفاقية أخرى تكون أنت ونحن طرفاً فيها أو أي اتفاقية تكون أنت وشركة تابعة لنا طرفاً فيها؛

أي منهما "حدث تقصير" ومعا "أحداث تقصير".

2-56 إنك توافق على إعطائنا إخطار بأي حدث تقصير فور درايتك بوقوعه.

57. حقوقنا عند أحداث التقصير

1-57 في حال وقوع حدث تقصير بخصوصك أو بخصوص حسابك، يجوز لنا، وفقاً لتقديرنا المطلق في أي وقت ودون إعطاء إخطار مسبق لك، اتخاذ إجراء واحد أو أكثر من الإجراءات الآتية:

(أ) إغلاق جميع أو أي من مراكزك أو أوامرك أو معاملاتك، أو إغلاقها جزئيًا، أو تخفيضها، أو إبطالها، أو عكسها، أو إعادة تسعيرها، أو تصفيتها، وذلك وفقًا للأسعار أو عروض الأسعار السائدة آنذاك في الأسواق المعنية، أو، في حال عدم وجودها، وفقًا للمستويات التي نراها عادلة ومعقولة؛

(ب) رفض أي أمر أو معاملة، أو عدم قبولها، أو تأخير تنفيذها، أو تقييدها، أو إلغاؤها، بما في ذلك بقصد تقليص حجم تعرضك وتقليل مستوى الهامش أو أي مبالغ أخرى مستحقة عليك لنا.

(ج) تعليق تشغيل حسابك أو تقييده أو إخضاعه لشروط، أو تعطيل أو تقييد إمكانية الوصول إلى التداول الآلي، أو الاتصال عبر واجهة برمجة التطبيقات (API)، أو أي وظائف تداول أخرى؛

(د) تحويل أي رصيد في حسابك إلى عملة أخرى؛

(هـ) ممارسة حقوق المقاصة المنصوص عليها في هذه الشروط، والاحتفاظ بأي أموال أو استثمارات (بما في ذلك أي فوائد أو مدفوعات أخرى مستحقة عنها) أو أي أصول أخرى مستحقة لك أو محتفظ بها نيابةً عنك، أو بيعها أو تسييلها بأي طريقة أخرى، وبيعها دون إخطارك وبالسعر وبالطريقة اللذين نحددهما، وذلك من أجل توفير الأموال اللازمة لتغطية أي مبالغ مستحقة علينا من قبلك.

(و) إغلاق جميع أو بعض حساباتك المفتوحة لدينا مهما تكن طبيعتها وتحويل أي أموال مستحقة لك مع مراعاة أي حقوق مقاصة؛

(ز) إعادة احتساب أرصدة حسابك، والسيولة ، والهامش، والأرباح والخسائر المحققة أو غير المحققة، وإجراء أي تعديلات على سجلات الحساب ذات الصلة؛

(ح) تأخير أو إيقاف عمليات السحب أو المدفوعات أو القيود الدائنة أو التحويلات إلى حين استكمال أي مراجعة أو تحقيق، وإجراء أي تسويات أو تعديلات على الحساب تترتب على ذلك؛

(ط) إزالة أو حجز أو استرداد أو إجراء المقاصة بشأن أو عكس أي ربح أو منفعة أو قيد دائن أو دفعة أو مكسب ينشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن أي تداول غير سليم؛

(ي) طلب المعلومات أو السجلات أو الإيضاحات أو المستندات المؤيدة منك، وإجراء ما نراه، بصورة معقولة، لازمًا من مراجعات أو تحقيقات أو استفسارات أو إحالات تصعيدية؛

(ك) الإبلاغ عن أي أمر أو معاملة أو تعليمات أو نشاط أو سلوك يُشتبه في أنه يشكل تداولًا غير سليم، أو إساءة استخدام للسوق، أو جريمة مالية، أو أي نشاط آخر غير مشروع، إلى أي جهة تنظيمية أو سلطة مختصة أو جهة لإنفاذ القانون أو مستودع بيانات التداول أو مشغل سوق أو أي جهة مختصة أخرى، وتوافق على تزويدنا بأي معلومات وإجراء أي إفصاحات تقتضيها التعليمات المعمول بها.

(ل) اتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ إجراء آخر في الأوقات وبالكيفية التي نراها ضرورية أو مناسبة (1) للامتثال بالتعليمات المعمول بها؛ بما في ذلك استقطاع ايداعك الأولي وأي أرباح مسددة؛ أو (2) تغطية أي خسارة أو مسؤولية نتكبدها بموجب أو فيما يتعلق بأي من مراكزك أو معاملاتك أو التزاماتك، أو الحد منها أو إنهاؤها؛ أو (3) حماية نزاهة السوق، أو المنصة، أو عملائنا، أو أعمالنا، أو التزاماتنا التنظيمية؛ و

(م) تعليق أو تقييد أو إنهاء حق وصولك إلى المنصة أو إلى أي جزء من خدماتنا، أو إنهاء هذه الشروط، وذلك بأثر فوري.

2-57 في حال وقوع حالة من حالات التعثر، يجوز لنا، وفقًا لتقديرنا المطلق، أن نقرر عدم اتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في البند 57.1، وأن نسمح لك بالاستمرار في التداول معنا، سواء مع فرض قيود أو حدود إضافية أو دونها، كما يجوز لنا السماح ببقاء بعض أو جميع مراكزك المفتوحة قائمة. وتقر وتوافق على أنه في مثل هذه الحالات قد تتكبد خسائر إضافية.ولا يُعد عدم ممارستنا لأي حق أو صلاحية أو وسيلة انتصاف بموجب هذه الاتفاقية، أو تأخرنا في ممارستها (بما في ذلك بموجب البند 57.1)، تنازلاً عن ذلك الحق أو الصلاحية أو وسيلة الانتصاف، كما أن ممارسة أي منها مرة واحدة أو بشكل جزئي لا تمنعنا من ممارستها مرة أخرى أو من ممارسة أي حق أو وسيلة انتصاف أخرى. وتُعد جميع حقوقنا ووسائل الانتصاف المتاحة لنا حقوقًا ووسائل انتصاف تراكمية، ولا تستبعد أي حقوق أو وسائل انتصاف أخرى مقررة لنا بموجب القانون.

3-57 إننا لسنا ملزمين بسداد أي دفعة أو إجراء أي تسليم محدد تنفيذه بواسطتنا بموجب مركز ولسنا ملزمين بتنفيذ أي طلب سحب بخصوص جميع أو بعض من سيولتك الموجودة في حسابك، طالما وقع حدث تقصير أو حدث تقصير محتمل بخصوصك وكان مستمراً.

4-57 إن مجرد عدم تحديد أي معاملة أو أمر أو مركز أو حساب أو استراتيجية أو نشاط، أو عدم الاعتراض عليه أو تقييده أو تعديله أو التحقيق بشأنه في السابق، لا يحول دون اتخاذنا أي إجراء بموجب هذا البند في وقت لاحق إذا أصبحت معلومات ذات صلة متاحة لنا لاحقًا.

58. التداول غير السليم

1-58 لأغراض هذه الشروط، يشمل مصطلح "التداول غير السليم"، على سبيل المثال لا الحصر، أي سلوك يكون الغرض منه أو أثره الحصول على ميزة غير عادلة، أو التحايل على ضوابطنا، أو استغلال أوجه القصور أو عدم الكفاءة في السوق أو المنصة، أو أي سلوك آخر يبدو غير متسق مع التداول العادل والمنظم، بما في ذلك السلوك الذي يبدو أنه:

(أ) يستغل أو يحاول استغلال أي ثغرة أو تأخير أو خطأ أو قصور أو ضعف في أي نظام أو منصة أو اتصال أو آلية تنفيذ أو تسعير أو بنية تحتية أو سيولة.

(ب) يستغل تأخر نقل البيانات، أو تأخر تحديث الأسعار، أو الأسعار القديمة، أو عروض الأسعار الخاطئة، أو الأخطاء الواضحة، أو الفجوات السعرية، أو عيوب النظام، أو أوجه التباين بين الأسعار المعروضة على المنصة والأسعار المتاحة في السوق الأساسية أو لدى مزودي السيولة أو من أي مصادر تسعير أخرى ذات صلة، بما في ذلك الممارسات المعروفة باسم التداول القائم على تأخر نقل البيانات، أو اقتناص عروض الأسعار، أو التداول على الفجوات السعرية، والمقصود بها استغلال التأخير في تحديث الأسعار أو الفجوات السعرية الناشئة عن إغلاق الأسواق أو افتتاحها أو تعطلها.

(ج) الانخراط في المراجحة، بما في ذلك السعي إلى تحقيق أرباح من فروق الأسعار بين الأسواق أو المنصات أو الحسابات أو مصادر التسعير، أو التلاعب بعروض الأسعار، أو التلاعب بالأسعار، أو اتباع أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق ميزة غير عادلة في كيفية إنشاء الأسعار أو نقلها أو عرضها أو تنفيذها أو تأكيدها أو تصحيحها أو تعديلها.

(د) إدخال أوامر أو تعديلها أو إلغاؤها بطريقة لا تتفق مع تحمل مخاطر السوق الحقيقية، ويكون الغرض منها اختبار أو الضغط على أو تعطيل أو إرهاق أو التحايل على أو استغلال محرك التسعير لدينا، أو منطق التنفيذ، أو أنظمة إدارة المخاطر، أو ضوابط المراقبة، أو البنية التحتية للمنصة.

(هـ) استخدام أدوات التداول الآلي، أو الخوارزميات، أو البرامج النصية، أو الذكاء الاصطناعي، أو الروبوتات، أو الاتصالات عبر واجهات برمجة التطبيقات، أو تقنيات التداول عالي التردد، أو الإدخال الجماعي للأوامر، أو أي نظام آلي، أو شبه آلي، دون موافقتنا الكتابية المسبقة أو على نحو يخالف الشروط التي نعتمدها.

(و) إيجاد أو محاولة إيجاد انطباع كاذب أو مضلل بشأن الطلب أو العرض أو السيولة أو حركة الأسعار أو الاهتمام بالتداول أو نشاط التنفيذ أو نشاط الحساب.

(ز) ممارسة الإيهام بالطلبات، أو تكديس الأوامر الوهمية، أو التداول الصوري، أو التداول المتقابل المتفق عليه، أو التداول التواطئي، أو التداول المنسق بين الحسابات المرتبطة أو المتعددة، أو تجزئة الحسابات، أو أي ترتيب يهدف إلى إدارة المخاطر أو حجم التعرض أو نتائج التداول أو ضوابط المنصة بصورة مصطنعة، بما في ذلك أي سلوك يقصد به إيجاد مظهر كاذب أو مضلل لنشاط تداول حقيقي.

(ح) استخدام حسابات متعددة، أو وصول من خلال أطراف ثالثة، أو بيانات اعتماد مشتركة، أو وصول عبر وكلاء، أو شبكات افتراضية خاصة، أو أجهزة، أو وسائل دفع، أو أطراف ذات صلة، أو أي ترتيبات أخرى للتحايل على ضوابطنا أو حدودنا أو آليات المراقبة أو متطلبات الهامش أو إجراءات فتح الحساب أو قواعد تصنيف العملاء أو التزاماتنا التنظيمية.

(ط) استغلال أو محاولة استغلال المزايا الترويجية أو الحوافز أو المكافآت أو شروط الحسابات المعفاة من رسوم التبييت أو العمولات أو هياكل التسعير أو شروط الحساب على نحو يتعارض مع الغرض المقصود منها أو تصميمها الاقتصادي، بما في ذلك إساءة استخدام الحسابات المعفاة من رسوم التبييت، أو إساءة استخدام المكافآت، أو التحوط، أو النسخ المتطابق للمراكز، أو اتخاذ مراكز متقابلة بقصد تحقيق مزايا خالية من المخاطر أو مزايا مصطنعة.

(ي) تنفيذ مراكز بأسعار تنحرف انحرافًا جوهريًا عن السعر السائد في السوق الأساسية بسبب تأخر نقل البيانات، أو اضطرابات التسعير، أو أخطاء النظام، أو مشكلات المنصة، أو اضطراب السيولة، أو اضطراب السوق، ثم إغلاق تلك المراكز بعد تصحيح الأسعار بقصد تحقيق أرباح خالية من المخاطر، أو شبه خالية من المخاطر، أو أرباح غير متماثلة.

(ك) الانخراط في التداول بناءً على معلومات داخلية، أو الاستباق في التداول، أو الإفصاح غير المشروع عن المعلومات الداخلية أو إساءة استخدامها، أو إساءة استخدام المعلومات السرية، أو التلاعب بالسوق، أو أي صورة أخرى من صور إساءة استخدام السوق، بما في ذلك التداول أثناء حيازة معلومات جوهرية غير متاحة للجمهور أو أي معلومات سرية أخرى يمكن أن تؤثر في أسعار السوق.

(ل) محاولة الاستفادة من أو استغلال أي خطأ أو سهو أو تأخير أو اختلاف يتعلق بالإيداعات أو السحوبات أو القيود الدائنة أو المكافآت أو رسوم التبييت أو العمولات أو التسعير أو التنفيذ أو التسويات أو قيود الحساب أو الهامش أو السيولة أو الرصيد أو أي سجل آخر متعلق بالحساب.

(م) أن يثير شبهة معقولة بأن أي ربح أو خسارة جرى تجنبها أو قيد دائن أو منفعة أو أمر أو مركز أو معاملة أو نشاط حساب لا يمثل نتيجة تداول مشروعة أُجريت بحسن نية.

(ن) ينطوي على أي نشاط أو تصرف أو سلوك آخر نقرر، بصورة معقولة وبحسن نية، أنه ينطوي على إساءة أو تلاعب أو عدم عدالة أو مخالفة للقانون، أو أنه صُمم للتحايل على الغرض المقصود من هذه الشروط، أو ضوابط المنصة، أو إطار إدارة المخاطر لدينا، أو التعليمات المعمول بها،

(ويشار إلى جميع ما تقدم مجتمعة بلفظ "**التداول غير السليم**").

2-58 إن القائمة الواردة في البند 58-1 ليست حصرية. ويجوز لنا تصنيف أي نشاط على أنه تداول غير سليم إذا رأينا أن من شأنه الإخلال بنزاهة السوق، أو التنفيذ العادل، أو التشغيل السليم للمنصة، أو ضوابط إدارة المخاطر لدينا، أو التزاماتنا التنظيمية.

3-58 يجوز لنا رصد حالات التداول غير السليم المشتبه بها بأي وسيلة، بما في ذلك من خلال أنظمة المراقبة والإشراف لدينا، أو مراجعات التداول، أو ضوابط المنصة، أو المراجعات الداخلية أو إجراءات التصعيد، أو تحليل نشاط العملاء، أو الشكاوى، وكذلك من خلال الإخطارات أو التقارير أو التنبيهات أو الاستفسارات أو رفض المراكز أو الاعتراضات على التسعير أو مشكلات التسوية أو أي معلومات أخرى نتلقاها من مزودي السيولة أو وسيط التنفيذ الخارجي أو أماكن التنفيذ الأخرى أو الأطراف المقابلة أو مزودي التكنولوجيا أو مزودي خدمات الدفع أو الجهات التنظيمية أو أي أطراف ثالثة أخرى ذات صلة.

4-58 لا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو تكلفة أو مطالبة أو مصروف ينشأ عن أي إجراء نتخذه بموجب هذا البند، إلا بالقدر الذي يكون فيه ذلك ناشئًا عن غش من جانبنا، أو تقصير متعمد، أو إهمال جسيم.

59. عدم التنازل

لن نفقد أي من حقوقنا أو سبل الإنصاف الخاصة بنا بموجب البند 57 أو المُشار إليها فيه بسبب أي إخفاق أو تأخير من جانبنا في ممارستها ولا يشكل مثل هذا الإخفاق أو التأخير تنازلاً عن أي حق أو سبيل إنصاف آخر. وأي إجراء متخذ أو غير متخذ من جانبنا بخصوص أي معاملة في أي وقت بعد وقوع حدث تقصير (سواء أكانت لدينا معرفة بذلك الحدث أم لا) سوف يكون بالكامل دون الإخلال بحقنا في اتخاذ أو عدم اتخاذ أي إجراء مماثل أو رفض اتخاذ أي إجراء آخر في أي وقت عقب ذلك، ولا يشكل في ظل أي ظروف تنازلاً عن ذلك الحق أو أي حقوق أو سبل إنصاف أخرى خاصة بنا في حال وقوع أي حدث تقصير.

60. إنهاء هذه الشروط

60-1 ما لم تقتض التعليمات المعمول بها خلاف ذلك، ودون الإجحاف بحقوقنا الأخرى في الإنهاء بموجب هذه الشروط، يجوز لك أو لنا إنهاء هذه الشروط (والعلاقة بيننا) دون سبب بموجب إعطاء إخطار كتابي مسبق بخمسة أيام عمل. قد نقوم بتوقيف قدرتك على تقديم أمر أو فتح مركز أو الاستحواذ عليها خلال هذه الفترة.

60-2 إنك تتعهد بإغلاق جميع المراكز المفتوحة في حسابك قبل تاريخ الإنهاء الفعلي لهذه الشروط. وفيما يتعلق بأي أوراق مالية محتفظ بها في حسابك، تُعامل تلك الأوراق المالية وفقًا لأحكام الملحق (ب). كما توافق على أننا لن نكون مسؤولين تجاهك عن أي خسائر قد تتكبدها نتيجة لأي إجراءات قد تضطر إلى اتخاذها نتيجة لهذا الإنهاء.

60-3 عند إنهاء هذه الشروط:

(أ) إذا لم تتصرف وفقًا للبند 60-2، فسيتم إغلاق أي مراكز مفتوحة متبقية في حسابك، دون إشعار آخر لك، ولن نكون مسؤولين عن أي خسارة قد تتكبدها نتيجة لذلك فعل؛

(ب) تُعامل أي أوراق مالية نحتفظ بها نيابةً عنك وفقًا لأحكام الملحق (ب) والبند 14 منه؛ و

(ج) دون الإجحاف بأي حق مقاصة اخر بموجب هذه الشروط، فإن جميع المبالغ المستحقة لنا ستكون مستحقة الدفع على الفور بما في ذلك:

(1) الرسوم والفوائد والعمولات المستحقة؛

(2) نفقات التعامل المتحملة في إنهاء هذه الشروط؛

(3) أي خسائر ونفقات ناجمة عن إغلاق مركز أو تسوية أي التزام مستحق محتمل بواسطتنا بالنيابة عنك أو مستحق عليك لنا بموجب هذه الشروط؛ و

(4) المبالغ الأخرى التي تكون مستحقة وواجبة الدفع بواسطتك ولكن لم يتم دفعها.

60-4 عند إنهاء هذه الشروط، سوف نوقف تزويدك بالخدمات ومنعك من الدخول إلى المنصات.

60-5 لا يؤثر إنهاء هذه الشروط على أي من حقوقك والتزاماتك وحقوقنا والتزاماتنا بموجب هذه الشروط التي تكون مستحقة حينئذ، وتظل المراكز خاضعة لهذه الشروط حتى تنفيذ جميع الالتزامات بالكامل.

61. الوفاة

في حال إبلاغنا بوفاتك وتأكيدها بموجب شهادة رسمية صادرة حسب الأصول من بلد إقامتك، فسنقوم بإغلاق جميع المراكز المفتوحة أو التصرف في جميع المراكز التي اكتسبتها في حسابك، بحسب مقتضى الحال، وذلك يدويًا. وسنقوم عقب ذلك بتحويل الرصيد، بعد خصم التكاليف ذات الصلة، وفقاً لشروط وأحكام الدفع، التي يمكن الاطلاع عليها من خلال موقعنا الإلكتروني. وإذا تعذر علينا، لأي سبب مهما يكن، وفقاً لما نقرره حسب تقديرنا المطلق، إعادة صافي الرصيد إلى حسابك، فإنه يتعين علينا الاحتفاظ بجميع المبالغ المالية الى أن نتلقى قرار رسمي صادر عن السلطة المختصة في الاختصاص القضائي ذي الصلة يُحدد الوجهة التي يتعين تحويل الأموال إليها وسوف نتصرف وفقاً لتلك التعليمات.

القسم 14 – حدود المسؤولية والتعويضات

62. حدود المسؤولية

62-1 لا نتحمل نحن ولا الشركات التابعة لنا ولا أعضاء مجلس إدارتنا أو مسؤولينا أو موظفيها أو وكلائنا أو ممثلينا أو أي من أعضاء مجلس إدارة شركاتنا التابعة أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها أي مسؤولية عن أي خسائر، سواء أكانت ناشئة عن الإهمال أو مخالفة العقد أو التضليل أو غير ذلك، التي تتكبدها أو تتحملها بموجب هذه الشروط (بما في ذلك أي مركز) ما لم تكن هذه الخسائر ناشئة بشكل مباشر وحصري عن الإهمال الجسيم أو الاحتيال من جانبنا.

62-2 لا نتحمل تحت أي ظروف أي مسؤولية عن الخسائر التي تتكبدها أو يتكبدها أي طرف ثالث بخصوص أي أضرار خاصة أو تبعية أو خسارة الأرباح أو خسارة السمعة أو خسارة فرصة الأعمال الناشئة عن هذه الشروط أو بخصوصها، سواء أكانت ناشئة عن الإهمال أو مخالفة العقد أو التضليل أو غير ذلك.

62-3 دون تقييد للبندين 62-1 و62-2، إننا لا نقبل بأي مسؤولية عن:

(أ) أي ضرائب معاكسة أو تبعات حسابية أو تبعات أخرى لأي مراكز مهما تكن؛

(ب) أي تأخير أو تغيير في ظروف السوق قبل تنفيذ أي مركز معين؛

(ج) عند تقديم المعلومات المتعلقة بخدماتنا بواسطة أطراف خارجية، أي عدم دقة أو أخطاء أو حالات سهو في المعلومات التي قدموها لنا؛

(د) أي تنفيذ جزئي أو عدم تنفيذ لالتزاماتنا نتيجة لأي سبب خارج عن إرادتنا وسيطرتنا المعقولة بما في ذلك أي تعطل أو تأخير أو خلل أو إخفاق في أجهزة الإرسال أو الاتصال أو أجهزة الكمبيوتر أو موقعنا الإلكتروني أو الإضراب عن العمل أو الأعمال الإرهابية أو أفعال القضاء والقدر وإجراءات وتعليمات أي هيئات أو سلطات حكومية أو الإخفاق من جانب الوسيط الثانوي أو الوكيل ذي الصلة أو وكيل أو السوق أو السوق الأساسي أو غرفة المقاصة أو الهيئة التنظيمية أو ذاتية التنظيم لأي سبب في تنفيذ التزاماتهم.

62-4 استثناءات وقيود مسؤوليتنا المنصوص عليها في البند 62 الماثل هي بالإضافة إلى أي استثناءات وقيود أخرى لمسؤوليتنا منصوص عليها بموجب هذه الشروط؛ بما في ذلك البند 63.

62-5 تخلو هذه الشروط من أي شيء يُقيد مسؤوليتنا عن الوفاة أو الإصابة الشخصية الناجمة عن الإهمال من جانبنا.

62-6 تخلو هذه الشروط من أي شيء يستبعد أو يُقيد أي واجبات أو مسؤولية منوطة بنا تجاهك بموجب النظام الرقابي (وفقاً لما هو منصوص عليه في قواعد هيئة سوق المال)، والتي لا يجوز استبعادها أو تقييدها.

63. حدود مسؤوليتنا فيما يخص خدمات التداول الإلكتروني

63-1 ينطبق البند 63 الماثل على خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بنا بالإضافة إلى، وليس مع تقييد أو استثناء، أي أحكام أخرى في هذه الشروط متعلقة بحدود مسؤوليتنا، على أنه إذا وجد أي تعارض فيما يتعلق بحدود المسؤولية، فتسود أحكام هذا البند 63 فيما يتعلق بأي مطالبة تنشأ عن خدمات التداول الإلكترونية أو تكون مرتبطة بها.

63-2 إننا لن نتحمل أي مسؤولية عن أي مطالبة أو أضرار أو مسؤولية أخرى (بما في ذلك خسارة الأموال أو الخسائر المباشرة أو غير المباشرة أو حالات تعطل البيانات أو الخدمات أو تأخيراتها أو عدم دقتها أو أخطائها والإهمال في البيانات المقدمة) سواء ناشئة تعاقدياً أو عن الفعل الضار أو بموجب القانون أو غير ذلك:

(أ) استخدام أي من خدمات التداول إلكتروني (بما في ذلك أي من خدمات التداول الإلكتروني من قبل طرف ثالث) أو تشغيلها أو أدائها أو أخطائها أو تعطلها؛ أو

(ب) أي فيروسات كمبيوتر أو برامج ضارة أو محتويات برامج ضارة أو عناصر مماثلة تنتقل إلى أجهزة أو برامج الكمبيوتر الخاصة بك (بما في ذلك وسيلة الدخول الخاصة بك) عن طريق أي من خدمات تداول إلكتروني (بما في ذلك أي من خدمات التداول الإلكتروني خاصة بطرف ثالث)؛

باستثناء ما يكون نتيجة الاحتيال.

3-63 لن نتحمل المسؤولية تجاهك عن أي خسائر قد تتكبدها نتيجة أخطاء الإرسال أو الأعطال الفنية أو حالات الخلل أو التدخل غير القانوني في أجهزة الشبكة أو أحمال الشبكة المفرطة أو المنع الخبيث للدخول بواسطة أطراف خارجية أو أعطال الإنترنت أو حالات الخلل الأخرى من جانب مزودي خدمة الإنترنت.

4-63 إنك تقر وتوافق على أن خدمات التداول الإلكتروني قد لا يتم توفيرها على أساس مستمر ولا نقبل نحن ولا أي مزود خدمة خارجي أي مسؤولية في هذا الشأن.

5-63 إننا لا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر مهما تكن والتي تنشأ عن أي استخدام غير مصرح به لخدمة التداول الإلكتروني.

6-63 إننا لا نتحمل أي مسؤولية عن أي تصرف متخذ بواسطة سوق أو سوق أساسي أو غرفة مقاصة أو جهة تنظيمية أو بناء على تعليماتها.

7-63 يتعين عليك ضمان عدم انتقال أي فيروسات كمبيوتر أو برامج ضارة أو محتويات برامج ضارة أو عناصر مماثلة إلى أنظمة الكمبيوتر والشبكة الخاصة بنا.

64. التعويض

يتعين عليك أن تدفع لنا، على أساس التعويض الكامل، أي خسائر ومسؤوليات وأضرار وتكاليف ومطالبات ونفقات (بما في ذلك الرسوم القانونية والتكاليف الإدارية بخصوص أي إجراءات قانونية أو إجراءات تحقيق أو تحصيل الدين) والغرامات والعقوبات والضرائب والدمغات وأي رسوم أخرى قد نتحملها أو نخضع لها بخصوص:

(أ) أي من حسابتك أو أي مركز أو أي معاملة متطابقة في سوق أو سوق أساسي أو مع وسيط ثانوي؛

(ب) أي معلومات أو بيانات خاطئة أو مضللة أو حقائق محرفة قدمتها لنا أو لأي طرف ثالث بما في ذلك أي سوق أو بورصة؛

(ج) أي مخالفة من جانبك لهذه الشروط؛ و

(د) أي إنفاذ لحقوقنا بموجب هذه الشروط أو غير ذلك.

التعويضات المقدمة بواسطتك بموجب البند 64 الماثل هي بالإضافة إلى، ولا تقيد أو تستبعد، أي تعويضات أخرى مستحقة لنا بموجب هذه الشروط.

القسم 15 – حماية البيانات

65. حماية البيانات

1-65 قد تفرض التعليمات المعمول بها متطلبات على الأشخاص الذين يعالجون "البيانات الشخصية". وإننا نوافق على الامتثال بالتعليمات المعمول بها. وفي حال تنطبق التعليمات المعمول بها عليك أنت أيضاً، فإنك توافق على الامتثال لها.

2-65 لا يجوز لنا معالجة البيانات الشخصية المقدمة لنا إلا لأغراض تنفيذ هذه الشروط أو لأي أغراض متعلقة بأي خدمات نقدمها لك.

3-65 إنك تقر بأنه يجوز لنا، وتفوضنا صراحة من أجل، الحصول على البيانات الشخصية الخاصة بك (وكذلك، إذا انطبقت الحالة، الأشخاص الذين تزودنا بالبيانات بشأنهم) ومعالجتها والإفصاح عنها ونقلها، دون إخطار مسبق، إلى الأطراف الخارجية أو الشركات التابعة لشركة اكويتي. وإنك تتفهم أن تشريعات حماية البيانات في الاختصاصات القضائية الأخرى ربما لا تمنحك حماية تماثل الحماية التي تمنحها تشريعات حماية البيانات بموجب التعليمات المعمول بها.

4-65 للمزيد من المعلومات بشأن كيفية معالجتنا لبياناتك الشخصية وحقوقك في هذا الشأن، يرجى الاطلاع على سياسة الخصوصية الخاصة بنا (وتعديلاتها من حين لآخر) التي يمكن الاطلاع عليها على موقعنا الإلكتروني.

القسم 16 – أحكام متنوعة

66. اللغة

يتم تقديم هذه الشروط لك باللغة العربية والإنجليزية وسوف نستمر في التواصل معك باستخدام اللغة المختارة عند فتح الحساب خلال مدة هذه الشروط. وربما تتلقى الوثائق والمعلومات الأخرى المتعلقة بنا بلغات أخرى. وفي حال ترجمة أي وثيقة إلى لغة أخرى، فإن ذلك يكون لأغراض المعلومات فقط وسوف يُعمل بالنسخة الإنجليزية في حال وجود أي تعارض أو تناقض.

67. الإخطارات

67-1 يجب أن يكون الإشعار المقدم بموجب هذه الشروط كتابيًا ويمكن إجراؤه بالوسائل الإلكترونية (بما في ذلك البريد الإلكتروني وعبر المنصة) أو إرساله بالبريد المسجل أو البريد الجوي المسجل في حالة وجود عنوان للخدمة خارج دولة الإمارات المتحدة.

67-2 يعتبر الإخطار قد تم تقديمه:

(أ) إذا تم الإرسال عن طريق البريد المسجل، بعد خمسة أيام من تاريخ الارسال (أي لا يشمل يوم النشر نفسه)؛ أو

(ب) إذا تم إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني، بعد ساعة واحدة من الإرسال خلال ساعات العمل في وجهتها أو، إذا لم يكن في غضون ساعات العمل، عند افتتاح الفترة التالية من ساعات العمل، ولكن مع عدم وجود عبارة "لم يتم إرسالها" أو "لم يتم استلامها" تلقي رسالة من مزودي خدمة البريد الإلكتروني ذوي الصلة.

67-3 سيتم إرسال أي إشعار أو تعليمات أو أي اتصال آخر نرسله إليك عبر البريد الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل لدينا. يجب عليك إخطارنا فورًا بأي تغييرات تطرأ على عنوان بريدك الإلكتروني.

67-4 يعد كل إشعار أو تعليمات أو أي اتصال آخر إليك (باستثناء التأكيدات أو بيانات الحساب أو مكالمات الهامش أو إشعار تعديل أو إنهاء هذه الشروط) نهائيًا ما لم تقدم لنا اعتراضًا كتابيًا في غضون خمسة أيام عمل من تاريخ إرسال هذه الوثيقة.

68. حقوقنا وسبل الإنصاف الخاصة بنا

الحقوق وسبل الإنصاف المنصوص عليها بموجب هذه الشروط تراكمية ولا تستثني تلك المنصوص عليها بموجب التعليمات المعمول بها. وإننا لا نخضع لأي التزام بممارسة أي حق أو سبيل إنصاف. ولا يشكل أي إخفاق أو تأخير من جانبنا في ممارسة حقوقنا بموجب هذه الشروط (بما في ذلك أي مركز) أو غير ذلك تنازلاً عن ذلك الحق أو سبيل الإنصاف. ولا تحول أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو سبيل إنصاف دون ممارسة أخرى لذلك الحق أو سبيل الإنصاف أو ممارسة أي حق أو سبيل إنصاف آخر.

69. القوة القاهرة

69-1 عندما نرى على نحو معقول أنه قد وقع بالفعل حدث استثنائي منصوص عليه في البند 69-2 أو ما زال مستمراً، فإنه يجوز لنا اتخاذ إجراء واحد أو أكثر من الإجراءات التالية دون تزويدك بإخطار ودون تحمل أي مسؤولية تجاهك عن أي خسائر قد تتكبدها جراء ذلك:

(أ) تغيير متطلبات الهامش الخاصة بك، الأمر الذي يعني أنه قد يتعين عليك تقديم مزيد من الهامش؛

(ب) تقييد إتاحة التعليمات التي يمكنك إصدارها بخصوص أمر أو مركز؛

(ج) إغلاق مراكزك المفتوحة بسعر نعتقد على نحو معقول أنه مناسب؛

(د) تغيير ساعات التداول بخصوص منتج؛ و

(هـ) إلغاء أو إبطال جميع الأوامر أو المراكز المفتوحة المتأثرة بالحدث الاستثنائي.

69-2 الحدث الاستثنائي هو :

(أ) أي حريق أو إضراب أو شغب أو اضطراب مدني أو عمل إرهابي أو حرب أو إضراب عن العمل؛

(ب) أي كارثة طبيعية مثل الفيضانات والأعاصير والزلازل والعواصف؛

(ج) أي وباء أو جائحة أو طوارئ صحية عامة على المستوى الوطني أو الدولي؛

(د) أي إجراءات أو لائحة صادرة عن هيئة أو سلطة حكومية أو وق وطنية نعتقد أنها تحول دون حفاظنا على سوق منظم بخصوص المنتجات المتداولة على المنصة؛

(هـ) تعليق أو إغلاق أي بورصة؛

(و) تأميم أي بورصة بواسطة أي حكومة؛

(ز) فرض قيود أو شروط غير مألوفة بواسطة حكومة معينة على أي أداة و/أو مشتقاتها المتداولة على المنصة؛

(ح) التخلي عن أو تعطل أي جهاز نستخدمه لعرض أسعارنا؛

(ط) التغييرات المفرطة في سعر أي منتج أو توريده أو الطلب عليه (أو عندما نتوقع على نحو معقول حدوث تغيير)؛

(ي) الأعطال الفنية في أجهزة الإرسال أو الاتصال أو الكمبيوتر بما في ذلك أعطال الطاقة والأعطال الإلكترونية وأعطال الأجهزة؛

(ك) الإخفاق من جانب أي وسيط ثانوي أو وكيل أو أمين أو موزع أو بورصة أو غرفة مقاصة أو هيئة تنظيمية في تنفيذ التزاماتهم.

(ل) عدم توفير مزوّدي السيولة للسيولة المطلوبة لنا أو تعذر عليهم ذلك؛

(م) وقوع حدث يؤدي إلى اضطراب بالغ في السوق، والذي يمكن أن يشمل الإغلاق المبكر للتداول في السوق على منتج ما والتحركات المفرطة في سعر منتج أو توريده أو الطلب عليه؛ أو

(ن) أي أحداث أخرى موصوفة في البند 62-3(د).

70. التعديلات

70-1 رهناً بالتعليمات المعمول بها، يجوز لنا تعديل هذه الشروط، بما في ذلك أي سياسات، أو ملاحق المنتجات، أو متطلبات الهامش، أو حدود الرافعة المالية، أو إفصاحات التسعير، أو إشعارات التحذير من المخاطر، أو الإجراءات التشغيلية، من وقت لآخر، وذلك بنشر النسخة المعدلة والمعاد إصدارها من هذه الشروط على موقعنا الإلكتروني. وإذا أجرينا تعديلات جوهرية، فسوف نوجه إليك إشعارًا كتابيًا قبل خمسة أيام عمل، ما لم تقتضِ التعليمات المعمول بها أو تسمح بفترة إشعار أو إجراء مختلف. وما لم يُنص على خلاف ذلك في الإشعار، تسري هذه التعديلات اعتبارًا من اليوم التالي مباشرة لانقضاء فترة الإشعار المذكورة.

70-2 إذا كانت موافقتك مطلوبة بموجب التعليمات المعمول بها، فلا تسري أي تعديلات إلا بعد موافقتك عليها، ويجوز إبداء هذه الموافقة عن طريق الإقرار الإلكتروني، أو الاستمرار في استخدام الخدمات (حيثما كان ذلك مسموحًا به)، أو بأي وسيلة أخرى تجيزها التعليمات المعمول بها. وإذا لم تكن موافقتك مطلوبة، فتسري التعديلات اعتبارًا من تاريخ النفاذ المحدد في الإشعار ذي الصلة. وإذا كانت التعديلات ضرورية لأسباب تنظيمية أو قانونية أو تتعلق بالسوق أو بإدارة المخاطر، فيجوز لنا تنفيذها وفقًا للوائح المعمول بها وإخطارك بها خلال أي إطار زمني إلزامي معمول به.

70-3 إذا اعترضت على أي تعديل أو لم تقبله، فيجوز لك طلب إغلاق حسابك، شريطة إغلاق جميع المراكز المفتوحة، وتسوية جميع الالتزامات المستحقة، واستكمال أي إجراءات تحقق أو امتثال مطلوبة.

71. استمرارية سريان الشروط

تظل الحقوق والالتزامات القائمة (بما في ذلك استثناءات وقيود مسؤوليتنا الواردة في هذه الشروط) والمراكز القائمة سارية المفعول حتى بعد إنهاء هذه الشروط وتظل خاضعة لهذه الشروط والبنود المحددة المتفق عليها بيننا بخصوص تلك المراكز حتى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات.

72. السياسات

72-1 تشكل جميع السياسات، المعمول بها من حين لآخر، جزءاً من الاتفاقية. وبموجب قبولك لهذه الشروط، أو اعتبارك قد قبلتها، إنك تؤكد أنك قرأت وفهمت السياسات وتقبل بها.

2-72 يجوز لنا تعديل السياسات من حين لآخر وفقاً لتقديرنا. وسيتم إدراج أي تغيير في السياسة في النسخة المتاحة من السياسة على موقعنا الإلكتروني. ويتم اعتبارك قد قبلت السياسة المعدلة والمعاد صياغتها بعد مرور خمسة أيام عمل من نشرها على موقعنا الإلكتروني.

73. المسؤولية التضامنية والفردية

إذا كنت عبارة عن شراكة، أو كنت عبارة عن أكثر من شخص، فإن مسؤوليتك بموجب هذه الشروط تكون تضامنية وفردية بجانب الشخص الآخر. وفي حال وفاة أو إفلاس أو تصفية أو حل شخص واحد أو أكثر من هؤلاء الأشخاص (لكن دون الإخلال بما سبق أو بحقوقنا بخصوص ذلك الشخص أو خلفائه في الملكية) تظل التزامات وحقوق جميع الأشخاص المعنيين الآخرين بموجب هذه الشروط سارية ومتمتعة بكامل الأثر والنفاذ.

74. التنازل

1-74 هذه الشروط هي لمنفعتك ومنفعتنا ومنفعة خلفائنا في الملكية والمتنازل إليهم من جانبنا وملزمة لنا ولك ولهم. ولا يجوز لك التنازل عن أو رهن أو نقل حقوقك والتزاماتك بموجب هذه الشروط أو أي مصلحة في هذه الشروط أو ادعاء التنازل عنها أو رهنها أو نقلها، دون موافقة كتابية مسبقة منا. وأي رهن أو تنازل مزعوم بالمخالفة للبند 74 الماثل يكون باطلاً وملغياً. ولا يجوز لك السماح بإعلان أي ائتمان على أي من حقوقك بموجب هذه الشروط دون موافقة كتابية مسبقة منا.

2-74 مع مراعاة التعليمات المعمول بها، يجوز لنا تفويض تنفيذ التزاماتنا إلى طرف ثالث مناسب. ولن يؤثر مثل هذا التفويض على التزاماتنا بموجب هذه الشروط. ويحق لنا التنازل عن جميع أو بعض منافعنا أو حقوقنا بموجب هذه الشروط دون موافقتك.

75. السرية

سوف نعامل جميع المعلومات التي نحتفظ بها بشأنك وبشأن حسابك ومراكزك على أنها سرية حتى إذا لم تعد عميلاً لنا. وإنك تسمح لنا وتفوضنا للإفصاح عن هذه المعلومات إلى:

(أ) الشركات التابعة لنا؛

(ب) أي شخص يوفر الخدمات لنا أو يتصرف كوكيل لنا (بما في ذلك وكالات التدقيق الائتماني أو المؤسسات الأخرى التي تساعدنا في اتخاذ قرارات الائتمان أو في إطار إجراء فحوصات الهوية أو منع الاحتيال أو مراقبة الائتمان)؛

(ج) أي شخص عندما يتعين علينا فعل ذلك بموجب التعليمات المعمول بها؛

(د) أي شخص ننقل إليه أو نعرض أن ننقل إليه أي من حقوقنا أو واجباتنا بموجب هذه الشروط؛

(هـ) الجهات التنظيمية والهيئات الحكومية، في أي اختصاص قضائي، متى طُلب منا أو تعين علينا فعل ذلك؛

(و) أي شخص عندما يكون هناك واجب عام للإفصاح أو تقتضي مصالحنا الإفصاح؛ و

(ز) أي شخص آخر بناءً على طلبك أو بموجب موافقتك.

76. حق المقاصة

1-76 في حال تكبدنا لأي خسائر أو إذا كانت هناك أموال أو أرصدة مدينة مستحقة لنا بخصوص حسابك (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي أرصدة سلبية على حسابك) والتي تزيد عن جميع المبالغ المحتفظ بها لدينا بخصوص ذلك الحساب، فإنه يجب عليك أن تدفع لنا تلك الزيادة سواء قمنا بالمطالبة بها أم لا.

2-76 بالقدر المسموح به بموجب التعليمات المعمول بها ودون الإخلال بأي حقوق أخرى قد تكون مستحقة لنا، يحق لنا أن نخصم (أو نُجري مقاصة) أي مبلغ مالي أو التزام ناشئ عن هذه الشروط أو مستحق عليك بأي كيفية أخرى لنا أو للشركات التابعة لنا:

(أ) من الأموال الموجودة في حسابك وأي مبالغ أو أدوات مالية أو أصول محتفظ بها لدينا بموجب هذه الشروط أو غير ذلك، بالنيابة عنك أو لحسابك؛ و

(ب) من خلال إغلاق بعض أو جميع مراكزك المفتوحة، سواء بخسارة أو ربح والقيام عقب ذلك بتسييل حسابك للوفاء بالالتزام الواجب الدفع بواسطتك.

3-76 إذا كان لديك أكثر من حساب، فإنه يحق لنا مقاصة أي مبلغ مالي أو التزام مستحق عليك لنا بموجب أحد حساباتك من الأموال المتاحة في حساباتك الأخرى، أو من عائدات بيع المنتجات التي نحتفظ بها لصالحك في حساباتك الأخرى.

4-76 عندما نشتبه، وفقاً لتقديرنا المطلق، في أنك تآمرت مع عملاء آخرين لتنفيذ ممارسات تداول غير قانونية أو غير عادلة، فإنه يجوز لنا مقاصة أي مبلغ مالي أو التزام مستحق بموجب أحد الحسابات من الأموال المتاحة، أو من عائدات بيع المنتجات التي نحتفظ بها، سواء في حسابك أو حسابات العملاء الآخرين.

77. قابلية الفصل بين الأحكام

إذا كان أي حكم في هذه الشروط أو أصبح، في أي وقت، غير قانوني أو باطلاً أو غير قابل للنفاذ في أي جانب بموجب قانون أي اختصاص قضائي، فإنه لا يؤثر ذلك بأي كيفية على قانونية أو سريان أو نفاذ باقي أحكام هذه الشروط ولا قانونية أو سريان أو نفاذ ذلك الحكم بموجب قانون أي اختصاص قضائي آخر.

78. تسجيل ومراقبة الاتصالات

يجوز لنا مراقبة وتسجيل الاتصالات التي نجريها معك بموجب هذه الشروط باستخدام أجهزة المراقبة أو الوسائل التقنية والمادية الأخرى. وكما ذكرنا أعلاه قد يتم مراقبة وتسجيل الاتصالات متى رأينا ذلك ضرورياً للأغراض المسموح بها بموجب التعليمات المعمول بها ولضمان الامتثال التنظيمي. ويجوز تسجيل المحادثات الهاتفية والاتصالات الإلكترونية الأخرى دون استخدام نغمة إنذار أو تنتبه لضمان أن الشروط الجوهرية لمركز والمعلومات المهمة الأخرى المتعلقة بالمركز تم تسجيلها بشكل فوري ودقيق. وسوف تشكل هذه التسجيلات ملكية حصرية لنا وإنك تقبلها كدليل على الأوامر أو التعليمات الصادرة. ويجوز لنا استخدام هذه التسجيلات والتسجيلات الأخرى كدليل في المحكمة أو الإجراءات القانونية الأخرى.

79. سجلاتنا

تشكل سجلاتنا دليلاً على معاملاتك معنا بخصوص خدماتنا. ولا يجوز لك الاعتراض على القبول بسجلاتنا كدليل في أي إجراءات قانونية بسبب أن التسجيلات ليست أصلية أو غير موثقة كتابةً أو أنها وثائق صادرة عن جهاز كمبيوتر. ولا يحق لك الاعتماد علينا للوفاء بأي من التزامات حفظ السجلات المنوطة بك، بغض النظر عن حقيقة أن السجلات ربما تتم إتاحتها لك عند الطلب وفقاً لتقديرنا المطلق.

80. سجلاتك

إنك توافق على الاحتفاظ بسجلات مناسبة وفقاً للتعليمات المعمول بها لإظهار طبيعة الأوامر المقدمة ووقت تقديم الأوامر.

81. التعاون بخصوص الإجراءات القانونية

إنك توافق على التعاون معنا بأقصى قدر ممكن في الدفاع في أو تحريك أي إجراءات قانونية أو تنظيمية.

82. شمولية الاتفاقية

تشكل الاتفاقية الاتفاق الكامل بين الطرفين بخصوص موضوعها ويقر كل طرف بأنه لم يبرم الاتفاقية بالاعتماد على أي إقرار أو بيان أو اتفاق، سواء أكان شفهياً أو مكتوباً، خلاف المنصوص عليه صراحة في الاتفاقية.

83. القانون الحاكم

يُنظّم أي مركز خاضع لقواعد سوق أساسي وفقاً للقانون المطبق عليه بموجب تلك القواعد. وتُنظّم هذه الشروط وجميع الالتزامات غير التعاقدية والمسائل الأخرى الناشئة عنها أو بخصوصها وتُفسر وفقاً لقوانين دولة الإمارات المتحدة.

84. الاختصاص القضائي

مع مراعاة التعليمات المعمول بها، يقر كل طرف من الطرفين على نحو غير قابل للإلغاء بما هو آت:

(أ) أن محاكم دولة الإمارات المتحدة (قصر العدل) تتمتع بالاختصاص القضائي للفصل في أي دعوى أو قضية أو إجراءات قانونية أخرى متعلقة بهذه الشروط ("**الإجراءات القانونية**") ويخضع على نحو غير قابل للإلغاء للاختصاص القضائي لتلك المحاكم (على أنه ذلك لا يمنعنا من إقامة أي دعوى في محاكم أي اختصاص قضائي آخر)؛ و

(ب) أنه يتنازل عن أي اعتراض قد يكون لديه في أي وقت بشأن إقامة أي إجراءات قانونية أمام أي محكمة من تلك المحاكم ويوافق على عدم المطالبة بأن الإجراءات القانونية تم اتخاذها في محكمة غير مناسبة أو أن تلك المحكمة غير مختصة بالفصل فيها.

85. التفسير

85-1 في هذه الشروط، يكون للألفاظ والتعبيرات التالية المعاني الموضحة قرينها فيما يلي، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

"**وسيلة الدخول**" يُقصد بها جميع الأجهزة والبرامج والتقنيات والمعدات ومرافق الشبكات والموارد والمرافق الأخرى المطلوبة لتمكينك من الدخول إلى خدمة التداول الإلكتروني واستخدامها؛

"**الحساب**" يُقصد به حساب تداول تفتحه لدينا بغرض فتح أو إغلاق مركز أو شراء أو بيع الأسهم ووحدات الصناديق المتداولة في البورصة.

"**شركة تابعة**" فيما يخص شخص ("**أ**") يُقصد بها شخص تحت سيطرت شخص (أ) بشكل مباشر أو غير مباشر أو شخص يُسيطر على الشخص (أ) بشكل مباشر أو غير مباشر أو شخص يخضع لسيطرة مشتركة مباشرة أو غير مباشرة مع الشخص (أ). ولأغراض هذا التعريف: "السيطرة على شخص" تعني ملكية أكثر من 50٪ من ذلك الشخص، أو القدرة على التحكم في القرارات الصادرة عن الشخص؛ و"شخص" يكون إما شخص طبيعي أو شخصية اعتبارية؛

"**الاتفاقية**" تأخذ المعنى المخصص لها في البند 2-2؛

"**التعليمات المعمول بها**" تعني:

(أ) تعليمات هيئة سوق المال وأي قواعد أخرى صادرة عن أي سلطة تنظيمية مختصة؛

(ب) قواعد وتعليمات وإجراءات وأعراف أي سوق أو سوق أساسي ذي صلة؛ و

(ج) جميع القوانين والقواعد والإجراءات والإرشادات والتعليمات الأخرى (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قواعد المحاسبة وتشريعات مكافحة غسل الأموال أو العقوبات) المعمول بها من حين لآخر؛

"**الأشخاص المفوضين**" يُقصد بهم الأشخاص الذين:

(أ) تم تفويضهم للدخول إلى الحساب أو التحكم به؛

(ب) تم تفويضهم للتصرف بالنيابة عن المنشأة؛ أو

(ج) نعتقد بشكل معقول أنهم تم تفويضهم بموجب الفقرة (أ) أو (ب)؛

"**الإغلاق التلقائي**" يأخذ المعنى المخصص له في الملحق (أ)؛

"**الرصيد النقدي المتاح**" يعني، في أي وقت، مجموع ما يلي: (1) الهامش الحر (وفقًا لتعريفه في الملحق (أ))؛ و(2) الأموال المتاحة لتداول الأوراق المالية وفقًا للملحق (ب) وهي المبالغ المتاحة للتداول أو السحب بعد تسوية أي عملية شراء أو بيع للأوراق المالية.

"**الرصيد**" يأخذ المعنى المخصص له في الملحق (أ)؛

"**يوم عمل**" يعني أي يوم خلاف السبت أو الأحد أو أي عطلة رسمية في دولة الإمارات المتحدة؛

"**عقود الفروقات** " يُقصد به عقد مقابل الفرق يتم بموجبه تحديد الربح أو الخسارة من خلال الفرق بين سعر افتتاح وسعر إغلاق أداة مالية في السوق الأساسي. وعقود الفروقات التي قد نوفرها سيتم توضيحها في موقعنا الإلكتروني من حين لآخر؛

"البوابة الإلكترونية للعملاء" يُقصد بها بوابة العملاء المتاحة على الرابط:
https://uae.portal.equiticlients.com/#/auth/login أو من خلال أي موقع إلكتروني آخر توفره شركة اكويتي؛

"هيئة سوق المال" تعني هيئة سوق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، المعروفة سابقًا باسم هيئة الأوراق المالية والسلع، وتشمل أي جهة تخلفها أو تحل محلها أو تتولى وظائفها التنظيمية من وقت لآخر.

"لوائح هيئة سوق المال" تعني القواعد و/أو اللوائح الصادرة عن هيئة سوق المال، بصيغتها المعدلة أو المنقحة أو المستبدلة من وقت لآخر من قبل الهيئة.

"أحداث مؤسسية" تعني أي تغييرات أو أحداث (سواء وقعت بالفعل أو سوف تقع) يؤدي إلى تغيير في المنتج الذي تملكه أو الذي نملكه بالنيابة عنك بما في ذلك، فيما يتعلق بأي أوراق مالية وأي مشتقات ماليه (بما في ذلك عقود الفروقات)، إعلان جهة إصدار المنتج أو الورقة المالية التي تشكل الأساس لذلك المنتج (حسب مقتضى الحال) عن أي مما يلي:

(أ) تقسيم فرعي أو دمج أو إعادة تخصيص أو إعادة تصنيف للأسهم أو إعادة شراء أو إلغاء سهم أو توزيع مجاني للأسهم على المساهمين الحاليين عن طريق منحة مجانية أو رسملة أو ما يشابه ذلك؛

(ب) توزيع أسهم إضافية، أو أسهم رأسمال أو أوراق مالية أخرى، على الملاك الحاليين للأسهم الأساسية، تمنح الحق في دفع أرباح الأسهم أو عائدات تصفية جهة الإصدار بالتناسب مع الدفعات المستحقة لملاك الأسهم الأساسية أو الأوراق المالية أو الحقوق أو السندات المانحة للحق في توزيع أسهم أو شراء أسهم أو الاكتتاب بخصوصها أو تلقيها، في أي حالة مقابل دفعة (نقدية أو غير ذلك) تقل عن سعر السوق السائد لكل سهم وفقا لما نقرره؛

(ج) إلغاء منتج يتم تداوله، أو تم تداوله، على أساس عند الإصدار، وفي هذه الحالة سيتم أيضاً إلغاء أي مراكز متعلقة بذلك المنتج؛ أو

(د) أي حدث آخر بخصوص الأسهم مماثل لأي من الأحداث المذكورة أعلاه أو يكون له أثر تخفيف أو تركيز للقيمة السوقية للأسهم، سواء بشكل مؤقت أو غير ذلك؛

"عنوان الأصول المشفرة" يعني مُعرِّفًا مكوَّنًا من أحرف وأرقام يُمثل مصدرًا أو وجهةً لتحويل أصل مشفر.

"الأصل المشفر" يعني أصلًا لا يمكن نقله إلا وحصرًا باستخدام تقنية سلسلة الكتل، ويشمل، على سبيل المثال لا الحصر، العملات الرقمية والرموز الرقمية، وأي نوع آخر من وسائل التبادل الرقمية، مثل (على سبيل المثال لا الحصر) بيتكوين، وإيثيريوم، أو تيثر.

"خدمات التداول الإلكتروني" يُقصد بها خدمة إلكترونية (بجانب أي برنامج أو تطبيق ذي صلة) يمكن الدخول إليها من خلال أي وسائل نوفرها؛ بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المنصات وخدمات التداول أو الدخول الإلكتروني أو توجيه الأوامر أو واجهة برمجة التطبيقات أو خدمات المعلومات ومعلومات السوق التي نمنحك الحق للدخول إليها أو نتيحها لك سواء بشكل مباشر أو من خلال واجهة برمجة تطبيقات أو من خلال مزود خدمات خارجي وتستخدمها من أجل الاطلاع على المعلومات أو تنفيذ المراكز (و"**خدمة التداول الإلكتروني**" تعني أي خدمة من هذه الخدمات). ولتفادي الالتباس، خدمات التداول الإلكتروني تشمل خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بطرف ثالث؛

"المنشأة" تعني شركة أو حكومة أو دولة أو وكالة تابعة لدولة أو أي اتحاد أو اتحاد احتكاري أو مشروع مشترك أو ائتلاف أو شراكة أو كيان آخر (سواء أكان يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة أم لا) يضم اثنين أو أكثر مما سبق؛

" السيولة " تأخذ المعنى المخصص لها في الملحق (أ)؛

"الصناديق المتداولة في البورصة" تعني الصناديق المتداولة في البورصة.

"احداث التقصير" يأخذ المعنى المخصص له في البند 56-1؛

"الهامش الحر" يأخذ المعنى المخصص لهذا المصطلح في الملحق (أ).

"التداول غير السليم" يكون له المعنى المحدد له في البند 58.

"الوسيط المُعرّف" يأخذ المعنى المخصص له في البند 19؛

"عناوين بروتوكول الإنترنت" تأخذ المعنى المخصص لها في البند 40-3؛

"هيئة سوق المال" تعني هيئة سوق المال في دولة الإمارات المتحدة وأسلافها وخلفائها من الهيئات؛

"مزوّد السيولة" يعني مؤسسة مالية توفر أو تمنح حق الوصول إلى أسعار بيع وشراء قابلة للتنفيذ بخصوص عقود الفروقات الخاصة بنا المتداولة بموجب الملحق (أ)، وذلك من وقت لآخر؛

"الخسائر" تعني جميع الالتزامات والأضرار والتكاليف والمطالبات والنفقات والغرامات والعقوبات المباشرة وغير المباشرة وأي خسائر أخرى؛

"الخطأ الواضح" يأخذ المعنى المخصص له في البند 24-1؛

"الهامش" يأخذ المعنى المخصص له في الملحق (أ)؛

"نداء الهامش" تأخذ المعنى المخصص لها في الملحق (أ)؛

"مستوى الهامش" يأخذ المعنى المخصص له في الملحق (أ)؛

"السوق" يعني سوق منظم ومعتمد لدينا، مثل البورصة أو غرفة المقاصة أو طرف مقاصة مركزي أو منشأة التداول متعدد الأطراف أو منشأة تداول منظم؛

"الالتزامات" تعني الالتزامات الحالية أو المستقبلية، الفعلية أو العارضة أو المتوقعة، المستحقة أو التي قد تصبح مستحقة عليك لصالحنا بموجب أي معاملة أوأي التزامات التي نحددها لهذه الأغراض كتابةً؛

"**سياسة تنفيذ الأوامر**" تعني سياسة تنفيذ الأوامر وتخصيصها المنشورة على موقعنا الإلكتروني، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر.

"الأمر" يعني تعليمات لفتح أو إغلاق مركز في منتج أو لشراء منتج أو حيازته أو بيعه أو التصرف فيه، أو لإبرام معاملة بأي طريقة أخرى؛

"الطرف" يُقصد به أنت أو اكويتي، ومصطلح "**الطرفان/الطرفين"** يُقصد به أنت واكويتي بصفتكما طرفي الاتفاقية؛

"المنصة" تعني واحدة أو أكثر من منصات التداول الإلكتروني التي قد نستخدمها لتوفير خدماتنا أو نمنحك حق الدخول إليها من حين لآخر، على سبيل المثال MT4 وMT5 وTT وCQG وتطبيق التداول عبر الهاتف الجوال Equiti Trader؛

"السياسات" تعني السياسات والشروط والأحكام الأخرى التي نطبقها من حين لآخر، وتعديلاتها، التي تكون متاحة على موقعنا الإلكتروني بما في ذلك إشعار التحذير من المخاطر وسياسة تنفيذ الأوامر وسياسة الخصوصية وسياسة تعارض المصالح؛

"**المركز**" تعني: (أ) تعرضًا لعقد فروقات تكون قد تداولته وفقًا للملحق (أ)، سواء أكان مركز شراء أم مركز بيع؛ أو (ب) حيازة أوراق مالية تم شراؤها من خلالنا وفقًا للملحق (ب). ويجوز فتح المركز أو إغلاقها (أو، في حالة الأوراق المالية، اكتسابها أو التصرف فيها)، سواء من قبلك أو من قبلنا، عبر المنصة، أو، عند الاقتضاء، من خلال مزود السيولة أو وسيط الوساطة الخارجي.

"حالة إخلال المحتمل" يعني أي حدث قد يصبح على نحو معقول حدث تقصير بمرور الوقت أو بموجب إعطاء إخطار أو اتخاذ أي قرار أو أي مزيج مما سبق؛

"**المنتجات**" يكون لها المعنى المحدد لها في البند 3-1.

"البلدان المحظورة" تعني البلدان التي لا نقدم فيها الخدمات للعملاء الكائن مقراتهم ومحل إقامتهم بها وذلك بسبب القيود المفروضة بموجب التعليمات المعمول بها أو القيود المفروضة بموجب سياساتنا؛

"إشعار التحذير من المخاطر" يعني إشعار التحذير من المخاطر المتاح على موقعنا الإلكتروني، وما يطرأ على هذه الوثيقة من تعديل من حين لآخر؛

"الملحق" يعني ملحق مرفق مع هذه الشروط والأحكام؛

"**الأوراق المالية**" تعني الأسهم، والأسهم الرأسمالية، وإيصالات الإيداع، والصناديق المتداولة في البورصة، وغيرها من الأوراق المالية التي قد نتيح تداولها من وقت لآخر بموجب الملحق (ب).

"الخدمات" تعني الخدمات المذكورة في البند 3-1 وأي خدمات أخرى قد نوفرها من حين لآخر. ولتفادي الالتباس، تشمل الخدمات خدمات التداول الإلكتروني؛

"**العنوان المدعوم**" يعني عناوين الأصول المشفرة المدعومة من خلال الحساب، وهي: بيتكوين، إيثيريوم، أو تيثر.

"الشروط" يُقصد بها هذه الشروط والأحكام والملاحق المرفقة معها، وتعديلاتها من حين لآخر؛

"**الوسيط الخارجي**" يعني وسيط الوساطة من الغير الذي نُعيّنه لتلقي أوامرك وإحالتها للتنفيذ، عند الاقتضاء، في البورصات ذات الصلة، ولتقديم خدمات الحفظ والتسوية وغيرها من الخدمات المرتبطة بتداول الأوراق المالية وفقًا للملحق (ب).

"السوق الأساسي" يُقصد به السوق الذي يزود أداة مالية معينة ويتم فيه تسعير بعض منتجاتنا أو التي تُدرج أو تُتداول فيها تلك المنتجات؛

"الموقع الإلكتروني" يُقصد به المعلومات المعروضة على https://www.equiti.com/uae-ar/ (أو أي موقع بديل أو إضافي)، وما نجريه من تحديثات من حين لآخر.

2-85 الإشارة في هذه الشروط إلى تشريع أو سند تشريعي أو التعليمات المعمول بها تشمل أي تعديل أو تمديد أو إعادة سن لها، وفقاً للمعمول به من حين لآخر. وأي إشارة في هذه الشروط إلى "وثيقة" يتم تفسيرها على أنها تشمل أي وثيقة إلكترونية.

3-85 الإشارة في هذه الشروط إلى المفرد تشمل الجمع أيضاً.

4-85 الإشارات في هذه الشروط إلى شخص تشمل أي شخصية اعتبارية أو مؤسسة فردية أو شخص طبيعي أو شركة أو مؤسسة أو حكومة أو دولة أو وكالة تابعة لدولة أو اتحاد أو شراكة (سواء أكانت تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة أم لا) تضم اثنين أو أكثر مما سبق.

5-85 لا يجوز اعتبار استخدام كلمة "بما في ذلك" و"يشمل" و"يتضمن" وأي عبارات تليه على أنها شاملة وحصرية.

الملحق (أ) –عقود الفروقات

يتضمن الملحق (أ) الماثل الشروط الإضافية التي يتم تطبيقها عليك عند تداولك لعقود الفروقات لدينا. ويكون للمصطلحات المعرفة في الملحق (أ) الماثل المعاني المبينة قرين كل منها في البند 85 من هذه الشروط، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك. وفي حال تعارض حكم في الملحق (أ) الماثل أو اختلافه عن حكم في مكان آخر من هذه الشروط، فإنه يُعمل بالحكم الوارد في الملحق (أ) الماثل بالقدر اللازم.

لأغراض هذا الملحق (أ)، تُفسَّر جميع الإشارات إلى "المركز" على أنها تشير حصراً إلى تعرض لعقد فروقات تكون قد تداولته بموجب هذا الملحق، سواء أكانت مركز شراء أم مركز بيع، وأُبرمت وفقًا للاتفاقية. ويجوز فتح المركز أو إغلاقها، سواء من قبلك أو من قبلنا، عبر المنصة.

1. ما هو تداول عقود الفروقات؟

1-1 تداول عقود الفروقات هو نوع من المراكز قد يكون الغرض منه تحقيق ربح أو تفادي خسارة من خلال الرجوع إلى التقلبات في قيمة أو سعر أداة مالية أساسية.

2-1 وتشمل أنواع عقود الفروقات، على سبيل المثال لا الحصر، عقود فروقات الصرف الأجنبي وعقود فروقات العقود الآجلة وعقود فروقات حق الشراء وعقود فروقات الأسهم وعقود فروقات مؤشرات الأسهم وعقود فروقات السلع وعقود فروقات العملات المشفرة. وسنعرض عقود الفروقات التي نوفرها في موقعنا الإلكتروني من حين لآخر.

3-1 لا يجوز سداد عقود الفروقات إلا نقداً.

2. المخاطر الرئيسية لتداول عقود الفروقات

1-2 عقود الفروقات هي منتجات مشتقة معقدة. ويمكن أن تنطوي عقود الفروقات على مخاطر عالية لخسارة الأموال سريعاً نتيجة لاستخدام الرافعة المالية. ويؤدي التداول بالرافعة المالية إلى تعظيم مكاسبك وخسائرك؛ فأي تغييرات طفيفة في سعر المنتج الأساسي يمكن أن تؤدي إلى خسائر أو مكاسب هائلة. ومن المحتمل أن تخسر أموالاً تفوق ودائعك.

2-2 في حال تداولك لعقود الفروقات فإنك قد تتعرض لخسارة تفوق الهامش الذي أودعته لإنشاء مركز أو الإبقاء عليه. وفي حال تحرك السوق ضدك، قد يتعين عليك تقديم سيولة إضافية في غضون مهلة قصيرة للحفاظ على الهامش المطلوب لإبقاء المركز مفتوحة. وفي حال عدم تمكنك من القيام بذلك، قد يتم تصفية مركزك وستتحمل مسؤولية العجز الناتج. حتى إذا لم تكن المركز على الهامش، فإنك ستظل خاضعاً للالتزام بسداد دفعات إضافية في ظروف معينة فوق أي مبلغ مدفوع عند إبرامك للعقد.

3-2 يتوجب عليك فهم كامل المخاطر المتضمنة قبل استخدام خدماتنا وتداول عقود الفروقات. ويتعين عليك الحصول على المشورة الاستثمارية والمالية والقانونية والضريبية المناسبة والمشورة المهنية الضرورية الأخرى المستقلة عند الضرورة. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن المخاطر المرتبطة بتداول عقود الفروقات في إشعار التحذير من المخاطر الصادر عنا (وتعديلاته من حين لآخر) المتاح على موقعنا الإلكتروني. ينبغي عليك قراءة هذه الوثيقة مع الفهم الكامل للمخاطر قبل إبرام هذه الشروط.

3. الرافعة المالية والهامش

1-3 يجوز تداول عقود الفروقات باستخدام الرافعة المالية أو دون استخدامها (على أساس السداد الكامل). وعند تداولك لعقود الفروقات باستخدام الرافعة المالية، يمكنك فتح مركز بقيمة اسمية تتجاوز الأموال التي أودعتها. ومع أن الرافعة المالية قد تضاعف أرباحك المحتملة، فإنها تضاعف كذلك خسائرك المحتملة، وقد تتجاوز خسائرك قيمة إيداعك الأولي.

2-3 تحدد البنود التالية المصطلحات والآليات الأساسية التي تسري على تداول عقود الفروقات باستخدام الرافعة المالية، بما في ذلك كيفية احتساب الرصيد، والسيولة، والهامش، والهامش الحر، وآلية عمل طلبات الهامش والإغلاق التلقائي للمراكز. ولا تنطبق هذه المفاهيم على تداول الأوراق المالية بموجب الملحق (ب).

المصطلحات ذات الصلة

3-3 لأغراض تداول عقود الفروقات بموجب هذا الملحق (أ)، تسري التعريفات التالية:

(أ) **الرصيد**: الرصيد هو إجمالي الأموال الموجودة في حسابك، ويتكون من النقد المودع لتداول عقود الفروقات، وأي أرباح أو خسائر محققة ناتجة عن تداول عقود الفروقات، بحسب الأحوال (**"الرصيد"**).

(ب) **السيولة**: السيولة هي مجموع: (1) رصيدك؛ و(2) أي أرباح أو خسائر غير محققة (عائمة) على مراكز عقود الفروقات المفتوحة ("السيولة"). وبناءً على ذلك، قد تكون السيولة أعلى من الرصيد أو أقل منه، بحسب أداء مراكزك المفتوحة. وعند إغلاق أي مركز، تصبح الأرباح أو الخسائر غير المحققة أرباحًا أو خسائر محققة، وتُضاف إلى رصيدك أو تُخصم منه.

(ج) **الهامش**: الهامش هو الجزء من السيولة اللازم لفتح مركز واحدة أو أكثر والمحافظة عليها ("**الهامش**"). ولا يجوز استخدام الهامش المخصص لمركز مفتوحة لفتح مركز أخرى أو سحبه ما دام مخصصًا لدعم تلك المركز. أما بالنسبة إلى المراكز غير المعتمدة على الرافعة المالية (المسددة بالكامل)، فإن الهامش المطلوب يساوي كامل القيمة الاسمية للمنتج.

(د) **الهامش الحر**: الهامش الحر هو الجزء المتبقي من السيولة بعد خصم الهامش المطلوب للمحافظة على مراكزك المفتوحة ("**الهامش الحر**"). وبعبارة أخرى، يمثل الهامش الحر الأموال المتاحة لفتح مراكز جديدة على عقود الفروقات أو، رهناً بهذه الشروط، لسحبها من حسابك. وتجنبًا للشك، إذا كانت لديك مراكز مفتوحة، فسيكون الهامش الحر أقل من رصيدك، لأن جزءًا من السيولة يكون مخصصًا كهامش لدعم تلك المراكز. وبناءً عليه، لا يجوز لك سحب كامل رصيدك طالما بقيت أي مركز مفتوحة، ويقتصر حقك في السحب على الهامش الحر بالقدر الذي لا يتجاوز رصيدك.

4-3 تجنبًا للشك، لا يشمل كل من الرصيد والسيولة والهامش الحر أي أموال مخصصة لتداول الأوراق المالية بموجب الملحق (ب).

التداول بالهامش ونسبة الرافعة المالية

5-3 لا يجوز لك فتح مركز معتمدة على الرافعة المالية فيما يتعلق بعقد فروقات إلا إذا كان الهامش المقدم للمحافظة على المركز المفتوحة مقدمًا في صورة نقدية. ولا يجوز تقديم الضمانات العينية كهامش للمحافظة على المراكز المفتوحة على عقود الفروقات.

6-3 ينطوي التداول بالهامش على مستوى مرتفع من المخاطر التي تهدد رأس مالك، وقد تتجاوز خسائرك قيمة إيداعك الأولي. وعليك التأكد من أنك تفهم تمامًا المخاطر التي ينطوي عليها هذا النوع من التداول، والحصول على مشورة مستقلة إذا لزم الأمر. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مخاطر التداول بالهامش في إشعار التحذير من المخاطر الخاص بنا (بصيغته المعدلة من وقت لآخر) وعلى موقعنا الإلكتروني.

7-3 يجوز التعبير عن الرافعة المالية بنسبة. فعلى سبيل المثال، تعني نسبة الرافعة المالية 1:2 أنه يجوز لك فتح مركز بقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي باستخدام 50 دولارًا أمريكيًا من السيولة الخاصة بك كهامش.

8-3 نحدد حد الرافعة المالية لكل منتج، ويجوز لنا تعديله في أي وقت وفقًا لتقديرنا المطلق، بما في ذلك بالقدر اللازم للامتثال للوائح هيئة أسواق المال. وسنبذل مساعينا لتزويدك بإشعار معقول بأي تغيير يطرأ على حد الرافعة المالية المتاح لأي منتج، كلما كان ذلك عمليًا أو كلما اقتضته لوائح هيئة أسواق المال. وتُنشر حدود الرافعة المالية المتاحة لمنتجاتنا على موقعنا الإلكتروني، وتُحدَّث من وقت لآخر.

9-3 إذا نُفذت معاملات باستخدام حد للرافعة المالية لم يعد مسموحًا به بموجب لوائح هيئة أسواق المال، فيجوز لنا إغلاق أي من مراكزك المفتوحة أو جميعها دون إشعار آخر لك، كما يجوز لنا أيضًا إغلاق حسابك. وقد يترتب على ذلك تحقيق أرباح أو تكبد خسائر من جانبك. ولا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر تتكبدها نتيجة لذلك.

10-3 وعلى الرغم مما تقدم، فإنك تتحمل مسؤولية متابعة أي تغييرات تطرأ على حد الرافعة المالية لأي منتج نتيجةً لما يلي:

(أ) تغير ظروف السوق السائدة أو ظروف السوق الأساسية؛

(ب) الأخبار أو المنشورات أو الإعلانات التي قد تؤثر في أي من مراكزك المفتوحة، بما في ذلك الإعلانات الصادرة عن السلطات النقدية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا؛

(ج) وقوع حالة إخلال أو حالة إخلال محتملة أو واقعة إنهاء؛

(د) حدوث تغيير في التعليمات المعمول بها؛

(هـ) إجراء تقييم للمخاطر؛ أو

(و) ازدياد تقلبات السوق، بما في ذلك ما يتعلق بإغلاق السوق أو السوق الأساسية.

11-3 يحق لنا، في أي وقت، زيادة متطلبات الهامش أو تخفيضها. ويجوز أن تتم هذه الزيادة أو التخفيض، على سبيل المثال لا الحصر، استجابةً لأي مما يلي أو تحسبًا له:

(أ) حدوث تغيير في السوق أو السوق الأساسية المتعلقة بمراكزك المفتوحة، أو في الأسواق المالية بصورة عامة؛

(ب) صدور أخبار اقتصادية قد تؤثر سلبًا في أي من مراكزك المفتوحة؛

(ج) إعسار الجهة المصدرة للأوراق المالية التي تمثل كل استثماراتك أو جزءًا منها، أو تعليق تداول أوراقها المالية، أو قيامها بحدث مؤسسي؛

(د) تغيير نمط تعاملك معنا أو مع أي من شركاتنا التابعة، بحيث نرى، وفقًا لتقديرنا المعقول، أن ثمة حاجة إلى هامش إضافي لإدارة المخاطر المرتبطة بمراكزك المفتوحة؛

(هـ) تدهور أوضاعك الائتمانية أو جدارتك الائتمانية؛

(و) تركز انكشافك تجاهنا أو تجاه أي من شركاتنا التابعة في سوق أو قطاع معين؛

(ز) حدوث تغيير في الهامش الذي يفرضه الأطراف المقابلة الذين نتحوط من خلالهم، أو في قواعد الهامش التي تحددها السوق الأساسية ذات الصلة، أو جهة المقاصة، أو وسيط التنفيذ؛

(ح) أي تغيير في التعليمات المعمول بها؛ أو

(ط) وقوع أحداث استثنائية على النحو المحدد في البند 69-2.

12-3 بالنسبة لبعض خدمات التداول الإلكترونية، قد يخضع حسابك لرافعة مالية ديناميكية. ويعني ذلك أن الرافعة المالية المطبقة على حسابك أو على بعض المنتجات ستزداد أو تنخفض تلقائيًا تبعًا لحجم تداولاتك، ورصيد حسابك، وأي عامل آخر نراه، وفقًا لتقديرنا المطلق، ذا صلة. ولا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر قد تنشأ نتيجة تطبيق هذه الرافعة المالية الديناميكية.

طلبات الهامش

13-3 يجب عليك في جميع الأوقات التأكد من أن السيولة في حسابك كافية لتغطية الهامش المطلوب للمحافظة على مراكزك المفتوحة. فإذا بلغت السيولة في حسابك مستوى الهامش المعمول به أو انخفضت دونه، فسيخضع حسابك لطلب هامش ("طلب الهامش"). ويجوز لنا، دون أن نكون ملزمين بذلك، إخطارك إذا أصبح حسابك خاضعًا لطلب هامش. وعندما يكون إصدار طلب هامش ممكنًا، يجوز إبلاغك به من خلال وسيلة واحدة أو أكثر من وسائل الاتصال المتفق عليها، بما في ذلك المنصة، أو بوابة العميل، أو البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية القصيرة، أو الإشعارات الفورية، أو الهاتف، أو أي وسيلة اتصال إلكترونية أخرى متاحة لنا.

14-3 قد يتطلب إشعار طلب الهامش منك أن تقوم فورًا بإيداع أموال إضافية، أو خفض مستوى الانكشاف، أو إغلاق مركز واحدة، أو أكثر من المراكز المفتوحة، و/أو اتخاذ أي إجراء آخر لازم لإعادة مستوى الهامش إلى الحد المطلوب خلال المهلة المحددة في الإشعار أو المتفق عليها بموجب هذه الشروط.

15-3 تقر بأنه في الأسواق سريعة الحركة، أو الأسواق منخفضة السيولة، أو عند حدوث فجوات سعرية، أو عند افتتاح السوق أو إغلاقها، أو تعليق التداول، أو وقوع تأخيرات فنية، قد يحدث إصدار طلب الهامش والإغلاق التلقائي للمراكز (المعرف أدناه) في الوقت نفسه أو في وقت متقارب جدًا. وفي مثل هذه الظروف، قد لا يتاح لك وقت كافٍ للاستجابة لطلب الهامش قبل أن تُغلق مركز واحدة أو أكثر تلقائيًا.

16-3 لا يؤدي إشعار طلب الهامش إلى تعليق أو تأخير أو منع الإغلاق التلقائي للمراكز، أو التصفية، أو أي إجراء لإدارة المخاطر يحق لنا أو يتعين علينا اتخاذه بموجب هذه الشروط، أو التعليمات المعمول بها، أو إجراءاتنا الخاصة بإدارة المخاطر. وتظل مسؤولًا عن متابعة حسابك، والسيولة، ومستوى الهامش، والهامش الحر، والمراكز المفتوحة، وظروف السوق، وجميع الإشعارات الصادرة منا. الإغلاق التلقائي للمراكز

17-3 يُحتسب مستوى الهامش بقسمة السيولة في حسابك على الهامش ("مستوى الهامش").

18-3 إذا انخفض مستوى الهامش إلى النسبة المئوية من الهامش التي نحددها من وقت لآخر، أو إلى نسبة أخرى تفرضها لوائح هيئة أسواق المال أو دونها، فسيقوم نظامنا الآلي لإدارة المخاطر بإغلاق بعض مراكزك المفتوحة أو جميعها تلقائيًا، وذلك لضمان وجود حقوق ملكية كافية في حسابك للوفاء بمتطلبات الهامش ("الإغلاق التلقائي للمراكز"). ويجوز لنا، دون أن نكون ملزمين بذلك، إخطارك إذا أصبح مستوى الهامش قريبًا من مستوى الإغلاق التلقائي للمراكز أو أقل منه.

19-3 نحن لا ندير محفظتك الاستثمارية على أساس تقديري. ويجوز لنظام إدارة المخاطر الآلي أن يغلق عددًا من المراكز المفتوحة تباعًا إلى أن تصبح السيولة في حسابك مستوفية لمتطلبات الهامش. وعليك أن تكون مستعدًا لأن يقوم النظام الآلي لإدارة المخاطر بإغلاق جميع مراكزك المفتوحة.

20-3 إذا أجريت تحوطًا كاملًا لمركز ما، فقد نطلب، بالنسبة لبعض المنتجات، توفير هامش على أحد جانبي المركز محل التحوط. وإذا لم يكن هناك هامش مطلوب لمركز محل تحوط كامل، فلن تؤدي تلك المركز إلى خضوع حسابك لطلب هامش، إلا أنه يجوز إخضاع الحساب للإغلاق التلقائي للمراكز أو تصفيته وفقًا للبند 76 إذا انخفضت السيولة إلى ما دون الصفر.

4. الحقوق في الأداة المالية الأساسية

1-4 عندما تتداول عقد الفروقات، سوف تخضع لتعرض للورقة المالية أو الأداة المالية الأساسية لعقد الفروقات، لكنك لن تتمتع بملكية قانونية لأي منتجات أساسية. فعلى سبيل المثال، في حال تداولك لعقد فروقات بخصوص الأسهم، فإنك لن تتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الملاك القانونيون مثل حقوق التصويت أو حقوق أرباح الأسهم. ورغم ذلك، ربما نجري تعديلات في حال وقوع أحداث مؤسسية وفقاً للبند 10 من الملحق (أ).

2-4 تقر وتوافق على أننا لن ننقل إليك حقوق التصويت المتعلقة بأي ورقة مالية أو أي أدوات مالية أخرى تشكل الأساس لعقد الفروقات الذي تملك بخصوصه مركز مفتوحاً أو نسمح لك بالتأثير على ممارسة حقوق التصويت المملوكة لنا أو لوكيل يتصرف بالنيابة عنا.

3-4 مع مراعاة البند 4-4 من الملحق (أ) الماثل، عندما تكون الورقة المالية أو الأداة المالية التي تشكل أساس عقد الفروقات الخاص بك قد دفعت توزيعات أرباح، سيتم حساب تعديل توزيعات الأرباح لحسابك بخصوص المراكز المفتوحة المملوكة في تاريخ آخر استحقاق بخصوص الورقة المالية أو الأداة المالية الأساسية ذات الصلة. وستتم إضافة التعديلات النقدية التي تمثل توزيعات الأرباح إلى حسابك إذا كنت قد اشتريت (أي فتحت مركز طويلة الأجل) وسيتم خصمها من حسابك إذا كنت قد بعت (أي فتحت مركز قصير الأجل). ويتم تنبيهك إلى أن أي تعديل في توزيعات الأرباح يمكن أن يؤدي إلى نشوء التزامات ضريبية عليك ويجوز لنا خصم الضريبة عند إجراء التعديلات المتعلقة بتوزيعات الأرباح. ومع ذلك، يجوز لنا إجراء تسويات إذا وقع حدث مؤسسي، وذلك وفقًا لأحكام البند 10 من هذا الملحق (أ).

4-4 فيما يخص بعض منتجات عقود الفروقات التي لديها تواريخ انتهاء، يشمل السعر الخاص بنا (الذي يستند إلى السوق الأساسي) على مكون توزيع أرباح متوقع. ولا يتم تطبيق تعديل توزيعات الأرباح وفقاً للبند 4- من الملحق (أ) على هذه المنتجات.

5. عقود فروقات الأصول المشفرة

1-5 قد نعرض بعض من منتجات عقود فروقات التي تنطوي على تعرض لقيمة أو سعر أصل مشفر أساسي ("عقود فروقات العملات المشفرة"). وتعد الأصول المشفرة منتجات افتراضية متقلبة وتنطوي على مخاطرة عالية لخسارة الأموال سريعاً. ويمكن أن تشهد الأسعار تقلباً بالغاً في يوم معين. ونظرًا لتقلبات الأسعار هذه، قد ترتفع قيمة عقود الفروقات الخاصة بك ذات التعرض للأصول المشفرة أو تنخفض بشكل بالغ في أي لحظة، وقد يؤدي ذلك إلى خسارة جميع رأس المال الذي استثمرته في المركز. وينطوي تداول عقود فروقات العملات المشفرة على مخاطر إضافية موضحة أدناه.

2-5 نستمد أسعار عقود فروقات العملات المشفرة الخاصة بنا من الأسعار المحصول عليها من بورصات العملات المشفرة وأسواق التداول الفعلية. وتكون أسعارنا في الغالب مجمعة ويعني ذلك أننا نحصل على أسعارنا من العديد من البورصات وأسواق التداول من أجل تزويدك بأفضل سعر من بينها. وقد تحتاج هذه الأسعار إلى تسويتها ومعايرتها للسماح لنا بتجميعها بشكل عادل بخصوص جميع البورصات وأسواق التداول. ومن ثم، ربما لا تكون الأسعار في عقود فروقات العملات المشفرة الخاصة بنا هي بالضبط نفس الأسعار التي تجدها في البورصات وأسواق التداول التي نستعين بها. وهناك بعض المواقف التي قد لا يمكننا فيها عرض الأسعار بخصوص بعض عقود فروقات العملات المشفرة أو جميعها.

3-5 تشمل المخاطر الرئيسية المتضمنة في تداول عقود فروقات العملات المشفرة ما يلي:

(أ) الأصول المشفرة هي نوع فريد من المنتجات مضمون بالتقنية والائتمان على النقيض من معظم العملات المضمونة من خلال الحكومات أو الكيانات القانونية الأخرى أو بالسلع مثل الذهب أو الفضة. ويعني ذلك أنه لا يوجد مصرف مركزي يمكنه اتخاذ إجراءات تصحيحية لحماية قيمة الأصول المشفرة في أي أزمة أو إصدار المزيد من العملات؛

(ب) يمكن أن تكون أسعار الأصول المشفرة متقلبة للغاية ويمكن أن تتقلب بشكل بالغ خلال فترات زمنية قصيرة. ومن حين لآخر، قد يكون لدى اكويتي فترات يتم خلالها إغلاق التداول. وفي حال امتلاكك لمركز مفتوح في عقد فروقات العملات مشفرة في ذلك الوقت، قد لا يمكنك التداول ولا يمكنك إغلاق أي مركز مفتوح حتى تعاود اكويتي فتح التداول. ويعني ذلك أنك قد لا تتمكن من إغلاق المركز خلال هذا الوقت حتى في حال حدوث حركة سعرية عكسية بالغة.

(ج) تعتبر الأصول المشفرة هي منتجات افتراضية وقد تصبح "غير مدرجة" أو غير مدعومة في أي وقت، ويعني ذلك أنها ربما يتوقف عرضها للبيع أو التبادل في الأسواق. وفي حال حدوث ذلك، قد تصبح الأصول المشفرة عديمة القيمة. وفيما يخص بعض عقود فروقات العملات المشفرة التي يتم فيها الحصول على السعر من بورصة واحدة أو سوق تداول واحد، في حال قيام البورصة أو سوق التداول بإلغاء إدراج الأصل المشفر الأساسي، فإننا سنزيل عقد فروقات العملات المشفرة من عرض منتجاتنا ونغلق أي مراكز ذات الصلة. وسوف نسعى جاهدين لتزويدك بإخطار قدر الإمكان، ورغم ذلك ربما تكون هناك بعض المواقف التي يكون فيها الإخطار ضعيف الاحتمالية، إن وجد من الأساس.

(د) يتم في الغالب تداول الأصول المشفرة باستخدام تقنية سلسة الكتل (البلوك تشين) المستقلة وشبكات الأطراف الخارجية الأخرى والتي تخضع لأي تغييرات و/أو تعديلات في أنظمتها وتخضع لأي تعليمات معمول بها قد تنطبق عليها؛

(هـ) ويتم تشغيل العملات المشفرة من خلال بروتوكولات البرامج الأساسية. وتخضع البروتوكولات الأساسية لتغييرات مفاجئة في قواعد التشغيل مما قد يُسفر عن "انقسامات الشبكة" (الفوركس).

1- يحدث انقسام شبكة "كلي" (هارد فورك) عند تغير الشفرة الأساسية لأصل مشفر وتظل كل من سلسلة الكتل الجديدة والقديمة معاً جنباً إلى جنب. وبشكل عام، يعني ذلك انقسام أصل مشفر إلى اثنين. وقد نعرض عقود فروقات أصول مشفرة في كلا الأصلين المشفرين الجديدين الناشئين نتيجة الانقسام وسوف نسعى إلى اتخاذ نفس الإجراءات أو إجراءات مماثلة للغاية لتلك التي تتخذها البورصات عند تمثيل الانقسام في حسابك. وإذا لم نتمكن من عرض أحد الأصلين المشفرين الجديدين أو كليهما كعقود فروقات أصول مشفرة فإنه يجوز لنا، وفقاً لتقديرنا، إجراء تعديل نقدي لتمثيل قيمة الأصل المشفر الجديد بسعر نحدده؛

2- ويحدث انقسام شبكة "بسيط" (سوفت فورك) عند تغير الشفرة الأساسية لأصل مشفر ويطبق جميع المستخدمين الشفرة الجديدة أو عقد سلسلة الكتل الجديدة التي يمكن أن تظل متصلة مع عقد النسخة القديمة. ويتم استخدام ذلك في الغالب لتطبيق ميزات جديدة. وقد تؤثر هذه التغييرات على قيمة الأصل المشفر (وعقد فروقات الأصل المشفر المناظر) وتنعكس ببساطة كسعر غير مؤرخ لعقد الفروقات. ويجوز لنا، وفقاً لتقديرنا المطلق، إدراج تعديل نقدي لقيمة، نحددها بمعرفتنا.

يجب عليك أن تفكر مليًا وبعناية فيما إذا كان تداول عقود فروقات العملات المشفرة مناسبًا لك من عدمه، وذلك في ضوء ظروفك المالية. وبموجب فتح مركز في عقد فروقات العملات المشفرة، فإنك توافق وتقر بأنك تتمتع بمعرفة أو خبرة كافية ذات صلة بالتداول في الأسواق المتقلبة، وأنك تتداول باستخدام أموال يمكنك تحمل خسارتها ولديك قدرة على تحمل المخاطر العالية.

6. تسعير المنتجات

6-1 تستند الأسعار التي نعرضها عليك إلى الأسعار المقدمة من مزودي السيولة لدينا، وذلك مع مراعاة سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بنا. وتوافق على أن الأسعار التي نعرضها عليك تتضمن فارقًا سعريًا بين سعر البيع وسعر الشراء للمنتج. وقد لا يكون هذا الفارق مبلغًا ثابتًا، إذ قد يتغير بين وقت إصدارك للأمر ووقت تنفيذنا له. كما قد يتغير الفارق السعري نتيجة لظروف السوق. وتقع عليك مسؤولية تقرير ما إذا كنت ترغب في إبرام المعاملة بالسعر الذي نعرضه، باستثناء الحالات التي نمارس فيها أيًا من حقوقنا في إغلاق المركز أو التي تُغلق فيها المركز تلقائيًا بموجب هذه الشروط.

6-2 يمكنك الاطلاع على تفاصيل أسعار منتجاتنا على موقعنا الإلكتروني أو من خلال أي وسيلة أخرى نراها مناسبة وفقًا لتقديرنا المطلق.

7. الرسوم والأتعاب

7-1 نتقاضى منك رسمًا عن كل أمر، ويجوز أن يكون هذا الرسم مدرجًا ضمن الفارق السعري للمنتج.

7-2 يجوز لنا، وفقًا لتقديرنا، تقاضي عمولة مقابل تنفيذ أوامرك، سواء بالإضافة إلى الرسم المشار إليه أعلاه أو بدلًا منه.

7-3 يجوز لنا أيضًا تقاضي رسوم وتكاليف أخرى مقابل خدماتنا ومنتجاتنا، بما في ذلك عقود الفروقات. ويُرجى الرجوع إلى موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا للاطلاع على أحدث الرسوم والأتعاب والتكاليف الخاصة بخدماتنا ومنتجاتنا، والتي يجوز لنا تحديثها من وقت لآخر. وتقع عليك مسؤولية متابعة هذه التحديثات، والإحاطة بالعمولات والرسوم والأتعاب والتكاليف المطبقة على أوامرك ومراكزك والخدمات التي تستخدمها.

5-7 إذا احتفظت بمركز مفتوحة طوال الليل، فقد تُطبق على حسابك تسوية تمويل التبييت (المعروفة أيضًا باسم مقابل التبييت أو الترحيل). وتتوفر التفاصيل الكاملة الخاصة بتسويات تمويل التبييت على موقعنا الإلكتروني، ويجوز تحديثها من وقت لآخر.

6-7 تقر بأن جميع المبالغ المستحقة لنا يجوز خصمها من حسابك.

8. تعارض المصالح

1-8 بالإضافة إلى البند 54 من هذه الشروط، قد تنشأ، فيما يتعلق بتداول عقود الفروقات، حالات يتعارض فيها مصلحتك مع مصالحنا أو مع مصالح عميل آخر.

2-8 يُرجى الرجوع إلى سياسة تعارض المصالح الخاصة بنا، والتي نبين فيها حالات تعارض المصالح المحتملة التي قد تنشأ نتيجة استخدامك لخدماتنا.

9. مخاطر إغلاق السوق وعطلات نهاية الأسبوع والفجوات السعرية عند إعادة الافتتاح

1-9 تقر بأن بعض المنتجات قد لا تكون متاحة خلال فترات إغلاق السوق، بما في ذلك عطلات نهاية الأسبوع، والعطلات الرسمية، وفترات توقف التداول، وانقطاع السيولة، أو فترات الصيانة. وخلال هذه الفترات: (أ) قد لا تتمكن من فتح المراكز أو إغلاقها أو إدارتها؛ (ب) قد تتحرك الأسعار بصورة كبيرة، وقد يختلف السعر عند إعادة افتتاح السوق اختلافًا جوهريًا عن آخر سعر معلن، ويُشار إلى ذلك باسم "مخاطر الفجوة السعرية". وتتحمل مسؤولية مراجعة وإدارة مراكزك، والهامش، ومستوى الانكشاف في حسابك قبل إغلاق السوق وإعادة افتتاحه. كما يجب عليك التأكد من توافر حقوق ملكية كافية لتحمل التحركات السعرية السلبية، واتساع الفارق السعري، وانخفاض السيولة، وزيادة متطلبات الهامش.

2-9 إذا انخفض مستوى الهامش إلى مستوى الإغلاق التلقائي للمراكز أو دونه عند إعادة افتتاح السوق أو بعد ذلك بوقت قصير، فقد تُغلق المراكز تلقائيًا دون إشعار مسبق أو إتاحة فرصة لإيداع أموال إضافية. ويجوز لنا إصدار إشعارات قبل إغلاق السوق أو قبل إعادة افتتاحه، إلا أن هذه الإشعارات تكون لأغراض إعلامية فقط ولا تحد من مسؤوليتك عن متابعة حسابك. ولا ينبغي لك الاحتفاظ بمراكز مفتوحة خلال الفترات عالية المخاطر ما لم تكن تفهم تمامًا المخاطر المرتبطة بها وتقبلها، بما في ذلك التصفية السريعة، والانزلاق السعري، وإمكانية تكبد خسائر تتجاوز قيمة إيداعك. وتظل مسؤولًا عن متابعة حسابك في جميع الأوقات. وقد تؤدي الفجوات السعرية إلى طلبات هامش فورية، أو الإغلاق التلقائي للمراكز، أو تصفية المراكز، أو نشوء أرصدة سالبة، وقد لا يتاح لك وقت كافٍ لاتخاذ أي إجراء قبل وقوع ذلك.

10. الأحداث المؤسسية والتسويات

1-10 إذا خضع أي عقد فروقات (أو الورقة المالية أو الأداة الأساسية محل العقد) لحدث مؤسسي، فسنحدد، على نحو معقول، الإجراء المناسب (بما في ذلك فتح المراكز وإغلاقها، وكذلك إلغاء الأوامر) أو التسوية المناسبة لحجم أو قيمة أو عدد أوامرك أو مراكزك المتعلقة بذلك العقد، وذلك من أجل: (أ) مراعاة أثر التخفيف أو التركيز اللازم للمحافظة على التكافؤ الاقتصادي لحقوق والتزامات الأطراف فيما يتعلق بتلك المعاملة كما كانت قائمة مباشرة قبل وقوع الحدث المؤسسي؛ و (ب) محاكاة أثر ذلك الحدث المؤسسي على أي شخص له مصلحة في الأداة الأساسية ذات الصلة.

2-10 قد يترتب على أي تسوية أو إجراء نتخذه بموجب هذا البند التزامات ضريبية تقع على عاتقك. ويجوز لنا اقتطاع الضريبة عند إجراء تلك التسويات، إلا أنه إذا لم نقم بهذا الاقتطاع، فتقع عليك مسؤولية الوفاء بهذه الالتزامات الضريبية. كما يجوز لنا المطالبة أو إعادة المطالبة بأي اعتمادات ضريبية تتعلق بتوزيعات الأرباح أو غيرها من الإيرادات الناشئة عن عقود الفروقات.

3-10 تكون أي تسوية أو إجراء نتخذه بموجب هذا البند نهائيًا وملزمًا لك، ويسري اعتبارًا من التاريخ الذي نحدده، ويجوز أن يكون له أثر رجعي.

الملحق (ب) – الأوراق المالية في البورصة

يحدد هذا الملحق (ب) الأحكام الإضافية التي تسري عليك عند استثمارك في الأوراق المالية من خلالنا. ويكون لأي مصطلح مُعرَّف ويُستخدم في هذا الملحق (ب) المعنى المخصص له في البند 85 من هذه الشروط، ما لم يكن ذلك المصطلح مُعرَّفًا في هذا الملحق أو يقتضِ السياق خلاف ذلك. ويُعد هذا الملحق (ب) جزءًا لا يتجزأ من هذه الشروط. وإذا تعارض أي حكم من أحكام هذا الملحق (ب) مع أي حكم وارد في أي جزء آخر من هذه الشروط أو اختلف عنه، فتسود أحكام هذا الملحق (ب) بالقدر اللازم لإزالة هذا التعارض أو الاختلاف.

ولأغراض هذا الملحق (ب)، تُفسَّر جميع الإشارات إلى "المركز" على أنها تشير حصراً إلى حيازة أوراق مالية تم شراؤها من خلالنا بموجب هذا الملحق، وفي جميع الأحوال وفقًا للاتفاقية. ويجوز اكتساب المركز أو التصرف فيها، سواء من قبلك أو من قبلنا، عبر المنصة، أو، عند الاقتضاء، في البورصة ذات الصلة.

1. الأوراق المالية والأوراق المالية الجزئية

1.1 يجوز لك شراء الأوراق المالية وبيعها عبر منصاتنا وفقًا لهذا الملحق وهذه الشروط. كما يجوز لك شراء أوراق مالية جزئية بدلًا من الأوراق المالية الكاملة. وما لم تنص هذه الشروط على خلاف ذلك، تخضع الأوراق المالية الجزئية، بوجه عام، لأحكام هذا الملحق (ب) بالطريقة نفسها وبالقدر ذاته الذي تخضع له الأوراق المالية الكاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحفظ الأمين.

1.2 يجوز لنا أو لوسيط الوساطة الخارجي لدينا تعديل إتاحة تداول الأوراق المالية الجزئية أو تعليقها أو إيقافها في أي وقت. وقد لا تخولك الأوراق المالية الجزئية حقوق التصويت أو كامل حقوق المساهم المرتبطة بالأوراق المالية أو الوحدات الكاملة.

1.3 قد لا تكون الأوراق المالية الجزئية قابلة للتحويل إلى وسيط آخر، وفي حال إجراء تحويل، فقد تُصفى أي مراكز جزئية بالسعر السائد في السوق.

1.4 قد نكون ملزمين بتقديم بياناتك (بما في ذلك عنوان بريدك الإلكتروني) وبيانات ملكيتك للأسهم إلى الجهة المصدرة للورقة المالية أو الشركة وإلى أمناء سجلاتها. ومن خلال تداول الأوراق المالية عبر منصتنا، فإنك توافق على تزويد أي مزود خدمات تابع للشركة يطلب ذلك بمعلوماتك التعريفية.

2. الصفة والحفظ

2.1 تُنفذ معاملاتك بموجب هذا الملحق (ب) من خلال هيكل وساطة متعدد الأطراف يضم اكويتي (التي تعمل بصفتها وكيلًا عنك وليس بصفتها أصيلًا أو طرفًا مقابلًا في تداولاتك)، ووسيط الوساطة الخارجي، ووسطاء التنفيذ المحليين، وأمناء الحفظ، وأمناء الحفظ الفرعيين. ويعني ذلك أن سلسلة الحفظ تمتد منك إلى اكويتي، ثم إلى وسيط الوساطة الخارجي، ثم إلى أمين الحفظ أو جهة الإيداع ذات الصلة (وأي وكلاء من الغير يعينهم وسيط الوساطة الخارجي).

2.2 وبناءً على ذلك، لا تربطك أي علاقة تعاقدية مباشرة مع وسيط الوساطة الخارجي، أو وسطاء التنفيذ المحليين، أو البورصات، أو أي أمين حفظ، أو أمين حفظ فرعي. وترد فيما يلي المخاطر المرتبطة بهذا الهيكل القائم على الوسطاء.

2.3 تُحفظ أوراقك المالية في حساب مجمع مع الأوراق المالية الخاصة بعملاء آخرين، ويكون هذا الحساب مسجلًا باسم وسيط الوساطة الخارجي (أو من ينيبه) لدى البورصة المعنية أو جهة الإيداع المركزية للأوراق المالية. ويُميز حقك في هذا الحساب المجمع بواسطة أرقام تعريف فريدة، إلا أن أوراقك المالية لا تكون مسجلة باسمك الفردي لدى البورصة.

2.4 ونظرًا إلى أن أوراقك المالية محفوظة في حساب مجمع، فإنها لن تكون قابلة للتمييز بصورة مستقلة عن الأوراق المالية الخاصة بالعملاء الآخرين، و:

أ) إذا أصبح أمين الحفظ أو أمين الحفظ الفرعي الذي يحتفظ بالحساب المجمع معسرًا، فقد لا يكون من الممكن تحديد أوراقك المالية أو استردادها على الفور. وفي هذه الحالة، إذا وُجد عجز في الحساب المجمع، فقد تتحمل نصيبًا من ذلك العجز بنسبة تتناسب مع حصص العملاء الآخرين الذين كانت أوراقهم المالية محفوظة في الحساب نفسه، مما قد يعني عدم تمكنك من استرداد جميع أوراقك المالية؛ و

ب) قد لا تكون بعض الحقوق المرتبطة بأوراقك المالية (بما في ذلك الحق في حضور الاجتماعات العامة للشركات المستثمر فيها والتصويت فيها) متاحة لك كنتيجة هيكلية لنظام الحساب المجمع (يرجى الرجوع إلى البند 12من هذا الملحق (ب) لمزيد من التفاصيل).

2.5 يجوز لأي طرف في سلسلة الحفظ (بما في ذلك وسيط الوساطة الخارجي، وأمين الحفظ، وأي أمين حفظ فرعي) أن يتمتع بحق ضمان، أو حق حبس، أو حق مقاصة على أوراقك المالية، بما يخول ذلك الطرف التصرف في أوراقك المالية لاستيفاء الديون المستحقة له، بما في ذلك الديون التي لا تتعلق بك أو بالخدمات المقدمة إليك.

2.6 سنبذل العناية والمهارة والحرص الواجبة في اختيار وتعيين ومراقبة وسيط الوساطة الخارجي وأي أمين حفظ أو أمين حفظ فرعي بصورة دورية، وكذلك في الإشراف على ترتيبات حفظ أوراقك المالية وصونها.

2.7 مع مراعاة البند 2-6 من الملحق (ب)، لا نتحمل أي مسؤولية عن أي أفعال أو امتناعات أو إعسار أو تصفية لأي أمين حفظ أو أمين حفظ فرعي أو أي طرف آخر ضمن سلسلة الحفظ.

3. الملكية

3.1 تُسجل الملكية القانونية لأوراقك المالية باسم وسيط الوساطة الخارجي (أو أمين الحفظ أو جهة الإيداع التي يعينها) لدى البورصة، وذلك لأن الأوراق المالية مسجلة باسم وسيط الوساطة الخارجي بموجب نظام الحساب المجمع. وتحتفظ أنت بالملكية المستفيدة للأوراق المالية، بما يعني أنك تظل مستحقًا للمزايا الاقتصادية المترتبة على ملكيتها، بما في ذلك قيمة الأوراق المالية، وتوزيعات الأرباح، وغيرها من التوزيعات، رغم أن الأوراق المالية ليست مسجلة باسمك.

3.2 سنحتفظ بسجلات تفصيلية لجميع الأوراق المالية المحتفظ بها نيابةً عنك لدى أي أمين حفظ أو أمين حفظ فرعي، بما يكفي لإثبات أن تلك الأوراق المالية محتفظ بها نيابةً عنك ولصالحك، وأنها لا تعود ملكيتها لنا أو لأمين الحفظ أو لأي أمين حفظ فرعي.

4. حفظ الأوراق المالية وفصل أموال العملاء

4.1 سنحتفظ بأوراقك المالية، أو نرتب الاحتفاظ بها، وفقًا للوائح هيئة أسواق المال المتعلقة بحماية أصول العملاء وحفظها، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر. ولتجنب الشك، تُحفظ الأوراق المالية الجزئية بالطريقة نفسها التي تُحفظ بها الأوراق المالية الكاملة.

4.2 تُودع الأموال النقدية الخاصة بالعملاء والمتعلقة بتداول الأوراق المالية بموجب هذا الملحق (ب) في حساب مصرفي منفصل مخصص لأموال العملاء، ويكون منفصلًا عن الأموال الخاصة بوسيط الوساطة الخارجي، لدى مصرف مرخص حسب الأصول في الولاية القضائية ذات الصلة.

5. المخاطر الرئيسية لتداول الأوراق المالية

5.1 تنطوي جميع المنتجات المالية على مخاطر، وحتى تداول المنتجات غير المعقدة، مثل الأوراق المالية، ينطوي على قدر من عدم اليقين. وقد تتسم أسواق الأوراق المالية بتقلبات حادة، مما يعني أن أسعار الأوراق المالية قد تتغير بسرعة، وبالتالي تكون غير قابلة للتنبؤ، وهو ما يعني أن تداول الأوراق المالية لا يناسب جميع الأشخاص.

5.2 يحدد وسيط الوساطة الخارجي لدينا والبورصة أو جهة التنفيذ ذات الصلة الأوراق المالية المتاحة للتداول عبر المنصة، وأنواع الأوامر المدعومة، وساعات التداول المطبقة، وذلك وفقًا للقواعد والممارسات المعمول بها لديهما. ويجوز تعديل تلك القواعد والممارسات أو تقييدها أو تعليقها في أي وقت دون إشعار مسبق لك. ولا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر تنشأ عن أي تعديل أو تقييد أو تعليق من هذا القبيل.

5.3 يجب عليك أن تضمن في جميع الأوقات امتثال أنشطتك في التداول لجميع التعليمات المعمول بها وقواعد البورصة أو جهة التنفيذ ذات الصلة، بما في ذلك القواعد المتعلقة بحدود المراكز، وأحجام الأوامر، والتداول الصوري، والتلاعب بالسوق، وأي ممارسات تداول أخرى محظورة أو مقيدة.

5.4 إذا ترتب على نشاطك في التداول (أو أي فعل أو امتناع من جانبك) فرض أي جزاء أو غرامة أو عقوبة أو رسم علينا، أو على وسيط الوساطة الخارجي، أو على أي من شركاته التابعة أو أمناء الحفظ أو أمناء الحفظ الفرعيين، من قبل أي بورصة أو جهة تنفيذ أو جهة رقابية أو أي طرف ثالث، فإنك تلتزم بتعويضنا بالكامل عن جميع تلك المبالغ، وما يرتبط بها من تكاليف ومصروفات وخسائر. ويجوز لنا خصم أي من تلك المبالغ من حسابك. وسنبذل مساعينا المعقولة لإخطارك مسبقًا بأي خصم من هذا القبيل، إلا أن عدم القيام بذلك لا يؤثر في حقنا في إجراء الخصم ولا يرتب أي مسؤولية علينا.

5.5 ينبغي لك التأكد من أنك تفهم تمامًا المخاطر التي ينطوي عليها استخدام منتجاتنا وخدماتنا قبل استخدامها، وأن تحصل، إذا لزم الأمر، على المشورة الاستثمارية، أو المالية أو القانونية أو الضريبية أو أي مشورة مهنية مستقلة أخرى مناسبة. وترد معلومات إضافية عن المخاطر المرتبطة بتداول الأوراق المالية في إشعار التحذير من المخاطر الخاص بنا (بصيغته المعدلة من وقت لآخر)، والمتاح على موقعنا الإلكتروني. ويجب عليك قراءة هذا المستند وفهم المخاطر فهمًا كاملًا قبل إبرام هذه الاتفاقية. ويُرجى الرجوع إلى البند 4 من

هذه الشروط، وإلى إشعار التحذير من المخاطر، وإلى موقعنا الإلكتروني، لمزيد من المعلومات بشأن المخاطر الرئيسية المرتبطة باستخدام خدماتنا.

6. قيود الخدمة وأهلية العملاء

6.1 يجوز لنا، بناءً على طلبك، تزويدك بمعلومات واقعية عن السوق وغيرها من المعلومات المتعلقة بأي أوراق مالية. ومع ذلك، لسنا ملزمين بالإفصاح عن هذه المعلومات لك، وإذا قمنا بتقديمها فإنها لا تشكل مشورة استثمارية، وتظل مسؤولًا عن قراراتك الاستثمارية.

6.2 لا نتحمل أي مسؤولية تجاهك عن أي فعل أو امتناع من جانب أي طرف ثالث من هذا القبيل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات التي يقدمها ذلك الطرف الثالث، إلا إذا تصرفنا بإهمال أو احتيال أو تقصير متعمد فيما يتعلق بتعيين ذلك الطرف الثالث.

6.3 لا تُعد المنصات التي نوفرها بورصة أو سوقًا. ويعني ذلك أنه لا يجوز لك إبرام التداولات والاستثمارات إلا معنا، وليس مع أطراف ثالثة. ولذلك، تقتصر خدماتنا على تمكينك من شراء الأوراق المالية عبر منصاتنا وبيع تلك الأوراق المالية عبر منصاتنا. ويجوز لنا أن نتيح لك تحويل الأوراق المالية إلى حسابك أو منه وفقًا لأحكام البند 13 من الملحق (ب).

6.4 لا يجوز "للأشخاص الأمريكيين" (وفقًا لتعريف دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية الاستثمار في الأوراق المالية عبر منصاتنا. وإذا تبين لنا أنك شخص أمريكي، فيجوز لنا إغلاق أي مراكز مفتوحة تحتفظ بها، ثم تقييد حسابك أو إغلاقه. كما يجوز لنا اقتطاع ضريبة الاستقطاع الأمريكية على الدخل وإجمالي متحصلات استثماراتك في الأوراق المالية الأمريكية المدرجة والمتداولة عبر منصاتنا.

6.5 إذا لم تكن شخصًا أمريكيًا، فسنطلب منك توقيع نموذج **W-8BEN** قبل أن نقبل منك أي أمر للاستثمار في الأسهم المدرجة في الولايات المتحدة. وإذا لم تقدم لنا نموذج **W-8BEN** ساري المفعول، وكانت لديك بالفعل أسهم أمريكية، فسنطلب منك استكمال نموذج **W-8BEN**. وإذا لم تُعد إلينا نموذج **W-8BEN** موقعًا ومستوفيًا قبل التاريخ الذي نحدده، فإننا نحتفظ بالحق في بيع أسهمك الأمريكية. كما يقع على عاتقك التزام مستمر بإبلاغنا إذا لم تعد مستوفيًا لشروط الاستفادة من وضع **W-8BEN**.

6.6 سنطبق المعدل الضريبي الافتراضي الذي تفرضه السلطات الضريبية المختصة.

7. إقراض الأوراق المالية

7.1 يجوز لوسيط الوساطة الخارجي لدينا تشغيل برنامج لإقراض الأوراق المالية، تُقرض بموجبه الأوراق المالية المسدد ثمنها بالكامل إلى مقترضين من الغير. وبقبولك هذه الشروط، فإنك تقر وتوافق على خضوع أوراقك المالية لهذا البرنامج. ويجوز لك أن تطلب منا استبعاد أوراقك المالية من برنامج إقراض الأوراق المالية بموجب إشعار كتابي. وسنبذل مساعينا المعقولة لتنفيذ هذا الطلب، وسنخطرك بقبوله في أقرب وقت يكون ذلك ممكنًا بصورة معقولة.

7.2 أثناء فترة إقراض أوراقك المالية، ينبغي أن تكون على علم بما يلي:

أ) قد تفقد حق التصويت المرتبط بتلك الأوراق المالية (يرجى الرجوع إلى البند 13 من هذا الملحق (ب))؛

ب) قد تتلقى مدفوعات بديلة بدلًا من توزيعات الأرباح، وقد تخضع هذه المدفوعات لمعاملة ضريبية تختلف عن تلك المطبقة على توزيعات الأرباح المستلمة مباشرة؛

ت) قد يتعذر محاكاة بعض توزيعات الأرباح على نحو مطابق تمامًا من خلال المدفوعات البديلة؛

ث) قد لا تتمتع أوراقك المالية بالحماية المقررة بموجب أنظمة حماية المستثمرين أو برامج التعويض المعمول بها؛ و

ج) ستتعرض لمخاطر الجدارة الائتمانية للطرف المقترض، وللمخاطر المتعلقة بكفاية أي ضمانات مقدمة بشأن القرض.

8. المخاطر الناشئة عن علاقتنا بمقدمي الخدمات من الغير

8.1 تعتمد قدرتك على تداول الأوراق المالية عبر منصاتنا، وسلامة أوراقك المالية المحتفظ بها في الحفظ، على استمرار أداء مقدمي الخدمات من الغير الذين نتعامل معهم، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، وسيط الوساطة الخارجي، أو أي وسيط أو أمين حفظ أو مقدم خدمات آخر يعينه وسيط الوساطة الخارجي. ولمزيد من المعلومات بشأن المخاطر المرتبطة بترتيباتنا مع الأطراف الثالثة، يرجى الرجوع إلى إشعار التحذير من المخاطر وسياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بنا.

9. حدود الأوامر

9.1 تخضع قدرتنا على تقديم أوامر الأوراق المالية وتنفيذها لحدود التداول، وحدود أحجام المراكز، ومتطلبات التمويل المسبق التي يفرضها وسيط الوساطة الخارجي. وتتطلب أوامر الشراء توافر أموال مسواة أو حد تداول متاح في حسابك عند تقديم الأمر. ويجوز لنا رفض تنفيذ أي أمر أو تأخير تنفيذه إذا لم تُستوف هذه المتطلبات، ولا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر قد تتكبدها نتيجة لذلك، وذلك دون الإخلال بحقوقنا العامة المنصوص عليها في هذه الشروط.

9.2 سنبذل مساعينا المعقولة لتنفيذ الأمر على وجه السرعة، إلا أنه قد يحدث أحيانًا تأخير بين وقت استلامنا لأمرك ووقت تمكننا من تنفيذه. وإذا وقع هذا التأخير، فقد يكون هناك فرق بين السعر المعروض عليك والسعر السائد في السوق لدى البورصة، وقد يكون هذا الفرق في صالحك أو في غير صالحك. ولا تكون البورصة ملزمة بقبول أمرك، كما أنها غير ملزمة بتنفيذه بالسعر الذي عُرض عليك.

9.3 يكون كل أمر تصدره ملزمًا لك، حتى إذا تجاوزت أي حد للتداول نكون قد حددناه على منصاتنا، ويتعين عليك سداد أي مبالغ مستحقة عن أي معاملة فور إبرامها.

9.4 تتحمل مسؤولية متابعة أوامرك إلى أن يتم تأكيدها أو إلغاؤها، إذ قد لا نزودك بإشعار كتابي صريح بذلك. ويجب عليك التواصل معنا فورًا إذا لم تكن متأكدًا من حالة أي أمر.

9.5 إذا عُلّق التداول في السوق الأساسية التي تُتداول فيها أوراقك المالية، فلن تتمكن من تقديم أي أوامر بيع لتلك الأوراق المالية، كما لن نتمكن من تنفيذ أي أوامر بيع سبق أن قدمتها بشأنها إلى أن يُستأنف التداول في السوق. ولا يمكننا أن نضمن تنفيذ أمرك فور استئناف التداول، وقد نضطر إلى الانتظار حتى يتوافر طلب كافٍ لشراء أوراقك المالية.

10. تسوية المعاملات

10.1 تُسوَّى استثماراتك في الأوراق المالية وفقًا لقواعد الأسواق المحلية، وعلى أساس T+2 في العادة. وكما أوضحنا أعلاه، فإن الملكية القانونية لأوراقك المالية تكون باسم وسيط الوساطة الخارجي (أو أمين الحفظ أو جهة الإيداع التي يعينها) لدى البورصة، بينما تحتفظ أنت بالملكية المستفيدة. وخلال الفترة الواقعة بين تاريخ التداول وتاريخ التسوية، قد لا تكون التسوية قد تمت بعد، وقد لا تكون قد اكتسبت الملكية المستفيدة بعد، رغم أن الأوراق المالية قد تظهر على أنها متاحة في حسابك.

10.2 إذا استثمرت في ورقة مالية، فسيُخصم من حسابك، عند تنفيذ المعاملة، المقابل المستحق للمعاملة وجميع الرسوم والأتعاب والضرائب المطبقة عليها. وستكون الورقة المالية متاحة للبيع في حسابك قبل إتمام تسوية المعاملة، وسيعكس حسابك ذلك. وإذا تعذر إتمام تسوية المعاملة، فيجوز لنا إلغاء المعاملة، ورد أي رسوم أو أتعاب أو ضرائب تتعلق بها، وتعديل حسابك بما يعكس ذلك.

10.3 إذا كان التأخير في تسوية معاملتك راجعًا إلى أفعال أو امتناعات من جانبك (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم توفير أموال كافية، أو عدم تسليم الأوراق المالية، أو أي إخفاق تشغيلي آخر من جانبك)، وكان هذا التأخير يؤدي إلى تكبدنا تكاليف أو رسوم أو غرامات تفرضها علينا جهة التنفيذ، أو وسيط التنفيذ، أو أي طرف ثالث آخر (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، رسوم تكلفة التمويل، أو تكاليف الشراء الإجباري، أو غرامات التأخر في التسوية)، فإنك توافق على أنه يحق لنا تحميلك واسترداد جميع تلك التكاليف والرسوم والغرامات، إلى جانب أي تكاليف إدارية مرتبطة بها. ويجوز لنا خصم تلك المبالغ من حسابك دون إشعار مسبق.

10.4 يجب عليك إخطارنا بأي خطأ في تأكيد المعاملة خلال 3 أيام عمل من تاريخ استلامه. وإذا لم تُخطرنا خلال هذه المدة، اعتُبر تأكيد المعاملة نهائيًا وملزمًا لك.

10.5 في حال إعسارنا، قد لا يكون لك حق ملكية في الأوراق المالية التي اشتريتها عبر المنصات إذا لم تكن تسويتها قد تمت بعد. وينطبق ذلك حتى إذا كانت الأوراق المالية التي اشتريتها تظهر على أنها متاحة في حسابك. وفي هذه الحالة، يكون لك الحق في استرداد المبلغ الذي دفعته مقابل تلك الأوراق المالية، ويُعد هذا المبلغ جزءًا من أموال العملاء الخاصة بك. ويرجى الرجوع إلى هذه الشروط لمزيد من المعلومات بشأن أموال العملاء.

10.6 لا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر أو تكاليف أو مصروفات تتكبدها نتيجة أي تأخير أو تغير في ظروف السوق، سواء قبل تنفيذنا للأمر أو قبل إتمام تسوية المعاملة.

10.7 إذا كانت لديك معاملات أوراق مالية معلقة لم تتم تسويتها بعد، فلن تكون الأموال المخصصة لتسوية تلك المعاملات متاحة للسحب من حسابك إلى أن تكتمل التسوية. ولا يجوز سحب سوى الأموال التي تمت تسويتها فيما يتعلق بمعاملات الأوراق المالية.

10.8 في حال إعسار وسيط الوساطة الخارجي، أو أي أمين حفظ، أو أمين حفظ فرعي، أو اتخاذ أي إجراءات مماثلة، فقد لا يكون لنا سوى مطالبة غير مضمونة تجاه ذلك الطرف الثالث نيابةً عنك، وستكون معرضًا لخطر أن تكون الأموال التي نتلقاها من ذلك الطرف الثالث غير كافية للوفاء بمطالباتك المتعلقة بالحساب ذي الصلة. ولا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر تنشأ نتيجة لذلك.

10.9 ويعني ذلك أيضًا أنه إذا أصبحت نحن، أو وسيط الوساطة الخارجي، أو أي أمين حفظ، أو أمين حفظ فرعي، معسرين، فقد لا يكون من الممكن تحديد أوراقك المالية على الفور من خلال شهادات مستقلة، أو مستندات مادية، أو قيود إلكترونية مكافئة في السجل. وبدلًا من ذلك، ستكون أي مطالبة موجهة إلى الحساب المجمع، مما قد يؤدي إلى تأخير ريثما نحدد الأوراق المالية التي تعود إليك. ونظرًا إلى أن ذلك قد يتطلب وقتًا إضافيًا، فقد يزيد من خطر تعرضك لخسارة أموال. وإضافةً إلى ذلك، إذا وُجد عجز غير مسوى ناتج عن إخفاق أمين الحفظ، فقد تتحمل نصيبًا من ذلك العجز بنسبة تتناسب مع حقوق العملاء الآخرين.

10.10 توافق على أنه، نظرًا لطبيعة التعليمات المعمول بها أو الممارسات السائدة في الأسواق في الولايات القضائية الأجنبية، فقد يكون من الأفضل لمصلحتك أن تُسجل أوراقك المالية أو تُقيد باسمنا أو باسم أمين الحفظ الفرعي، أو المرشح، أو أي مفوض ذي صلة. وإذا تعذر علينا القيام بذلك، فإنه:

أ) يجوز تسجيل أوراقك المالية أو قيدها باسم وسيط الوساطة الخارجي (أو أمين الحفظ أو جهة الإيداع التي يعينها)، أو باسم أي مفوض ذي صلة، بحسب الأحوال؛

ب) قد لا تكون أوراقك المالية مفصولة أو قابلة للتمييز بصورة مستقلة عن الأوراق المالية الخاصة بالشركة أو الجهة المصدرة، أو أمين الحفظ، أو أمين الحفظ الفرعي، أو المرشح، أو أي مفوض ذي صلة؛ و

ت) ونتيجة لذلك، ففي حال وقوع إخفاق، قد لا تتمتع أوراقك المالية بالحماية ذاتها من المطالبات المقدمة لصالح دائِنينا العموميين. كما ينبغي أن تلاحظ أنه عندما نرتب لحفظ أوراقك المالية لدى طرف ثالث خارج الدولة، فقد تختلف المتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة هناك عن تلك المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

10.11 توافق على أنك لن تحاول بيع الأوراق المالية التي نحتفظ بها نيابةً عنك من خلال منصات أخرى، أو رهنها، أو التصرف فيها بأي صورة أخرى، أو التخلي عنها.

10.12 إذا لم تصدر إلينا أي تعليمات بشأن الأوراق المالية الموجودة في حسابك (على سبيل المثال، ببيعها)، وتعذر علينا الوصول إليك رغم اتخاذنا خطوات معقولة لذلك، فإنه يجوز لنا، بعد انقضاء أي مدة تقضي بها التعليمات المعمول بها، تصفية تلك الأوراق المالية وإزالتها من حسابنا المجمع. وسنستمر في الاحتفاظ بحصيلة التصفية الناتجة (أو بمبلغ يعادل قيمتها) باعتبارها من أصول العملاء الخاصة بك، وسندفع لك ذلك المبلغ إذا طالبت لاحقًا بأوراقك المالية. ولن نرفع عنها الحماية المقررة لأصول العملاء، أو نضم قيمة أوراقك المالية إلى أموالنا الخاصة.

11. الرسوم والأتعاب

11.1 يجوز لنا تقاضي رسوم تتعلق بتداول الأوراق المالية، بما في ذلك رسوم التنفيذ، ورسوم الحفظ، ورسوم بيانات البورصة، والعمولات. ويجوز تحصيل رسومنا بصورة منفصلة أو إدراجها ضمن الفارق السعري بين سعر الشراء وسعر البيع. وترد تفاصيل جميع الرسوم والأتعاب المطبقة على موقعنا الإلكتروني، ويجوز تحديثها من وقت لآخر وفقًا للبند 44 من هذه الشروط.

11.2 قد تتحمل أيضًا رسومًا إضافية في حالة تأخر تسوية المعاملة أو تعذر إتمامها. وتكون جميع هذه المبالغ على مسؤوليتك، ويجوز، عند الاقتضاء، خصمها من حسابك.

11.3 إذا أجريت تداولًا في أوراق مالية مقومة بعملة أجنبية، فستتحمل أيضًا تكاليف تحويل العملات. ويُرجى الرجوع إلى البند 50 من هذه الشروط.

12. تقديم المعلومات، وتوزيعات الأرباح، وحقوق التصويت، والأحداث المؤسسية

تقديم المعلومات

12.1 يجوز لنا أن نرتب لتزويدك بالتقارير، والحسابات، وغيرها من المعلومات الصادرة بشأن أي ورقة مالية نرتب الاحتفاظ بها نيابةً عنك، وذلك إذا طلبت ذلك. وقد لا تُزود بالتقارير أو الحسابات أو غيرها من المعلومات المتعلقة بأي أسهم جزئية نحتفظ بها نيابةً عنك.

12.2 إذا اعتمدنا على مقدم خدمات من الغير للحصول على تلك المعلومات، فسنبذل مساعينا المعقولة لتزويدك بها، إلا أننا لا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر قد تنشأ نتيجة الإخفاق في ذلك. ونحتفظ بالحق في فرض رسوم معقولة مقابل تزويدك بأي معلومات وفقًا للبند 1.11 من الملحق (ب)، وذلك بعد إخطارك مسبقًا وفقًا للبند 67 من هذه الشروط.

12.3 كما أننا لسنا ملزمين بإبلاغك بأي دعوى جماعية أو إجراءات تقاضٍ جماعية مقترحة أو قائمة تتعلق بالأوراق المالية التي نحتفظ بها نيابةً عنك.

التصويت

12.4 نظرًا إلى أن أوراقك المالية محفوظة ضمن هيكل الحساب المجمع، فلن تتمكن، في الأحوال المعتادة، من حضور الاجتماعات العامة للشركات المستثمر فيها أو التصويت فيها. ولسنا ملزمين بتمكينك من ممارسة أي حقوق تصويت مرتبطة بالأوراق المالية التي نحتفظ بها نيابةً عنك، إلا أنه يجوز لنا، وفقًا لتقديرنا، ومن خلال مقدم خدمات من الغير، دعم ممارسة تلك الحقوق بالنسبة لبعض الأوراق المالية، بما في ذلك عن طريق الوكالة. ولا نتقاضى حاليًا أي رسوم مقابل تسهيل ممارسة حقوق التصويت، إلا أننا نحتفظ بالحق في فرض رسوم معقولة على هذه الخدمة مستقبلًا، وفي هذه الحالة سنخطرُك مسبقًا وفقًا للبند 67 من هذه الشروط.

12.5 لن نتخذ مطلقًا أي إجراء تقديري للتصويت على الأوراق المالية المحتفظ بها نيابةً عنك، سواء كنا قادرين على تيسير ممارستك لحقوق التصويت المتعلقة بتلك الأوراق المالية أم لا.

توزيعات الأرباح

12.6 إذا كنت تحتفظ بأوراق مالية، مثل الأسهم، تخولك الحق في الحصول على توزيعات أرباح أو مدفوعات فوائد من شركة، شريطة أن تكون قد احتفظت بتلك الأسهم قبل تاريخ استحقاق توزيعات الأرباح ودون الحق فيها وفي ذلك التاريخ، فسنقيد هذه المبالغ في حسابك عند استلامنا لها.

12.7 يجوز لنا اقتطاع أي ضريبة واجبة التطبيق من هذه المدفوعات، إلا أنه إذا لم نقم بذلك، فتقع عليك مسؤولية الوفاء بهذه الالتزامات الضريبية. ونظرًا إلى أننا قد نحتفظ بأوراقك المالية في حساب مجمع واحد أو أكثر، فقد تتلقى توزيعات الأرباح أو غيرها من التوزيعات بعد خصم الضرائب المطبقة التي تم سدادها أو اقتطاعها بمعدلات قد تكون أقل فائدة من المعدلات التي كان يمكن أن تطبق لو كانت الأوراق المالية محتفظًا بها باسمك الشخصي أو خارج الحسابات المجمعة.

الأحداث المؤسسية

12.8 ينبغي أن تكون على علم بأن الإجراءات المتعلقة بالأحداث المؤسسية الخاصة بأوراقك المالية تتم من خلال وسيط الوساطة الخارجي لدينا وأمناء الحفظ أو أمناء الحفظ الفرعيين التابعين له. وتعتمد قدرتنا على تلقي الإشعارات المتعلقة بالأحداث المؤسسية واتخاذ الإجراءات بشأنها على الإشعارات والجداول الزمنية التي نتلقاها من هؤلاء الأطراف الثالثة. ومع أننا سنبذل مساعينا المعقولة لمعالجة الأحداث المؤسسية في الوقت المناسب، فقد لا نتلقى إشعارًا ببعض الأحداث المؤسسية إلا بعد انقضاء الموعد النهائي ذي الصلة، ولا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر قد تتكبدها نتيجة أي تأخير في الإخطار أو المعالجة يكون راجعًا إلى أطراف ثالثة ضمن سلسلة الحفظ.

12.9 إذا ترتب على حدث مؤسسي استحقاق جزء من ورقة مالية، فسنبذل مساعينا المعقولة لتجميع تلك الاستحقاقات الجزئية، وبيع تلك الأوراق المالية الجزئية، وقيد قيمتها النقدية في حسابك، وذلك مع مراعاة ما قد ينطبق عليها من رسوم وأتعاب. ومع ذلك، لسنا ملزمين بالقيام بذلك.

12.10 إذا أثر حدث مؤسسي، مثل الاسترداد الجزئي، في بعض المنتجات المحتفظ بها في حساب مجمع دون غيرها، فسنبذل مساعينا المعقولة لتخصيص المنتجات المتأثرة للعملاء المعنيين بطريقة عادلة ووفقًا للممارسات السائدة في السوق. ومع ذلك، لسنا ملزمين بالقيام بذلك.

12.11 إذا أثرت الأحداث المؤسسية في بعض الأوراق المالية المحتفظ بها في حساب مجمع دون غيرها، فسنخصص الأوراق المالية المتأثرة للعملاء المعنيين بطريقة عادلة ومنصفة، وفقًا لما نراه مناسبًا على نحو معقول.

12.12 مع مراعاة التعليمات المعمول بها، قد يترتب على وقوع بعض الأحداث المؤسسية تحويل أوراقك المالية أو المنتجات المرتبطة بها (مثل إيصالات الإيداع) تحويلًا إلزاميًا إلى منتج مالي بديل. ولا تكون اكويتي ملزمة بتيسير هذا التحويل، إلا أنها ستتصرف على نحو معقول، وستأخذ في الاعتبار المعاملة التي تتلقاها من الأطراف المقابلة ذات الصلة، مثل أمناء الحفظ الفرعيين، والقيود التنظيمية، والمخاطر والتكاليف ذات الصلة، مع السعي إلى ضمان معاملتك على نحو عادل.

13. نقل الأوراق المالية

13.1 يجوز لنا، وفقًا لتقديرنا المطلق ورهنًا بتوافر هذه الخدمة، أن نتيح لك نقل الأوراق المالية المشتراة في حساب باسمك لدى وسيط من الغير إلى حسابك، وكذلك نقل الأوراق المالية المشتراة بموجب هذا الملحق (ب) من حسابك إلى حساب باسمك لدى وسيط من الغير. وقد يعتمد توافر خدمة نقل الأوراق المالية على السوق المعنية، ويجوز لنا أو لوسيط الوساطة الخارجي لدينا إتاحتها أو سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق. وإذا كانت خدمة النقل متاحة، فيجوز لك طلبها من خلال تقديم نموذج الطلب، ويُرجى التواصل مع خدمة العملاء لدينا للحصول على مزيد من المعلومات. كما يجوز لنا أن نطلب منك تقديم معلومات إضافية وفقًا لتقديرنا.

13.2 إذا كانت خدمة نقل الأوراق المالية متاحة، فقد تستغرق عملية النقل 14 يوم عمل أو أكثر لإتمامها. وتقر بأن نجاح إتمام هذه العملية يتطلب اتخاذ إجراءات من جانبك ومن جانب الوسيط المستلم أو المحول إليه من الغير، وأن اكويتي لا تتحمل مسؤولية أي تأخير في إتمام هذه العملية يكون راجعًا إليك أو إلى أي طرف ثالث.

13.3 إذا لم تكن خدمة نقل الأوراق المالية متاحة، أو إذا لم ترغب في نقل أوراقك المالية، فسيتعين عليك بيع أوراقك المالية عبر المنصة لإنهاء مركزك. وبوجه عام، لا يمكن نقل المراكز المتعلقة بالأسهم الجزئية إلى حسابك أو منه. وقبل طلب نقل الأوراق المالية إلى وسيط من الغير، نوصيك ببيع مراكزك الجزئية، وإلا فستُصفى أي أسهم جزئية بسعر الإغلاق لآخر يوم تداول متاح لنا، وسيُقيد المقابل النقدي في رصيدك.

13.4 في الوقت الحالي، لا يجوز لك إلا طلب نقل جميع أوراقك المالية، ولا يجوز لك طلب نقل جزء منها من حسابك. ونتوقع إتاحة خاصية النقل الجزئي في الوقت المناسب، وسنخطرك عندما تصبح هذه الخاصية متاحة.

13.5 اعتبارًا من استلامنا طلبك لنقل جميع أوراقك المالية (حيث تكون هذه الخدمة متاحة)، وحتى اكتمال عملية النقل، سيُحظر على حسابك فتح أي مركز جديدة (بموجب هذا الملحق أو أي ملحق آخر)، كما لن تتمكن من إيداع أموال في حسابك أو سحبها منه. ومع ذلك، سيظل بإمكانك إغلاق مراكزك المفتوحة. وللتوضيح، فإن هذا الحكم يسري فقط على طلبات نقل الأوراق المالية إلى خارج الحساب.

13.6 قد لا يكون من الممكن نقل بعض أنواع الأوراق المالية. فعلى سبيل المثال، قد يتعذر نقل الأوراق المالية إذا لم يكن الحساب لدى الوسيط المعني من الغير من النوع نفسه أو باسم العميل ذاته، أو إذا لم تكن الأوراق المالية مدعومة من جانبنا أو من جانب الوسيط من الغير، أو إذا كنا مقيدين أو ممنوعين من إجراء النقل بموجب التعليمات المعمول بها، أو العقوبات، أو قواعد مكافحة غسل الأموال، أو بتوجيه من أي جهة رقابية أو تنظيمية ذاتية أو حكومية مختصة، أو إذا لم تكن خدمة النقل متاحة في السوق المعنية. كما قد يُحظر نقل الأوراق المالية إذا كان من المتوقع وقوع حدث مؤسسي أو أي حدث استثنائي (وفقًا للتعريف الوارد في البند 69.2 من هذه الشروط) يؤثر في الأوراق المالية الأساسية.

13.7 تتوافر الرسوم المرتبطة بنقل الأوراق المالية على موقعنا الإلكتروني. وقد يفرض عليك الوسطاء من الغير رسومًا إضافية مقابل هذه العملية، وتكون مسؤولًا عن سداد تلك الرسوم.

13.8 تتحمل مسؤولية احتساب جميع الضرائب المستحقة عليك نتيجة عملية النقل وسدادها. ويجوز لنا، وفقًا لتقديرنا المطلق، حجز أي ضرائب مستحقة بموجب التعليمات المعمول بها واقتطاعها عند المصدر.

14. إنهاء الاتفاقية

14.1 يسري هذا البند على كيفية التعامل مع أوراقك المالية عند إنهاء هذه الشروط، سواء من جانبك أو من جانبنا، وفقًا للبند 60 من هذه الشروط. فإذا أنهيت علاقتك معنا وقدمت إلينا تعليمات بإغلاق حسابك، فسنرتب، في أقرب وقت ممكن بصورة معقولة، لبيع أوراقك المالية أو، مع مراعاة أحكام هذا الملحق (ب)، لنقلها إلى وسيط آخر تختاره، وذلك وفقًا لأحكام هذا الملحق (ب) وهذه الشروط. وإذا لم تقدم تعليمات خلال مدة الإشعار المحددة في البند 60 من هذه الشروط، فستباع أوراقك المالية. ويجب أن تكون على علم بأن رد أوراقك المالية عند إنهاء الاتفاقية قد يتأخر إذا امتنع وسيط الوساطة الخارجي لدينا عن الإفراج عن الأوراق المالية أو الأموال النقدية إلى حين تسوية المبالغ المستحقة منا له. وسنحتفظ بحصيلة أي بيع باعتبارها أموال عملاء في حساب باسمك. كما يجوز لنا تقاضي رسوم إضافية وأي رسوم أو ضرائب أخرى واجبة التطبيق على بيع أوراقك المالية في هذه الظروف.